



جامعة زيان عاشور - الجلفة -
كلية: الحقوق والعلوم السياسية
قسم: العلوم السياسية



السياسة الخارجية الروسية إتجاه النزاع السوري بين المصالح المادية والمنطلقات المعيارية

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية
تخصص: تحليل السياسة الخارجية

إعداد الطالبة:
جليد وردة

أمام لجنة المناقشة:

الاسم والقب	الرتبة	الصفة
أسامة معقافي	أستاذ مساعد - أ-	رئيسا
حوسين بلخيرات	أستاذ محاضر - أ-	مشرفا ومقررا
رافع مبارك	أستاذ مساعد - أ-	مناقشا

السنة الجامعية: 2016-2017



جامعة زيان عاشور - الجلفة -
كلية: الحقوق والعلوم السياسية
قسم: العلوم السياسية

السياسة الخارجية الروسية إتجاه النزاع السوري بين المصالح المادية والمنطلقات المعيارية

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية
تخصص: تحليل السياسة الخارجية

إعداد الطالبة:
جليد وردة

السنة الجامعية: 2016-2017



جامعة زيان عاشور - الجلفة -
كلية: الحقوق والعلوم السياسية
قسم: العلوم السياسية

السياسة الخارجية الروسية إتجاه النزاع السوري بين المصالح المادية والمنطلقات المعيارية

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية
تخصص: تحليل السياسة الخارجية

إشراف الدكتور:
حوسين بلخيرات

إعداد الطالبة:
جليد وردة

السنة الجامعية: 2016-2017

كلمة شكر وتقدير

نشكر الله تعالى على توفيقه لي في إنجاز هذا البحث فله الحمد أولاً وآخراً
أقدم بخالص الشكر والتقدير للأستاذ المشرف "د. بلخيرات حوسين" الذي قدم لي
الكثير من النصائح والتوجيهات العلمية والمنهجية، والذي كان له الأثر الطيب في
إخراج البحث في هذه الصورة فجزاه الله خيراً.

كما أقدم بالشكر الجزيل إلى كل أساتذتنا في قسم العلوم السياسية كل باسمه، فقد
لا يتسع المقام لذكرهم جميعاً فدعمهم لي باستمرار قد لا يكفيه اعتراف بسيط لكن الله
الذي لا تخفى عليه خافية سيحفظه لهم عنده ويجزيهم به خيراً.

وفي الأخير أتوجه بالشكر لكل من ساندني في إعداد هذا البحث ولو بالكلمة الطيبة

مَقْدَمَةٌ

تقديم الموضوع:

منذ خمس قرون خلت اتصفت السياسة الخارجية الروسية بالطموح اللامحدود والتطلع إلى الإنجازات عالمية تفوق كثيرا قدراتها اقتصاديا واستراتيجيا إيمانا من قادتها أن لها افضليه بلعب دور القطب العالمي، ولذلك تعد محاولات فهم طبيعة السياسة الخارجية الروسية تحد كبير خاصة معرفة الأسباب الحقيقية لقادتها ونوعية الأهداف المرجو تحقيقها ومدى الاستماتة في الوصول إليها لذلك كأن من الصعب التنبؤ بحركتها القادمة ، والمتبع للسياسة الخارجية الحالية يرى بوضوح السعي الحثيث من طرف القادة الروس على راسهم الرئيس الحالي بوتين في استغلال حالة الارتباك الدولي وعدم الاستقرار في النسق الدولي لاستعادة مكانة الدولة الروسية وتوسيع مجال نفوذه والسعي إلى تغيير شكل النظام من الأحادية إلى التعددية القطبية .

لقد نقل بوتين بلاده من دولة منهارة مفككة تسعى لعون الغرب وكسب وده تجنباً لمواجهات خاسرة إلى شريك منافس في القضايا الدولية بل صارت روسيا من اهم المنادين بضرورة مراجعة هيكل النظام الدولي القائم على الأحادية والمكرس للهيمنة الثقافية الغربية في ظل العولمة المتوحشة، لقد سعت روسيا في عهد بوتين إلى إيجاد حلف معاد للغرب ومقتنع أنه حان الوقت لتغيير الأحادية القطبية في ظل تراجع السياسة الخارجية الأمريكية وارتباكها خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 والتي كانت أحد محطات مراجعة السياسة الخارجية الروسية

سعى بوتين كأولوية أساسية إلى مراجعة التوجهات الكبرى للسياسة الخارجية الروسية من خلال تبني عقيدة نظامية جديدة تقوم على مبدأ الندية بين روسيا والغرب وعلى حقها في لعب دور الريادة والتأثير في القضايا الدولية، على اعتبار أن السياسات الغربية القائمة على أولية نشر الديمقراطية وحقوق الإنسان وتجاوز سيادة الدول قد نتج عنه فوضى وتوتر بالعديد من المناطق وضاعف من حالة اللااستقرار العالمي

ووعيا منها أن اهم خطوات تحقيق أهداف عقيدتها الجديدة يكمن في إمساكها بزمام القضايا الدولية وتقديم نفسها كبديل عن الغرب في حلها كأن لا بد لها من تفعيل وجودها في مناطق نفوذها القديم والتي على راسها الشرق الأوسط ذو الأهمية الجيولتيكية الكبيرة لكل القوى الطامحة للهيمنة والنفوذ، وقد بدى ذلك جليا من خلال الموقف الروسي الحازم من الأزمة السورية الحالية والذي لا يرتبط فقط بالمصالح المادية لروسيا بسوريا بل لأن روسيا مقتنعة أن شكل النظام الدولي مرتبط بطرق وآليات ومآلات حل الأزمة السورية.

إن موضوع هذه الدراسة قد يكون محلا للتقاطع بين مجالين معرفيين وهما مجال تحليل النزاع على أساس أن الفيدرالية الروسية هي أحد الأطراف المباشرة المرتبطة بالنزاع السوري ، أو مجال تحليل السياسة الخارجية على أساس أن الموقف الروسي اتجاه النزاع السوري يقع ضمن الإطار العام لتوجهات السياسة الخارجية الروسية في الوقت الراهن ، هذه الجزئية تستدعي التوضيح لان لكل مجال معرفي أدواته النظرية والتحليلية الخاصة به ، وعلى هذا الأساس فان الباحثة تقرر بمعالجة الموضوع ضمن مجال تحليل السياسة الخارجية ، نظرا لارتباطه بمضمون المشكلة البحثية المعالجة

أسباب اختيار الموضوع:

الأسباب العلمية:

أن دراسة السياسة الخارجية الروسية يندرج ضمن دراسة السياسات الخارجية للدول الكبرى والتي توجه النظام العالمي وترسم قواعده، وبالتالي فإن الاقتراب من طبيعة التغيير الحاصل على مستوى توجهات السياسة الروسية وكيف رسم دورها الجديد عالميا يجعلنا نفهم كيف تتحرك الدول الكبرى والآليات التي يمكن لنا أن نستفيد منها عربيا خاصة مع افتقار السياسات الخارجية العربية إلى استراتيجيات بعيدة المدى قائمة على أهداف تحقق المصلحة الوطنية في ظل حالة الاستقطاب والمنافسة التي يشهدها الشرق الأوسط

كما أن التعقيدات التي افرزها التدخل الروسي في الأزمة السورية وأثر ذلك على النظام الدولي يعد امر بالغ الأهمية ويستدعي الكثير من البحث والتحليل الذي يتعد عن التفسيرات المختزلة التي ربطت بين موقف روسيا والمصالح المادية غافله في ذلك عن الرؤية الكونية لروسيا واليت رسمتها العقيدة النظامية الجديدة.

الأسباب الذاتية: لطالما كان الاهتمام بالسياسة الخارجية للدول التي تعتد بنفسها وتسعى إلى نشر منطقتها ومنظومتها بشكل عالمي امر يثير الاهتمام لدينا.

كما أن استغلال روسيا لكل ما لديها من إمكانيات ونجاحها في تحطيم التدهور الذي كأن بعد انهيار الاتحاد السوفياتي من خلال إعادة توظيفها للجيوبوليتك الاوراسي في عقيدتها ومزاحمتها الشرسة للهيمنة الأمريكية تجربة تستحق التحليل والاهتمام.

المشكلة البحثية

تعد روسيا الفيدرالية من القوى الكبرى المؤثرة في العلاقات الدولية حاليا فبعد مرحلة الفوضى والتذبذب الحاصل بعد انهيار الاتحاد السوفياتي نجحت القيادة الروسية في العودة بقوة إلى الساحة

العالمية ومن أهم الأبواب حساسية وجذبا للتنافس الإقليمي والدولي إلا وهي منطقة الشرق الأوسط حيث القت روسيا بكل ثقلها السياسي والدبلوماسي والعسكري وأصبحت الحليف الرئيسي للنظام السوري وسعيا منا إلى تحليل منطقي دقيق للأسباب والدوافع الحقيقية وراء السياسة الخارجية الروسية وعلى هذا الأساس فإن الطالبة تمحور المشكلة البحثية للدراسة حول التساؤل المركزي التالي: **كيف يمكن تفسير طبيعة الموقف الروسي اتجاه النزاع السوري ضمن الإطار العام لتوجهات السياسة الخارجية الروسية في الوقت الراهن؟**

فرضيات الدراسة: تنطلق الباحثة من منهجية تحليل المتغيرات كمنهجية رئيسية في هذه الدراسة وعلى هذا الأساس فإن المتغيرات التفسيرية المتضمنة في بناء الفرضيات ترتبط بأطر نظرية جاهزة حيث توظف ثلاث منظورات رئيسية في فقم الموقف الروسي، المنظور الواقعي والديراي والبنائي وحيث يركز المنظرين الأولين على الجوانب المادية في فهم السلوك الخارجي فإن المنظور الأخير يركز على الاعتبارات المعيارية وعلى هذا الأساس فإن الباحثة تطرح الفرضيتين التاليتين:

الفرضية الأولى: يعتبر الموقف الروسي من النزاع السوري في نشأته وتطوره موقفا ماديا بحثا يتعلق بتحقيق مجموعة من المصالح والمنافع للفيدرالية الروسية والتي تغطي مجموعة متنوعة من المجالات والأبعاد

الفرضية الثانية: يعتبر الموقف الروسي من النزاع السوري في نشأته وتطوره موقفا معياريا بحثا يتعلق بمضامين ومرتكزات الرؤية الروسية للنظام الدولي الذي تسعى الفيدرالية الروسية إلى تأسيسه:

الإطار المنهجي:

على اعتبار أن الطالبة تعطي دورا بارزا لمنهجية تحليل المتغيرات في مقارنة الموضوع فان هذا المنهجية تعطي دورا أكبر للنظرية على حساب المنهج، ومع ذلك تفتح الباحثة على منهجية دراسة الحالات إطار منهجي مساعد، وعلى هذا الأساس تم توظيف مجموعة من المناهج تتمثل فيما يلي:

أ- المنهج المقارن: حيث تم من خلاله مقارنة مخرجات الموقف الروسي من النزاع السوري في طبيعته المختلفين المادية المرتبطة بجملة المصالح والمنافع التي تسعى روسيا إلى حمايتها وتعزيزها من خلال تدخلها العسكري المباشر في النزاع السوري، وبين المعيارية المتمثلة في الروسية لخصائص النظام الدولي الذي يجب أن يسود.

ب- المنهج الوصفي التحليلي: يستخدم هذا المنهج لأكثر من غرض في هذه الدراسة لا من حيث وصف المحددات والعوامل المختلفة المؤثرة في السياسة الخارجية الروسي، ولا من حيث وصف

مضامين النزاع السوري في قضاياها وأطرافه، ولا من حيث وصف مكونات الموقف الروسي اتجاه النزاع السوري في طبيعته المختلفتين

ج- المنهج التاريخي: أن توجهات السياسة الخارجية الروسية في الوقت الراهن هي نتاج المراجعات التي أحدثتها القيادة الروسية الحالية في السياسة الخارجية الروسية منذ نهاية الحرب الباردة وعلى هذا الأساس فإن فهم التوجهات الراهنة مرتبطة بضبط تلك المراجعات وهو ما يستدعي بالضرورة تفعيل المنهج التاريخي.

- الإطار النظري:

إن النقاش الدائر حول إيجاد نظرية شاملة لدراسة السياسة الخارجية والإمام بكل متغيراتها يوضح التقدم التي أحرزته السياسة الخارجية باعتبارها حقل معرفي مميز له موضوعه ومناهجه والقوانين التي تحكمه، وقد تزامن هذا التطور في حقل السياسة الخارجية بتطور الحقل الأشمل الذي تنتمي إليه أي العلاقات الدولية خاصة بعد انتهاء الحرب الباردة والتغيرات المعقدة التي حصلت في بنيته وفواعله. حاولت نظريات السياسة الخارجية باستمرار شرح وتفسير التغيرات في مسار سلوك دولة تجاه دولة أخرى، محاولة تقديم أطر نظرية متكاملة ومقبولة لفهم سلوك الدول، لكن المنظرين في هذا الصدد لم يتفوقوا على طرح موحد لتحديد المتغيرات المحددة والمفسرة لسلوك الدول. فمعظم المحاولات النظرية تأتي في إطار خلق سياق عمل على الفرضيات، يكون ملائماً لتفسير طبيعة وحدود عمل السياسة الخارجية، كما أن محاولة تفعيل الحوارات حول السياسة الخارجية وتكييفها نظرياً ومنطق معطيات الواقع الدولي إنما يكون في إطار البحث عن تأويل ناتج التأثير والتأثر بين العوامل الداخلية والخارجية المندمجة للسلوك الخارجي للدول¹.

إن الذين يوجهون السياسة الخارجية عادة ما يصرفون النظر عن أطروحات الأوساط النظرية ومع ذلك هناك علاقة يصعب تجاهلها بين العالم النظري المجرد والعالم الواقعي الذي تمارس فيه السياسة لذلك كانت الحاجة إلى النظريات المفسرة للسياسة الخارجية من أجل التمكن من التعامل مع الكم الهائل مع المعلومات المتلاحقة والمعقدة في السياسة الخارجية حيث يكثر الخلاف والنظريات الجوهرية حول القوى الأساسية التي تسهم في صياغة محصلات التعامل الدولي².

1- حسين بوقارة. محاضرات أقيمت على طلبة العلوم السياسية قسم ماجستير في مقياس السياسة الخارجية المقارنة. جامعة قسنطينة. 2003.

2- ستيفن وولت: العلاقات الدولية عالم واحد، نظريات متعددة، ترجمة عادل زقاع، زيدان زيباني

إن تحليل السياسة الخارجية يلعب دور جسر القوة بين الدولة الأمة كوحدة تحليل تقف ورائها الوحدات الفرعية المشكلة للمكونات الداخلية من جهة ومن جهة أخرى النظام الدولي. ولأن الإطار النظري لأي دراسة يعد الفاصل المنهجي بين الدراسة الأكاديمية العلمية للمواضيع وبين الدراسة السطحية الوصفية، إذ أن أي دراسة تهدف إلى الوصول إلى درجة عالية من الدقة والموضوعية العلمية يجب أن تتوافر على الخلفية النظرية لموضوع الدراسة فقد اعتمدت الباحثة في دراسة موضوعها على النظريات التالية:

*النظرية الواقعية: ظهرت المدرسة الواقعية بعد الحرب العالمية الثانية وفشل المدرسة المثالية في تفسير أسباب الحرب وفشلها في إرشاد صناع القرار السياسي الخارجي في أمريكا لإيقاف النازية الألمانية التي تحالفت مع الفاشية الإيطالية والعسكرية اليابانية مما نتج عنه حرب عالمية حصدت ملايين الأرواح وكلفت مليارات الأموال. ومن أهم مبادئ الواقعية نذكر:

* الدول هي الفاعل الرئيسي والاهم في العلاقات الدولية.

*الدولة فاعل دولي لا يتجزأ.

*الامن القومي والمصلحة القومية هما غاية السياسة الخارجية للدول.

*الفوضى سمة أساسية في النظام الدولي لغياب من يحتكر السلطة الشرعية.

ثم ظهرت الواقعية الجديدة في نهاية السبعينات مع كينث والتز الذي أضاف بعدا جديدا بتركيزه على أثر البيئة السياسية الدولية وطبيعة النظام الدولي في تفسير العلاقات الدولية وتوجيه السياسات الخارجية للدول القومية.

إن الواقعية الجديدة كمقترب للسياسة الخارجية تفترض أن الدول في تفاعلاتها في نسق فوضوي تنتهج سياسات خارجية بنفس الطريقة التي قوامها الاعتماد على الذات وكفواعل محددة فهي تضع قراراتها في علبة سوداء Black Box بطريقة عقلانية تقيم من خلالها المعلومات المتوفرة على البيئة الخارجية لاختيار البديل الأنسب وبما أن الصراع على القوة هو ميزة لصيقة لتفاعلات الدول ضمن النسق فإن الواقعية تعامل القوة كوسيلة أساسية يحقق بها الفاعل (الدول) أمنه وبقاءه.

يرى الواقعيون أنه في ظل نسق دولي صفته الأساسية الفوضى المفضية إلى الاعتماد على الذات فإن سلوك الدولة لا يكون عقلانيا Rational حيث يقترح والتز أن بنية الفوضى الدولية هي توليدية ليوضح كيف تؤثر بنية النسق الدولي على تشكيل السياسات الخارجية للدول الأعضاء.

تفترض أن الدول تتصرف بعقلانية استجابة للحوافز وقيود النسق الدولي لأن الشروط البنوية تخلف مجموعة من القوانين والقواعد التي تهتم بها الدول أثناء البحث عن تحقيق مصالحها، لذلك يقول والتر " توفر هذه الحالة حافزا كافيا لأغلب الفواعل للتصرف بعقلانية إذ أنها تصبح أكثر حساسية للتكاليف وهذا ما يمكن تسميته فرضية العقلانية.

تؤكد الواقعية الجديدة على استخدام الأدوات الناعمة لتحقيق أهداف السياسة الخارجية لا تنافي عصر الاقتصاد المعولم وتبادل المعلومات حيث أصبحت القوة أقل قابلية للنقل والتحويل وأصبحت مادية وملموسة وإكرامية بدرجة أقل وبالتالي هناك من يعتبر بأن الواقعية الجديدة ساهمت في الإقلال من هذه الصراعات بين الدول التي تتردد في الدخول في صراع خوفا من نتائج سلبية تعود عليها.

*النظرية الليبرالية:

تعد المدرسة الليبرالية من المدارس القديمة في العلاقات الدولية ويعتبر كل من **أدم سميث**، **أمانويل كانط**، **جيرمي بنتام** الرواد الأوائل للمدرسة وقد اهتمت هذه الخبرة بالقيم والأخلاق والقانون من أجل أن تعم المنفعة أكبر عدد من الأول وترتبط هذه المدرسة بمفهوم العالمية والفلسفة السياسية الليبرالية حيث يميل الليبراليون إلى تصور النظام العالمي على أساس الربح للجميع باستخدام الوسائل الاقتصادية أو عبر المنظمات العالمية والتعاون الدولي.¹

تنطلق الليبرالية من منظور القيم الليبرالية العقلانية والفردانية والمبادئ الدستورية والديمقراطية والقيود على الدولة حيث تؤكد أن انتشار هذه القيم يسمح بانتشار السلام في العالم.

نفترض الليبرالية أن القواعد الرئيسية في السياسة هم الأفراد والمجموعات المختلفة ضمن الدولة لأن الدول مجرد مؤسسات سياسية تمثل مصالح هذه القواعد المجتمعية وبالتالي فإن المصالح هي العامل الأكثر تأثيرا في تشكل السياسة الخارجية للدولة وليست قوة الدولة هي العامل الذي يقود تفاعلات السياسة الدولية بل أفضليتها التي لا يعود مصدرها إلى بنية السنف الدول الفوضوية بل إلى بنية السنف السياسي المحلي الهرمية أو ما تطلق عليه الليبرالية النفعية (الشبكة السياسية) في صنع السياسة الخارجية ولفهم الأسباب الكامنة خلف سلوكيات القواعد الدولية تقوم الليبرالية بفحص وترتيب القواعد المجتمعية ضمنها وعلاقتها بين بعضها البعض وأولويات وخيارات كل منها مع القول أنها

1- فهد بن ناصر الدرسوني: السياسة الخارجية ونظريات العلاقات الدولية بين المفهوم والتطبيق مدونة فهد بي ناصر الدرسوني: 05/24/2016 على الموقع: <http://Fahadaldarsony.Blogspot.com/2016/05/blog-pos6-24htm?n=1>

تتصرف على أساس النموذج العقلاني الذي يفرضه سلوك "رجل الاقتصاد" القائم على حساب مضبوط للتكاليف والنتائج ثم اختيار البديل الأنسب الذي يعظم إلى أقصى حد المكاسب على حساب القيود المفروضة عليها من النسق الدولي وفق منطق النتائجية.

وبالتالي تصل الليبرالية إلى تفسير السياسات الخارجية على أنها تعكس سعياً متواصل للكسب المادي، وبالتالي هي سياسة تعظيم المنفعة.

يقوم المقرب الليبرالي في تفسيره للسياسة الخارجية على الاهتمام بعلاقة الدولة - مجتمع ينطلق من الافتراض أن عامل الحسم في توجيه سلوك الدولة الخارجية يكون ضمن البيئة الداخلية لها ويتعامل مع السياسة الخارجية كأولوية داخلية تفرضها خيارات الدولة الممتدة من بيئتها الداخلية وبالتالي فإن منحى التحليل الليبرالي عكس نظيره الواقعي التنازلي. يأخذ منحى تصاعدياً من الأسفل نحو الأعلى من المجتمع الداخلي إلى البيئة الدولية. "Down up Approach"

لا يتعامل الليبراليون مع الدول كوحدات مثل ما يفعل الواقعيون بل على أساس أنها مؤسسات سياسية تمثل مصالح بعض الفواعل المجتمعية دون غيرها في الأنظمة الديمقراطية والديكتاتورية على حد سواء والخيارات الموجهة لهذه الفواعل هي التي تشكل الأهداف السياسية في السياسة الخارجية وبالتالي فحسبهم الدولة ليست فاعل موحد وإنما مؤسسة تمثيلية للفواعل المجتمعية الذين تحدد مصالحهم السياسية الخارجية للدولة.

*** النظرية البنائية:** إن المقرب البنائي يقع على تقاطع مجموعتين بين النهج العقلاني الممثل في (النيواقعية والنيولبرالية) والمنهج التأملي التكويني فهو يتعامل مع سمات السياسة العالمية التي تعد مركزية للواقعية والليبرالية العقلانيين مع اهتمامه بكل ما تصفيه المقاربات التأملية ومن المعاني التي تزيدها الأطراف الفاعلة على أفعالها بهوة أولئك الفاعلين وفي الحقيقة المقرب البنائي اتجاه نظري قديم ترجع أصوله إلى القرن 18 من خلال مؤلفات الفيلسوف الإيطالي GrambattisataVico غير أنها برزت كنظرية قائمة ومهمة في العلاقات الدولية أواخر الثمانينات مع نهاية الحرب الباردة

وتؤكد البنائية على أن البنية المعيارية هي التي تشكل هويات الفاعل وأفضلياته ومصالحه ولأن هذه المعايير مصدرها البيئتين الداخلية والخارجية تأتي البنائية الفوق قومية التي تركز على المعايير المشتركة قيمياً ضمن المجتمع الدولي والبنائية المجتمعية التي تركز على التوقعات المشتركة قيمياً ضمن نفس المجتمع والبنائية تدرك الفاعل كرجل اجتماعي وتفترض انه يتخذ قراراته وفق منطق الملائمة فهو لا يختار بديلاً ما حتى يقيم نتائجه بما يلائم دوره الاجتماعي أو هويته وبالتالي تصل البنائية إلى

تصنيف أهداف السياسة الخارجية للفاعل بانها معيارية قد تلحقها أهداف مادية لكن لا تسبقها ويسعى من خلالها الفاعل إلى الحفاظ على دوره الاجتماعي فهي سياسة الثبات على الهوية. ولعل أهم ما يميز البنائية كنظريه مفسره للسياسة الخارجية هي أنها تربط بين متغير الهوية والمصلحة من خلال ما يعرف بتقنية تحليل الخطاب التي تسعى إلى تحديد ووصف مجال السياسة الخارجية واختبار الشواهد التي توضح مدى هوية الدولة في سياق معين.

- الإطار المفاهيمي:

-محددات السياسة الخارجية: هي مجموعة العوامل المؤثرة والموجهة للسياسة الخارجية التي يرتبط بها صانع القرار وتمنحه حرية واسعة لاختيار البدائل ونقصها يقيد من حريته وبالتالي يؤثر مباشرة على فعالية القرارات المتخذة وهذه العوامل والمحددات مرتبطة بالبيئتين الداخلية والخارجية.

- مفهوم المصلحة القومية:

مفهوم واقعي ارتبط بالدولة القومية ويحمل العديد من المفاهيم مثل القوة والأهداف الوطنية حيث تعتبر المصالح الوطنية بمثابة القوة الدافعة والمحددة لاتجاهات السياسة الخارجية للدول حيث أن أي اختلاف في تفسير مضمون هذه المصالح من طرف صناع القرار ينتج عنه تغييرات مماثلة في مضمون السياسة الخارجية لدولهم.

وبالتالي فالمصلحة القومية هي المحددات الأساسية التي بموجبها تصيغ الدولة أهدافها ومقاصدها وترسم على أساسها السياسة الخارجية ورغم تعدد أوجه المصلحة يبقى الأمن القومي وبقاء الدولة هما غاية المصلحة القومية.

- مفهوم النظام الدولي:

تعددت تعاريف النظام الدولي كل حسب توجهه ومنطلقاته ومن بينها التعريف القائم على اللفظين المركب منهما:

النظام: مجموعة الوحدات التي ترتبط فيما بينها بعلاقات تعد بمثابة مرتكزات ولها خصائص مشتركة تسمح للعلاقات بين الوحدات بإمكانية الاتصال والتأثير المتبادل داخل الهيكل النظامي.

الدولي: ينسب النظام للدولة على اعتبار أنها الفاعل الرئيسي على المستوى الدولي رغم ظهور العديد من الفواعل الفوق والتحت قومية.

وبالتالي النظام الدولي هو تجمع يضم وحدات سياسية مستقلة تتفاعل فيما بينها وفقا لعمليات منتظمة وتلعب القوة دورا أساسيا في تفاعل هذه الوحدات.

ويعرفه الدكتور أحمد شرف انه مجموعة الحقائق الاقتصادية والاجتماعية والجغرافية والسياسية التي تحكم علاقات المجتمع الدولي بكل أشخاصه ومؤسسته وبكل الأنساق القيمية والقانونية التي تعبر عن هذه الحقائق والتي تنظم علاقات الدول بعضها ببعض وعلاقة الدول بالمجتمع الدولي وآليات التنفيذ لهذه العلاقات.¹

مفهوم العقيدة النظامية:

لقد شهدت روسيا بعد وصول بوتين إلى الحكم تحولات عميقة في مقومات القوة الكلية لاستيعابها درس انهيار الاتحاد السوفياتي وبرز ذلك في ثلاث زوايا: أولاً أن سبب الانهيار جاء نتيجة صراع الأفكار داخله، مما يؤكد على أهمية الأفكار في تفاعلات العلاقات الدولية، وثانياً أن ميكانيزم الهيمنة الأمريكية بعد نهاية الحرب الباردة لم يرتبط بالتطورات المتعاضمة للقوة الأمريكية بمعناها المادي عسكري واقتصادي بل أيضاً من خلال جاذبية أيديولوجية العولمة التي تبنتها في سياستها الخارجية لجذب الشعوب الأخرى دون عنف وهذا ما حصل، خاصة أن هذه العولمة قائمة على الديمقراطية وحقوق الإنسان، في حين رأت روسيا أن إعادة إحياء الأيديولوجية الاشتراكية لن يجذب الشعوب الأخرى، لأن أيديولوجيا العولمة الغربية قد مسح الأفكار الاشتراكية لدى الشعوب الأخرى، ثالثاً السعي إلى تطوير عقيدة فكرية تسمح لها باختراق المجتمعات الغربية في حد ذاتها، ولأجل تحقيق ذلك سعى القادة الروس إلى تطوير عقيدة نظامية تقوم على أربع أسس أولاً أولوية الاستقرار على الديمقراطية وثانياً معاداة الانفتاح الفكري غير المحدود ثم الانحياز الأيديولوجي للقانون الدولي وأخيراً إعادة الاعتبار للنزعة الحمائية في الاقتصاد الدولي.

-أدبيات الدراسة: كما أسلفنا سابقاً يعد حقل السياسة الخارجية مجال تنظير كثيف خاصة إذا تعلق الأمر بالوحدات الدولية المؤثرة في النظام الدولي وهذا ما ينطبق على السياسة الخارجية الروسية التي حظيت بالكثير من الاهتمام، خاصة بعد وصول فلاديمير بوتين للحكم وقيادته بلاده لاستعادة دورها الدولي وإعادة تعريف نفسها كلاعب أساسي مؤثر في قضاياها.

حيث يعد موضوع السياسة الخارجية الروسية اتجاه الأزمة السورية من أهم المواضيع حالياً في السياسة الخارجية فقد تم تناوله من زوايا ومنطلقات مختلفة وفق وجه كل باحث ومحلل ونذكر منها ما يلي:

1 - ياسر أبو شبانة: النظام الدولي الجديد بين الواقع الحالي والصور الإسلامي، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، مصر، 1998، ص10.

1- كتاب الاستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة وانعكاساتها على المنطقة العربية للكاتب لمى المضر والذي تناولت فيه التخبط الحاصل في روسيا بعد انهيار الاتحاد السوفياتي ثم التوجهات الكبرى في عهد الرئيسين يلتسن وبوتين وانعكاسات ذلك على المنطقة العربية.

2- كتاب دور روسيا في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من بطرس الأكبر حتى فلاديمير بوتين: للكاتب ناصر زيدان، الدار العربية للعلوم، بيروت 2013 والذي عالج الدور الروسي في كل من الشرق الأوسط وشمال إفريقيا منذ بطرس الأكبر حتى فلاديمير بوتين من خلال منهج تاريخي وحاول التركيز على التغيير الذي طرأ على السياسة الخارجية في عهد بوتين وأثرها على المنطقة العربية خاصة في ظل الحراك العربي.

3- كتاب استعادة روسيا مكانة القطب الدولي. أزمة المرحلة الانتقالية، للكاتب عاطف معتمد الدار العربية للعلوم ومركز الجزيرة للدراسات، بيروت، 2009 والذي عالج فيه تخبط السياسة الخارجية الروسية بعد انهيار الاتحاد السوفياتي وكيف تحولت من قطب عالمي إلى دولة تعاني اقتصاد منهار ووضع اجتماعي متخلف والآليات التي اتخذتها القيادة الروسية للخروج من هذا المأزق واستعادة دورها العالمي.

4- مستقل النظام الدولي رؤية استشرافية بنائية، بلخيرات حوسين، دراسات سياسية، المعهد المصري للدراسات، 2017/02/06، حيث عالجت الدراسة الإشكاليات النسقية للاتجاهات المستقبلية للنظام الدولي والتي تضمن الرؤية الروسية من خلال تحليل العقيدة النظامية الروسية ومعرفة أسسها وأثرها على السياسة الخارجية الروسية ثم شكل النظام الدولي الذي ترغب فيه روسيا من خلال الطرح البنيوي لهيكل النظام الدولي، وإبراز أهمية العولمة البديلة كأحد الشروط لتغيير شكل النظام الأحادي.

5- مذكرة ماستر بعنوان السياسة الخارجية الروسية اتجاه الأزمة السورية (2014/2011) للطالبة مالكي مريم والتي ناقشت فيها تطور السياسة الخارجية الروسية اتجاه الأزمة السورية والمحددات المتحركة فيها بالإضافة إلى الجهود الدبلوماسية الروسية لحل الأزمة ثم اهم السيناريوهات المستقبلية للأزمة السورية.

- تقسيم الدراسة:

وفي إطار الإجابة عن الإشكاليات المطروحة للبحث وضعنا خطة تتناول ثلاث فصول تناولنا في الفصل الأول النظري قسمناه إلى ثلاث مباحث تناولنا بالأول محددات صنع السياسة الخارجية للدول الداخلية والخارجية والبيئة النفسية لصانع القرار، أما بالمبحث فخصصناه لإبراز اهم النظريات المفسرة لها بالتركيز على وحدة ومستوى التحليل لكل نظرية ثم حالتي وكان المبحث الأخير لمعرفة هل السياسة الخارجية تتصف بالتغيير والاستمرارية.

أما الفصل الثاني فخصصناه للسياسة الخارجية الروسية منذ نهاية الحرب الباردة حتى الحراك العربي وقسمناه إلى ثلاث مباحث أيضا، وحاولنا في الأول تسليط الضوء على التغيير الذي مس أسس السياسة الروسية وسعيها لاستعادة دورها عالميا من خلال فترتي الرئيسين يلتسن وبوتين وكان المبحث الثاني لأجل دراسة طبيعة وأثر أحداث 11 سبتمبر على السياسة الخارجية الروسية، وكان المبحث الأخير مخصصا لتحليل الموقف الروسي من الحراك العربي من خلال دراسة أهمية منطقة الشرق الأوسط لروسيا.

أما الفصل الأخير كان حول السياسة الخارجية الروسية اتجاه الأزمة السورية وقد قسمناه إلى ثلاث مباحث تناولنا بالمبحث الأول تحليل الأزمة ومعرفة أسبابها وأطرافها ثم بالمبحث الثاني درسنا الدوافع وراء الموقف الروسي اتجاه الأزمة السورية والممثلة في المصالح الجيوسياسية والاقتصادية والعسكرية وخصصنا المبحث الأخير للمبحث عن إثر العقيدة النظامية التي اعتمدها السياسة الخارجية الروسية في عهد بوتين وأثرها على الدور الروسي عالميا وخاصة الموقف من الأزمة السورية.

-صعوبات الدراسة:

إن الإلمام بكل تفاصيل الدراسة والوصول بها إلى الدقة العلمية والموضوعية يواجه العديد من الصعوبات التي لا يخلو منها أي بحث علمي أكاديمي ويمكن أن نذكر منها أن المراجع حول الموضوع في أغلبها ليست أكاديمية بقدر ما هي صحفية وتعبر عن وجهة نظر صاحبها خاصة باللغة العربية، بالإضافة إلى أن سرعة التغيير الذي حصل في توجهات السياسة الخارجية الروسية خاصة صلابته موقفها اتجاه الأزمة السورية قد جعل من الصعب الوصول إلى تحليل دقيق لدوافعها وخلفياتها كما أن الأزمة لم تنتهي ولا زلت مفتوحة على سيناريوهات مختلفة غير محسومة النتائج مما يجعل هذا البحث بداية تستحق المتابعة والتحديث وفق ما يحصل على أرض الواقع.

الفصل الأول

الإطار النظري للسياسة الخارجية

إن السياسات الخارجية للدول تعد أحد محاور العلاقات الدولية سواء في الماضي أو الحاضر وحتى بالمستقبل القريب مهما كثرت نظريات زوال الدول وتراجع دورها وأثرها في العلاقات الدولية بسبب تنامي ظاهرة العولمة والاعتماد المتبادل بالإضافة إلى ما شهده النظام العالمي من تغيرات جذرية وهيكلية في بنيته.

فمهما اختلفت الأهداف والدوافع وراء سلوكيات الدول فإنها تمثل لاعبا أساسيا في النظام الدولي وأحيانا أهم الفاعلين بحكم القدرات والإمكانات التي لديها مقارنة بقية الفاعلين وبالتالي فإن دراسة محددات السياسة الخارجية يكون صعبا دون المرور بتعريف هذه الأخيرة وتحديد مفهوم اصطلاحى لها يساعدنا على معرفة المتغيرات المتداخلة في صناعتها والتأثير عليها.¹ لذلك قبل البدا بدراسة محددات السياسة الخارجية سنضع تعريفا لها يرافقنا طيلة فترة الدراسة.

مفهوم السياسة الخارجية

أغلب الناس ينظرون للسياسة الخارجية على أنها جزء من موضوع أعم واشمل هو السياسة الدولية حيث يؤكد "كرستوفر هيل Christopher Hill" إن أغلب الناس يجدون صعوبة في التأكيد على وجود سياسة خارجية ولكن الأمر مختلف تماما حينما نتكلم عن المجتمع الأكاديمي حيث تكثر الاختلافات والمفاهيم حول موضع سياسة الخارجية

إن مقارنة السياسة الخارجية لطالما كانت محل خلاف بين الباحثين خاصة فيما تعلق بموضوعها حيث نجد ثلاث فئات: خبراء السياسة اللذين يتحدثون عن السياسة الخارجية بلغة الدبلوماسية، ومفكرو النخبة من يشعرون بالمسؤولية الأخلاقية اتجاه مسائل السياسة الخارجية وأخيرا باحثوا العلاقات الدولية الذين يتعمقون في النظريات من اجل الوصول إلى تفسيرات موضوعية للسياسة الخارجية.²

هناك ارتباط وثيق بين السياسة الخارجية والعلاقات الدولية حيث تعتبر السياسة الخارجية من أهم أعمال الدولة التي تعمل من خلالها على تنفيذ أهدافها في البيئة الدولية مع بقية الفواعل الأخرى.³

1- إسماعيل صبري مقلد: السياسة الخارجية الأصول النظرية والتطبيقات العلمية، ط1، المكتبة الأكاديمية، مصر، 2013، ص12.
2- رايح زاغوني: الحوار العقلاني، المعيار في تحليل السياسة الخارجية دراسة امبريقية في خيارات السياسة العربية لفرنسا، رسالة دكتوراه في تخصص العلاقات الدولية، جامعة باتنة، 2014-2015، ص28.
3- عامر عبد الفتاح أحمد عبد الغفار: السياسة الخارجية الدولية تجاه ليبيا وسوريا وأثرها على التحولات والتنمية السياسية في البلدين منذ 2011-2014، رسالة ماجستير في التخطيط والتنمية السياسية، فلسطين، 2015، ص13.

إن محاولة وضع تعريف للسياسة الخارجية يواجه العديد من الصعوبات خاصة ما يرجع إلى الطبيعة المعقدة للسياسة الخارجية على اعتبار أنها تنتمي إلى بيئات مختلفة نفسية ووطنية ودولية وإلى اعتبارات معرفية ومنهجية مما يجعلنا أمام إشكالية في التعريف ويعود ذلك إلى سببين هما:

1) لا يمكن تعريف السياسة الخارجية كموضوع مجرد بل من خلال مجموعة مكونات وعناصر تدخل في تركيبها وتؤثر عليها مما يجعل بعض الباحثين يميلون إلى المرادفة بين السياسة الخارجية وبعض من أجزاءها مثل الأهداف والسلوكيات مثل تعريف Pol Siferit (السياسة الخارجية هي مجموعة الأهداف والارتباطات التي تحاول الدولة بواسطتها من خلال السلطات المحددة دستوريا أن تتعامل مع الدول الأجنبية).¹

2) اختلاف الدارسين والمفكرين داخل هذه المدارس في تقييمهم للسياسة الخارجية بالإضافة إلى مكانة الدولة على المستوى الدولي وقوة تأثيرها انعكاسا بصفة آلية على أجندة مصالحها وطريقة تعريفها لسلوكها الخارجي.²

سنذكر بعض التعاريف المختلفة للسياسة الخارجية.

1) تعريف جيمس روزنو(هي مجموعة التصرفات السلطوية التي تتخذها أو تلتزم بإنجازها الحكومات إما للمحافظة على الجوانب المرغوب فيها في البيئة الدولية أو لتغيير الجوانب غير المرغوبة).³

2) تعريف مودلسكي (السياسة الخارجية هي نظام الأنشطة الذي تطوره المجتمعات لتغيير سلوكيات الدول الأخرى وإقامة أنشطتها طبقا للبيئة الدولية وفي هذا الإطار هناك نمطان أساسيان من الأنشطة المدخلات والمخرجات).⁴

3) تعريف حامد ربيع (هي جميع صور النشاط الخارجي حتى لو لم تصدر عن الدولة كحقيقة نظامية أن نشاط الجماعة كوجود حضاري أو التغييرات الذاتية كصور فردية للحركة الخارجية تنطوي وتندرج تحت هذا الباب الواسع الذي نطلق عليه السياسة الخارجية)⁵

1- محمد السيد سليم: تحليل السياسة الخارجية، ط1، مكتبة النهضة العربية، القاهرة، 1998، ص8،

2- بولكاكل إبراهيم: تأثير تحولات ومتغيرات البيئة الداخلية على السياسة الخارجية الروسية نحو الاتحاد الأوربي بعد الحرب الباردة، مذكرة ماجستير، علاقات دولية، جامعة باتنة، 2009، ص8.

3- محمد السيد سليم: تحليل السياسة الخارجية، ط2، دار الجليل، بيروت، 2001، ص11

4- عامر عبد الفتاح احمد عبد الغفار: مرجع سابق، ص14.

5- حسين بوقارة: السياسة الخارجية دراسة في عناصر التشخيص والاتجاهات النظرية للتحليل، دار همة، الجزائر، 2012، ص18.

ويمكن من خلال هذه التعريفات السابقة أن نعرف السياسة الخارجية على أنها (مجموعة من التوجهات Clusters of orientations تتألف من مواقف وإدراكات Perception وقيم valeurs عليها الخبرة التاريخية Expérience Historique والظروف الاستراتيجية circonstances stratégiques التي تميز الدولة في السياسة الدولية والمتأصلة في التقاليد الكبرى للمجتمعات والمتقاطعة مع مجموعة الالتزامات الخارجية.¹

المبحث الأول

محددات السياسة الخارجية

إن السياسة الخارجية لأي دولة هي نتاج التفاعل بين بيئتها الداخلية ومحيطها الخارجي وفق إدراك صانع القرار لها حيث تعتبر المحددات مجموعة العوامل الموجهة للسياسة الخارجية التي يرتبط بها صانع القرار وتمنحه حرية واسعة لاختيار البدائل ونقصها يقيد من حريته ويؤثر على فعالية القرارات المتخذة حيث يرى "جونسون" أن محدّدات السياسة الخارجية يقبع في خلفية عملية صنع هذه الأخيرة مؤثرة على معظم خيارات صانعي القرار.²

وفي دراستنا نقسم المحددات المؤثرة في السياسة الخارجية إلى محدّدات داخلية ومحدّدات

خارجية

المطلب الأول

المحددات الداخلية

البيئة الداخلية هي كل شأن أو قضية داخلية تمس السياسة الخارجية.³ و عموماً في إطار البيئة التي يتخذ فيها صانع القرار قراره وتشمل البيئة الداخلية (الرأي العام، الموقع الجغرافي، طبيعة النظام السياسي، الأحزاب، الثقافة، الخ) من خلال ما سبق يبدو أن العوامل الداخلية تشمل على نوعين من العوامل بعضها دائم ديمومة نسبية مثل الموقع الجغرافي والموارد الطبيعية والآخر يتشكل من عناصر اجتماعية مثل الطابع القومي والرأي العام.

1 - James Rosenau : World politics : an introduction (New-York the free press 1976, p16

نقلا عن الأستاذ ملاح سعيد، تأثير الأزمة الداخلية على السياسة الخارجية الجزائرية، مذكرة ماجستير، جامعة قسنطينة، 2015، ص 14.

2- لويد جونسون: تفسير السياسة الخارجية، ترجمة محمد بن أحمد مفتي، محمد السيد سليم، الرياض، عمادة شؤون المكتبات، جامعة الملك سعود، 1989، ص 317.

3 - Joseph Ernkcl: the making of foreign policy, Oxford university press. New York, 1963, p4.

الفرع الأول

الموقع الجغرافي للدولة

العوامل الجغرافية هي من أهم العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية لأنها أكثر المقومات ثباتاً.¹ وهي تعني توظيف الأرض لخدمة السياسة حيث أن موقع الدولة الجغرافي غالباً ما يحدد استراتيجيتها الخارجية حيث أن الدول المطلة على البحر تختلف عن التي لا تمتلك منافذ بحرية فلكل موقع خصوصية تفرض خيارات محددة دون غيرها.²

إن الموقع الجغرافي للدول لا يحدد فقط الخيارات المتاحة لها بل المجال الحيوي للدولة وماهية التهديدات الموجهة إلى أمنها القومي بالإضافة إلى تحديد هويتها.

ولطبيعة الموقع الجغرافي للدولة الأثر الكبير في رسم سياستها الخارجية حيث أن الدول التي تقع بموقع استراتيجي يسمح لها بالتحكم في طرق الاتصال والمرور الدولي هي الأكثر تأثيراً في النظام الدولي عكس الدول التي تقع في أقاليم تتميز بأزمات السياسة والتوترات فإن تأثيرها يكون أقل فعالية في النظام الدولي.³

لقد كانت قوة الدولة عبر العصور الماضية نابعة من جغرافيتها من حيث الموارد والحجم والموقع وعدد السكان حيث ساد دور المكان في بناء هوية ومكانة الدولة على التفكير السياسي الجيولتكي القديم دون أن يخضع إلى دراسة منظمة وهادفة.⁴

ويمكن توضيح أهمية الموقع الجغرافي في النقاط التالية:

أ-الموقع الفلكي: والذي يعكس مدى ملاءمة الدولة للحياة البشرية والتقدم الحضاري حيث أن الدول المتقدمة تقع فلكياً في الدوائر المعتدلة، رغم أن الحضارات قديماً نشأت ضمن الأقاليم المدارية وشبه المدارية.

ب-الموقع بالنسبة إلى اليابس والماء: ونقصد به موقع الدولة بالنسبة للقارات والمحيطات والبحار والذي ينتج عنه الاحتكاك الحضاري والفني والاقتصادي للدول المطلة على الساحل بالإضافة إلى تميز سكانها بما يعرف بالنظرة العالمية عكس الدول الحبيسة التي تؤدي إلى ضعف التواصل مع العالم الخارجي والتأثير على الاقتصاد الوطني بالإضافة إلى أن الموقع البحري والبري يؤثر في نوع الدفاع

1- أحمد النعيمي: السياسة الخارجية: ط1، دار زهران للنشر والتوزيع: الأردن، 2010، ص ص 199-200

2- العطري ميلود: الإطار المفهومي والنظري للسياسة الخارجية، جامعة باتنة، 2006-2007، ص 08.

3- محمد طه بدوي: مدخل إلى علم العلاقات الدولية، بيروت، دار النهضة، ص 110.

4- إسماعيل صبري مقلد: مرجع سابق، ص ص 177-178.

الذي تعتمد عليه الدول حيث أن الدول الساحلية تولي اهتماما مضاعفا ببناء الأساطيل البحرية والغواصات، أما الدول القارية فتركز على بناء البحرية.

ج-الموقع بالنسبة للدول المجاورة حيث كلما كانت الحدود بعيدة عن بعضها البعض قلت المنازعات لأن التضاريس والبحار تعرقل عمليات الغزو، غير أن طول الحدود البرية يعتبر عامل خطر يهدد أمن الدولة فحسب الدراسات أن الدول ذات أطول حدود برية تميل إلى الدخول في صراعات ومنازعات أكبر بسبب تعدد الجيران والأخطار.¹

ومن حيث المناخ فإن له تأثيرا كبيرا على إنتاج الأرض ونوعية المحاصيل وحتى خواص المكان حيث أن المناطق المعتدلة التي تتراوح الدرجة فيها بين 20 و60 شمالا شهدت بروز مراكز القوى في السياسة الخارجية.²

لقد قللت التكنولوجيا الحديثة من أهمية العوامل الطبوغرافية بينما لا يزال الموقع محتفظا بأهميته حيث أن الدولة التي لا يتغير موقعها الجغرافي عبر العصور يكون بالإمكان أن تتغير علاقاتها مع القوى الدولية بصورة مستمرة وهذا ما يعطي للدولة أهمية استراتيجية.³

الفرع الثاني

المحددات السياسية

والتي تتمثل أساسا في طبيعة النظام السياسي للدولة والذي يلعب دورا مؤثرا في السياسة الخارجية حيث أن النظم الديمقراطية غالبا ما تعكس سياسات خارجية سلمية لأنها نظم تتسم بالتعددية وارتفاع نسب مشاركة السياسة عكس النظم التسلطية التي غالبا ما تنتهج سياسات عدوانية توسعية.⁴

أن النظم التسلطية غالبا ما تكون مرتبطة بالقائد السياسي ومع ذلك هناك من يرى أنها الأكثر نجاحا في مجال السياسة الخارجية من النظم ذات الطبيعة الديمقراطية بسبب أنها الأكثر قدرة على التحرك الديناميكي أثناء صنع القرار الخارجي وأكثر دقة في وسائل الإعلام والفعالية البيروقراطية

1- أمير حداد نور: مصطلح علم الجيوبوليتيك والفرق بينه وبين الجغرافيا السياسية، 2012/05/22 على موقع: بوابة الجغرافيا السياسية

<http://www.geopolitics-hadad.blogfa.com/category/1/>

2- أحمد النعيمي: مرجع سابق، ص204.

3- نفس المرجع، ص208.

4- زايد عبيد الله مصباح: السياسة الخارجية، ط2، طرابلس، دار النالة، 1999، ص 257.

بالإضافة إلى قدرتها على ضمان جعل المعلومات سرية ومنع تسريبها خارج دوائر وأجهزة عملية صنع السياسة الخارجية.¹

وفي نفس الوقت الأنظمة الديمقراطية تكون الأكثر إعلانا لسياستها الخارجية أمام الرأي العام الداخلي الذي يتأثر في صنع السياسة الخارجية بسبب وسائل الإعلام والمجتمع المدني وبالتالي تحصل السياسة الخارجية على الرضا والقبول من طرف المواطنين عكس الدول التسلطية، لأن صانع القرار في الدول الديمقراطية يسعى إلى جعل سياسته الخارجية مقبولة.

بالإضافة إلى أن السياسة الخارجية للدول تخضع لمدى توافر الموارد السياسية للنظام السياسي والمقصود بالموارد السياسية هو القدرات المتاحة للنظام السياسي والتي تتمثل أساسا في حجم الأنشطة الاجتماعية الخاضعة لسيطرة النظام السياسي مثل الموارد الطبيعية والنتائج المحلي بقدرة النظام على توظيفها في السياسة الخارجية ودرجة التأييد الشخصي التي ستنتفع بها النظام السياسي.²

أن هذه المتغيرات الثلاث تؤثر في قدرة النظام السياسي كما أن السياسة الخارجية تتأثر بتماسك النظم السياسية حيث إن النظم العسكرية ذات نظام الحزب الواحد هي الأكثر تماسكا من غيرها لاعتمادها على قاعدة أساسية متجانسة في مؤسستها العسكرية والحزبية مع سيطرتها على بقية المؤسسات السياسية وتوجهها لخدمة أغراض سياستها الخارجية، عكس النظم الليبرالية الغربية إذ أن الحكومة لا تسيطر على البرلمان مثلما يحصل في النظم الرئاسية ولا تسيطر أيضا على المؤسسات النقابية والشعبية الداخلية والتي قد تتبع سياسة خارجية مخالفة لسياسة الحكومة.³

الفرع الثالث

المحددات المجتمعية

والتي تظم جوانب البنية الاجتماعية بشكل عام مثل الشخصية القومية والانسجام الثقافي والتطور القومي، حيث ينطلق المدافعون عن أهمية المحددات المجتمعية من أن صناع القرار هم بالأخير نتاج لمجتمعهم (البنائية وبعض نظريات ما بعد الحداثة) بحيث تمثل المحددات المجتمعية مجموع القيم والأفكار والثقافات الاجتماعية والتي تعتبر بمثابة المعيار القيمي لقبول أو رفض القرارات وفق الشرعية

1- دالع وهبية: دور العوامل الخارجية في السياسة الخارجية الجزائرية، 1999-2006، رسالة ماجستير في العلاقات الدولية، 2007-2008، ص 15.

2- العمري منير: الاستمرارية والتغيير في السياسة الخارجية الجزائرية بعد فترة الأزمة الأمنية، 2013/1999، رسالة ماستر في العلوم السياسية تخصص تحليل السياسة الخارجية، جامعة الجلفة، 2013/2014، ص 18

3- محمد السيد سليم: مرجع سابق، ص 229.

الاجتماعية المستمدة من هذه المكونات لأنها ليست مجرد موافق عارضة مؤقتة، بل هي تتميز بثبات نسبي يجعلها مصدر لشرعية أو عدم شرعية السلوكيات الخارجية للدول.¹ وبالتالي تلعب التوجهات المجتمعية دورا كبيرا في تحدد مسار السلوك الخارجي وتعرف بأنها مجموعة الأفكار السياسية التي يعتنقها معظم أفراد المجتمع والتي تحدد رؤيتهم للعالم السياسي.² ويمكن تقسيم المحددات المجتمعية إلى العناصر التالية:

أ- **الشخصية الوطنية:** هي أكثر العوامل تأثيرا على السياسة الخارجية حيث يفترض الدارسون أن، هناك نمط عام من الشخصية في كل وحدة دولية خاصة تلك التي تتمتع بالتكامل والاستقرار فمعظم المواطنين لديهم سمات مشتركة تميزهم عن غيرهم من المجتمعات وتبلور الشخصية الوطنية من خلال التنشئة الاجتماعية وتكون محددة للمجتمع ولها تأثير متفاوت على صانعي القرار في الدولة وأيضا على توجهات الدولة مع بقية الدول.³

ب- **الشخصية القومية:** إن الدول التي نجحت في تكوين شخصية وطنية محددة بالضرورة تتميز بوجود قومية ناضجة لأن القومية تعني الإحساس النفسي بالانتماء إلى الدولة القومية حيث عرفها البعض (مجموعة من البشر متحد بعضها مع بعض، نتيجة لخطأ مشترك من أسلافهم ولكرهم المشترك لجيرانهم)، وقد تطورت في الدول النامية القومية المعادية للدول الاستعمارية ويستخدم مصطلح القومية في معنيين مترابطين هما الأيدولوجية وثانيا لوصف شعور حيث بالأولى يستخدم لوصف كيان سلوكي - الأمة- ومتابعة الأحداث السياسية والثقافية بالنيابة عنها.

وفي معناها الثاني القومية تعني الشعور بالولاء المشترك من طرف الشعب نحو الأمة ويمثل التلاحم عوامل مثل اللغة، الدين، التاريخ المشترك.⁴

ولقد كانت القومية مصدرا للسياسة الخارجية للدول حيث يستخدمها القادة السياسيون من أجل تحقيق الوحدة والانسجام الداخلي من أجل التفرغ لتحقيق أهداف السياسة الخارجية المسطرة بشكل يجلب المصالح الوطنية ويؤكد على الاستقلالية القومية.⁵

1- العطري ميلود: الإطار المفاهيمي والمرجعي للسياسة الخارجية، مرجع سابق، ص 18

2- محمد السيد سليم: مرجع سابق ص 20.

3- لويد جونسون: تفسير السياسة الخارجية، مرجع سابق، ص 53/54.

4- غراهام ايفانز، جيفري نونينهام: القومية قاموس بنغوين للعلاقات الدولية، على الموقع <http://penguin/http://elibrary.grc.io/Ar> page140.htm.

5- محمد السيد سليم: مرجع سابق ص 206.

الفرع الرابع

المحددات الاقتصادية

وتشمل المحددات الاقتصادية ميزان المدفوعات، تطور الدولة اقتصاديا، طبيعة وحجم تجارتها الخارجية حيث أن هذه المتغيرات تلعب دور كبير في توجيه السياسة الخارجية فكلما زادت درجة التطور الاقتصادي للدولة زادت درجة تفاعلها مع النظام الدولي.

وبالتالي قلت فرص دخولها في سلوكيات صراعية حسب ما يعتقد أنصار الليبرالية الجديدة من خلال مقترب السلام الديمقراطي، فالمجتمعات المتجانسة التي تتبع النظام الاقتصادي الرأسمالي تنتهج سلوكيات تجارية وتتجه نحو التكامل والاندماج.¹

لقد زاد اهتمام الباحثين بدور العوامل الاقتصادية مؤخرا بسبب ازدياد تدخل الدول في العلاقات الاقتصادية الخارجية حيث أصبحت هذه العوامل جزءا حيويا من السياسة الخارجية خاصة بعد انتهاء الحرب الباردة التي وجهت اهتمام الدول نحو التكامل الاقتصادي بعيدا عن القضايا الأمنية والصراعات بالإضافة إلى إن تحقيق أهداف السياسة الخارجية يتطلب توافر الموارد الاقتصادية وبنجاعة الاقتصاد الوطني

كما أن امتلاك الدولة للمقدرة الاقتصادية يعد عاملا أساسيا في تمكينها من التأثير على سياسات الدول الأخرى من خلال منح المعونات و المساعدات الاقتصادية أو من خلال التهديد بقطع المعونات و أيضا من خلال حماية الدولة من الضغوطات الاقتصادية الخارجية. لذلك فإن وضعية الاستقرار الداخلي وارتفاع مستويات التنمية الاقتصادية يمنح صانع القرار القدرة على التفاوض والمساومة في سياستها الخارجية خاصة إن كانت تمتلك قدرة إنتاج كبيرة، للسلع الأمنية في علاقتها مع الدول الأخرى و خير مثال العلاقات الروسية الأوربية إذ تعد الطاقة المحور الحساس في هذه العلاقة.

المطلب الثاني

المحددات الخارجية

إن نجاح أو إخفاق السياسة الخارجية للدولة لا يتوقف دائما على قوة سياستها الداخلية ولكن على توفر مجموعة من الأطر الخارجية التي تقع خارج الحدود الإقليمية للدولة والتي لها تأثير كبير على سياستها الخارجية.

1- ناصيف يوسف حتى: النظرية في العلاقات الدولية، دار الكتاب العربي، لبنان 1995، ص 205.

حيث يعتبر شكل وهيكل النظام الدولي والإقليمي الذي تتواجد فيه الدولة مؤثرا بالغاً على سياستها الخارجية من حيث نمط توزيع القوى والتفاعلات الحاصلة بينها، خاصة مع نظام دولي يتميز بالاستقطاب وتعقد التفاعلات الدولية وزيادة عدد الفواعل التحت والفوق قومية.¹

إن النظام الدولي القائم على تكتلات ومحاور سياسية اقتصادية، عسكرية يجبر واضعي السياسة الخارجية إلى الدخول في تحالفات لتحقيق مصالحهم والحفاظ على أمنهم القومي وقد يتعارض ذلك على توجهاتهم العامة أو يجبرهم على الخروج عن مبادئهم السياسية.²

ويمكن القول أن أهمية المحددات الخارجية في السياسة الخارجية تتضاعف بفعل النقاط التالية:

- تزايد عدد المنظمات الدولية والإقليمية وتأثيرها المتزايد على الدول وفي مقدمتها هيئة الأمم المتحدة ومنظمات الاقتصاد العالمي (البنك الدولي وصندوق النقد الدولي).

- زيادة التكتلات الاقتصادية والعسكرية بين الدول التي صارت توجه السياسة الخارجية لأعضائها مثل حلها الناتو.

- ظاهرة العولمة وبروز فواعل جديدة مثل الحركات والتنظيمات وتداخل المحلي والعالمي.³

وكما يقول هولستي أن أهداف السياسة الخارجية لأي دولة قد تكون مجرد استجابة مباشرة لما يحصل في هيكل النظام الدولي من تغيرات مثل تحالفات جديدة، حروب، ثورات فهذه الظروف تتطلب من الدولة استجابة محددة نحوها حتى لو لم تكن فاعلاً مؤثراً فيها.

ويشير الكثير من الباحثين إلى أن الدول تستجيب للحوافز الخارجية بنفس القدر الذي تخضع به للضغوطات الدولية المفروضة عليها وهذا ما يبرز لدى الواقعية الجديدة والليبرالية الجديدة اللتين أكدتا على أن سلوك الدول محدد من طرف النظام الدولي لأن الدول يجب أن تستجيب لمسارات الأحداث و تطورات النظام الدولي من أجل الحفاظ على بقائها و تأمين مصالحها حيث يؤكد "كينت والتز" أن النظام الدولي يعمل كمقيد لسلوك الدول و بالتالي فإن سلوك القادة في السياسة الخارجية، يمكن تفسيره من خارج الدولة فقط، لا ضمنه أو داخلها، حيث تمارس طبيعة النظام الدولي

1- أحمد النعيمي: السياسة الخارجية، مرجع سابق، ص 325.

2- ناصيف يوسف حتى، مرجع سابق، ص 173.

3- أحمد عارف الكفارنة: العوامل المؤثرة في اتخاذ القرار في السياسة الخارجية، مجلة الدراسات الدولية، العدد 42، ص 42.

من حيث التحالفات و توزيع القوة و يؤكد كذلك الموقع الاستراتيجي موقع الدولة العام في العلاقات الدولية حيث أن المتغيرات السابقة تحدد طبيعة السياسة الخارجية للدولة".¹

إن السياسة الخارجية للوحدات الصغيرة والمتوسطة أكثر قابلية للتأثر بالنظام الدولي، على خلاف الدول الكبرى كما أنها أكثر قدرة وقابلية للتحرك داخل النسق الدولي كما أن للمؤسسات الدولية تأثير على السياسة الخارجية لأنها تؤثر في عناصر الاتفاق بين الدول الأعضاء في التنظيم ودرجة التعاون فيما بينها وقد تقوم بعض المؤسسات الدولية بدور الأقامة لسياسات الدول حيث تصبح إثر استجابة لمتطلبات النظام الدولي.²

المطلب الثالث

المحددات الشخصية

إن السياسة الخارجية بالنهاية ليست مجرد محصلة للتأثير الآلي للعوامل الموضوعية (البيئة الداخلية/الخارجية) إذ أنها في التحليل النهائي هي نتاج عمل شخص أو مجموعة من الأشخاص وبالتالي يكون التأثير بالدوافع الذاتية والخصائص الشخصية وبتصوراته الذهنية لطبيعة العوامل الموضوعية.³

وتتفاوت آراء الباحثين حول مكانة المتغيرات الشخصية في عملية صنع السياسة الخارجية كالاستعدادات النفسية والأهداف العقديّة، حيث يرى شايبورو بنهام أن (معتقدات صانعي القرار في السياسة الخارجية هي أساس تحليل نتائج القرار وربما تفسر هذه النتائج أكثر من أي عامل آخر "بمفرده" أما "كلمان (فيقول من وجهة نظري الخاصة أن الخصائص الشخصية ذات أهمية محدودة نسبيا في التأثير على نتائج قرارات السياسة الخارجية)، لكن بالنهاية الدولة ما هي إلى كيان قانوني مجرد تقوم صناعة معينة باتخاذ القرارات باسمها.⁴

1- حبيبة زلاقي: تأثير التحولات الدولية لما بعد الحرب الباردة على السياسة الخارجية الإيرانية، مذكرة ماجستير، جامعه باتنة، 2010، ص ص 15-16

2- العمري منير: مرجع سابق، ص 25.

3- فاروق عمر العمر: صناعة القرار والرأي العام، دار النشر والتوزيع، القاهرة.

4- Margret.G.Herman and Joe Dhagan : International décision making leadership matters (the frontières of knowledge)in site http://articles.findartcles.com/p/articles/m_n1181/is_n110/ai/20492570.

ومثلما يرى "سنايدر" أن زعماء الدول يلعبون الدور المحوري في السياسة الخارجية لبلدانهم فحسب مارغريت هيرمان "إن الزعماء يدركون ويترجمون القيود في بيئاتهم المحلية والدولية ويصنعون القرارات، ويتمكنون من مواجهة الضغوطات السياسية المحلية في اختياراتهم للسياسة الخارجية. فهناك مجموعة من المواقف والظروف التي تجعل من دور المحددات الشخصية لصانع القرار في السياسة الخارجية أساسياً نجد نلخصها فيما يلي:

- 1) كلما ازداد اهتمام صانعي القرار بشؤون السياسة الخارجية ازداد أثر العوامل الشخصية على عملية صنع السياسة الخارجية.
- 2) كلما قويت سلطة اتخاذ القرار التي تتمتع بها صانعي القرار كلما زاد أثر المتغيرات الشخصية في السياسة الخارجية
- 3) كلما ارتفع مستوى هيكل صنع القرار ازداد أثر العوامل الشخصية في صنع السياسة الخارجية.
- 4) كلما كانت المواقف غامضة ومفاجئة ازداد أثر العوامل الشخصية في السياسة الخارجية.
- 5) كلما كانت المعلومات شديدة الوفرة أو شديدة الندرة ازداد أثر العوامل الشخصية في صنع السياسة الخارجية.
- 6) كلما تعلقت القضية بالأمن القومي وبقاء الدولة زاد العوامل الشخصية في السياسة الخارجية.¹

يؤكد جيمس روزنو على أن أهمية العامل الشخصي في السياسة الخارجية تبرز بصورة أكبر في دول العالم الثالث والدول النامية بسبب تركيبة السلطة وشخصيتها وكذلك غياب دور المؤسسات أو تغييرها مقارنة بالدول المتقدمة ذات الأنظمة المفتوحة التي تمتاز بتعدد مؤسسات صنع السياسة الخارجية.

أما كريستوفر هيل فيرى انه في المجتمعات المفتوحة يمكن للشخصية القومية للقائد السياسي ووجهة نظره أن تفسر نسبة كبيرة من السلوك الدولي للدولة بالإضافة إلى أن دور العوامل الشخصية يتوقف على مدى توفر المعلومات ودرجة التضارب فيها، حيث يتأثر ادراك صانعي القرار للعالم حولهم بتصوراتهم للعالم الخارجي التي تتطور مع الوقت متأثرة بالخبرات المكتسبة من طرفهم في عملهم

1- سهام نور الدين جبريل: المحددات الفردية والسمات الشخصية المؤثرة في صناعة السياسة الخارجية، مجلة شمس المستقبل على الموقع:

السياسي قبل وصولهم للسلطة، ومن بين أهم مدركات صانع القرار المهمة في السياسة الخارجية إدراكه لأهمية الحافز ومن ثم فانه إميل إلى ادراك ما تفعله الوحدات المؤثرة في سياساته الخارجية حسب اعتقاده.

لذلك ركز سنايدر في تحليله لعملية صنع القرار الخارجي على البعد الإدراكي لصانع القرار الذي يتعامل مع البيئة الخارجية حسب إدراكاته الحسية لها...

وبالتالي فان التغيير في أنماط الزعامات والقيادات السياسية ينتج عنه في أوقات كثيرة تغييرات هامة في الاتجاهات الخارجية للدولة، وفي بعض الحالات يكاد يكون تأثير صانع القرار في صنع وتوجيه السياسة الخارجية أمراً مطلقاً.¹

المبحث الثاني

النظريات المفسرة للسلوك الخارجي

السياسة الخارجية لدولة ما هي إلا مجموعة الأهداف السياسية التي تحدد كيفية تواصل هذه الدولة مع غيرها من الدول والوحدات الدولية في النظام الدولي. حيث تسعى الدولة في سياستها الخارجية إلى حماية مصالحها الوطنية وأمنها الداخلي وأهدافها الفكرية الإيديولوجية وازدهارها الاقتصادي الذي قد يتحقق من خلال التعاون والاعتماد المتبادل أو عبر العدوان والحروب ضد الدول المجاورة.

وقد شهد القرن 20م زيادة بالغة في الاهتمام بالسياسة الخارجية خاصة مع موجات العولمة والاعتماد المتبادل بواسطة الاقتصاد والدبلوماسية الشعبية.²

إن الذين يوجهون السياسة الخارجية عادة ما يصرفون النظر عن أطروحات الأوساط النظرية ومع ذلك هناك علاقة يصعب تجاهلها بين العالم النظري المجرد والعالم الواقعي الذي تمارس فيه السياسة لذلك كانت الحاجة إلى النظريات المفسرة للسياسة الخارجية من أجل التمكن من التعامل مع الكم الهائل مع المعلومات المتلاحقة والمعقدة في السياسة الخارجية حيث يكثُر الخلاف والنظريات الجوهرية حول القوى الأساسية التي تسهم في صياغة محصلات التعامل الدولي.³

1- محمد نصر مهنا: مدخل إلى علم العلاقات الدولية في عالم متغير، الإسكندرية، المكتبة الجامعية، 1998، ص 178.

2- مفهوم السياسة الخارجية والنظريات المرتبطة بها: الأكاديمية السورية الدولية للتدريب والتطوير، نقلًا عن، foreognpolicy :theory and themes على الموقع: 19 www-sia-sy-net/sia/view-article.php

3- ستيفن وولت: العلاقات الدولية عالم واحد، نظريات متعددة، ترجمة عادل زقاع، زيدان زيباني

http://www.geocities.com/adelzegagh/bridg.html.11/03/2007

إن تحليل السياسة الخارجية يلعب دور جسر القوة بين الدولة الأمة كوحدة تحليل تقف ورائها الوحدات الفرعية المشكلة للمكونات الداخلية من جهة ومن جهة أخرى النظام الدولي أي بين المستوى الجزئي والمستوى الكلي حيث يسمح لنا بوضع إسهامات مميزة للعلاقات الدولية على الصعيد النظري المرتبط بتفسير وتحليل المخرجات وعلى الصعيد المنهجي في الجانب المتعلق بوضع أدوات التحليل على المحك لاختبار قوتها التفسيرية والتنبؤية.

وكما أن هناك معالم للبحث في تحليل السياسة الخارجية أولها تلك التي تنظر إلى تفسير صناعة القرار السياسي الخارجي على أنه محصلة تأثير مجموعة من العوامل وثانيها تركيز على اختيار متغيرات من أكثر من مستوى تحليلي واحد وأخيرا المتغيرات التفسيرية التي نستقيها من كل المستويات التحليلية أي من المستوى الأكثر تجزئة إلى المستوى الكلي والتي تحظى بأهمية لدى المحلل حسب تأثيرها في عملية صناعة القرار.

تتعلق التفسيرات التي تقدمها نظريات تحليل السياسة الخارجية بالبحث عن المتلازمات التي تحدد توجهات السياسة الخارجية ولا شك أن تعقيد الظاهرة يستلزم تظافر العديد من الحقل المعرفية لأن السياسة الخارجية تقع في نقطة تقاطع العلوم الاجتماعية والإنسانية مع حقل صناعة السياسة العامة في جانبها المتصل بالشؤون الدولية.

وبما أن الظاهرة الدولية تتميز بالتعقد الذي يجعل من الصعب أن تكون المقارنة لها من منظور واحد صعبة جدا وربما غير مجدية وبالتالي فإن الأمر يتطلب إطارا نظريا أكثر تعقيدا لتحليل هذا الواقع المعقد وبالتالي يصبح من الممكن تطوير المقارنة النظرية للسياسة الخارجية من خلال تصغير الفجوة بين النظريات الكلية والجزئية من خلال التحليل عبر المستويات المختلفة لتجنب العجز الذي تعانيه الدراسات الأمبريقية المعقدة على مستوى تحليل واحد وبالتالي فإن التصنيفات بمختلف المعايير التي تستند إليها لم يتم صياغتها من أجل تفسير السياسة الخارجية فقط بل أيضا لأهميتها في ما للاختبارات الموجهة لفهم السياسة الخارجية من تبعات عميقة على مستوى الرفاه الإنساني والاستقرار العالمي.¹

يمكننا القول أن النظريات تتميز فيما بينها على أساس الظاهرة المدروسة أو المتغير التابع الذي نسعى إلى تحليله حيث أنه في الوقت الذي تسعي فيه نظرية العلاقات الدولية لشرح الظواهر الدولية فإنها تفشل في تفسير واقع الدول على عكس نظريات السياسة الخارجية التي تفسر سلوكيات الدول

1- بولكاكل إبراهيم: مرجع سابق، ص 9.

في مختلف النوايا وأهداف وأولويات مختلفة نحو العالم الخارجي حيث تفسر الأسباب الحقيقية وراء سلوكات الدول ولماذا تختار القادة هذا البديل مقارنة بالبدائل الأخرى وبالمقابل تعجز عن تحليل نتائج سلوكات الدول على تفاعلات السياسة الدولية بشكل دقيق.¹

يقول فريد زكريا: (إن أدبيات العلاقات الدولية مفعمة بنظريات معينة للسياسة الخارجية. كل منها يؤكد على سبب عام لسلوك السياسة الخارجية غير أنه من النادر ذكرها على نحو المباشر وصریح)²

المطلب الأول

الواقعية الجديدة لتفسير السياسة الخارجية

لقد حذر "كينيت والتر" مجدد الواقعية من أن يتم استغلال نظريته بشكل خاطئ من خلال توظيفها كنظرية للسياسة الخارجية إلا أن الكثير من مفكري الواقعية قدموا عدة أعمال لشرح السياسات الخارجية للدولة من خلال الاستناد إلى فرضيات الواقعية كنظرية بنيوية ومن بينهم "جيمس فيرون James Fearon" الذي يقول ردا على تحذير " والتر " أن الكثير من المسائل الدولية التي تسعى النظرية الواقعية البنيوية تفسيرها هي في الأصل إما نتاج لسياسات خارجية أو سياسات خارجية.

أي أن الطريقة التي تفهم بها النظرية الواقعية النسق الدولي يمكن الاقتراب من خلالها لفهم السياسات الخارجية للدول كجزء أي استخلاص عدة فرضيات ممكنة حول السلوك المحتمل للفواعل حيث تجرد الواقعية البنيوية قوتها التفسيرية في فحص تفاعل الدول ضمن نسق دولي فوضوي يتميز بالعداء والتهديدات المتواصلة بسبب غياب فاعل يحتكر السلطة الشرعية واستعمال العنف المادي فيها مما يدفع الدول إلى الاعتماد على نفسها في البحث عن مصلحتها وتحقيق أمنها القومي.³

سمة الفوضى التي يتميز بها النظام الدولي عند الواقعيين هو الذي جعل من علاقات القوة الخالصة هي ميزة العلاقة بين الدول لتحقيق أهدافهم وأمنهم القومي ومنطلق أساسي لفكر الواقعيين الجدد في تحليل السياسة الخارجية⁴

1- رابح زغوني: تفسير السياسة الخارجية الفرنسية اتجاه العراق منذ حرب الخليج الثانية، فحص المقتربات النظرية، رسالة ماجستير، جامعة باتنة، 2007-2008-ص 20.

2- فريد زكريا: من النور إلى الثورة، الجذور الفريدة لدول أمريكا العالمي القاهرة، شركة الأهرام للتوجيه والنشر: 1990، ص 24.

3- رابح زغوني، مرجع سابق، ص 20.

4- حمدوش رياض، تأثير السياسة الخارجية الأمريكية على عملية صنع القرار في الاتحاد الأوربي بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، رسالة دكتوراه تخصص علاقات دولية، قسنطينة، ص 36.

إن الواقعية الجديدة كمقترِب للسياسة الخارجية تفترض أن الدول في تفاعلاتها في نسق فوضوي تنتهج سياسات خارجية بنفس الطريقة التي قوامها الاعتماد على الذات (متغير الواقعية المستقل) وكفواعل محددة فهي تضع قراراتها في علبة سوداء Black Box بطريقة عقلانية تقييم من خلالها المعلومات المتوفرة على البيئة الخارجية لاختيار البديل الأنسب (متغير الواقعية الوسيط) وبما أن الصراع على القوة هو ميزة لصيقة لتفاعلات الدول ضمن النسق فإن الواقعية تعامل القوة كوسيلة أساسية يحقق بها الفاعل (الدول) أمنه و بقاءه (متغير الواقعية التابع).¹

أ- القوة كمحدد للسلوك الخارجي للدول: إن هذه الدولة عند الواقعيين هو تحقيق مصالحها الوطنية وهو حسبهم غاية عقلانية وبالتالي إن الاعتماد على الذات (Self-Help) الممثل في تحقيق الدولة لبقائها يتطلب القيام بتقليص الأخطار الخارجية إلى أقصى حد ممكن خاصة وإن الهدف الأمن هو الأساسي عند الواقعيين الجدد، فهو ميزة وصبغة لسلوك الدولة الخارجي دائما.

يعتمد مفهوم الواقعية الجديدة للقوة على أنه البحث اللامتناهي للدولة لزيادة قوتها من أجل تحقيق أمنها أساسا ومن أجل اتخاذ سلوك مستقل متميز عن بقية الدول الأخرى على حد تعبير "كينت والتر" حسب مفهوم القوة السياسية "Power Politics" فحسبهم العلاقات الدولية هي صراع من أجل اكتساب المزيد من القوة.²

إن مفهوم الواقعية الجديدة للقوة مغاير تماما للواقعية الكلاسيكية لأنها تعتبر الدولة في سلوكها الخارجي تبحث عن الأمن وليس التي تستعملها بطريقة شرعية كوسيلة للوصول إلى غاية أهم هي الأمن "Power as Mean" حيث يقول أحد مفكري الواقعية الجديدة "جون هيرز JhonHerz" (إن الشعور بعدم الأمن الذي يتبع من الخوف والشك المتبادلين يجعل الدول تتنافس حول المزيد من القوة لتحقيق المزيد من الأمن)³

الحديث عن امتلاك المزيد من القوة لتحقيق الأمن يرتبط لدى الواقعيين الجدد بمكونين أساسيين للقوة هما:

- الاستقلال في السلوك الخارجي: Autonomy : ونعني به تفادي الدولة هيمنة الدول الأخرى والحد من حركتها في النظام الدولي حيث ترى الواقعية أن أقل الدول حركية في النسق الدولي

1- جهاد عودة: النظام الدولي نظريات وإشكاليات: القاهرة، دار الهدى، 2003، ص 28.

2- فريد زكرياء: مرجع سابق، ص 30.

3- حمدي رياض: مرجع سابق، ص ص 47-48

هي الأكثر تقييدا من طرف الفواعل في النظام الدولي وبالتالي يتم توجيه سلوكها وقراراتها ويهدد أمنها القومي.

- الأمن: هو قدرة الدولة على ممارسة التأثير على دولة أو مجموعة دول أو فواعل دولية وبالتالي توجيه قرارات الآخرين لخدمة مصالح الدولة.¹

إن تحليل الواقعية الجديدة للسياسة الخارجية يوقع في إشكالية ثم تجاوزها بظهور فرعين للواقعية هما:

- الواقعية الهجومية: والتي تقول بوجود تهديد دائم لأمن الدولة وبالتالي من المنطق والعقلانية أن تقوم الدولة بالتنازل عن جزء من استقلالها الخارجي من أجل التأثير الذي يحقق لها السيطرة على الفواعل الدولية الأخرى.

- الواقعية الدفاعية: عكس الهجومية تقول أن الدولة تعطي الأسبقية لاستقلالها أكثر من اهتمامها بالنفوذ والتأثير حيث أن الدولة تضع خيارات سياستها الخارجية اعتمادا على أسوأ السيناريوهات الممكنة، وذلك عن طريق وضع الدولة دافعا لاحتمال وقوع الأسوأ حتى وإن لم يكن هناك خطر أكيد يهددها، وهذا ما يدفعها للبحث عن مزيد من القوة لتحقيق استقلالها في سلوكها الخارجي ومنه تحقيق أمنها وحسب البحث عن التأثير يكون في حالة انعدام الأمن، فالدولة تتوسع فقط عندما تشعر بانعدام الأمن.²

نموذج الفاعل العقلاني ومنطق سلوك السياسة الخارجية

حسب الواقعيين الجدد سلوك الدولة يتحدد وفق موقعها من القوة في النسق الدولي وقد أثارت هذه الفكرة إشكالية كبيرة ماهي طبيعة العلاقة التي تحكم الموقع النسبي لقوة الفاعل بسلوك سياسته الخارجية؟ أي ماهي طبيعة المتغير الوسيط الذي يربط بين المتغير المستقل والتابع لدى الواقعيين.

يرى الواقعيون أنه في ظل نسق دولي صفته الأساسية الفوضى المفضية إلى الاعتماد على الذات فإن سلوك الدولة لا يكون عقلانيا Rational حيث يقترح والتر أن بنية الفوضى الدولية هي توليدية Generative ليوضح كيف تؤثر بنية النسق الدولي على تشكيل السياسات الخارجية للدول الأعضاء.³

1- فريد زكرياء: مرجع سابق، ص 15.

2- حمدي رياض: مرجع سابق، ص 50-51.

3- رابح زغوني: مرجع سابق، ص 26.

يفترض أن الدول تتصرف بعقلانية استجابة للحوافز وقيود النسق الدولي لأن الشروط البنوية تخلف مجموعة من القوانين والقواعد التي تهتم بها الدول أثناء البحث عن تحقيق مصالحها، لذلك يقول والتر " توفر هذه الحالة حافزا كافيا لأغلب الفواعل للتصرف بعقلانية إذ أنها تصبح أكثر حساسية للتكاليف وهذا ما يمكن تسميته فرضية العقلانية"¹

في ضمن مفهوم العقلانية لدى الواقعية الجديدة أن يتأسس سلوك الفاعل على ما يلي:

- 1- السعي نحو تحقيق أهداف المصلحة الوطنية
 - 2- جمع كل المعلومات المطلوبة المتعلقة بمشكلة معينة قبل اتخاذ أي قرار خارجي.
 - 3- حصر البدائل الممكنة لحل تلك المشكلة وتقييم كل بديل من حيث التكاليف والفوائد وتفسير النتائج التي يمكن أن تترتب عنه.
 - 4- اختيار البديل الأكثر تعظيما للمنافع.
- وبالتالي يمكن وصف منطق السلوك العقلاني على أنه متوافق مع منطق ال نتائجية *logicofcomsequentiality* أي أن سلوك السياسة الخارجية تفرض النتائج المتوقعة له، ويعتبر مفهوم المكاسب النسبية أهم مميزات للعقلانية الواقعية والذي يعني ضرورة حساب الدولة لمكاسبها مقارنة بمكاسب الدول الأخرى لأن هدفها منع هذه الأخيرة من الكسب أكثر منها.
- وختاما تؤكد الواقعية الجديدة على استخدام الأدوات الناعمة لتحقيق أهداف السياسة الخارجية لا تنافي عصر الاقتصاد المعولم وتبادل المعلومات حيث أصبحت القوة أقل قابلية للنقل والتحويل وأصبحت مادية وملموسة وإكرامية بدرجة أقل وبالتالي هناك من يعتبر بأن الواقعية الجديدة ساهمت في الإقلال من هذه الصراعات بين الدول التي تتردد في الدخول في صراع خوفا من نتائج سلبية تعود عليها من النسق الدولي.²

المطلب الثاني

المقترح الليبرالي

تعد المدرسة الليبرالية من المدارس القديمة في العلاقات الدولية ويعتبر كل من آدم سميث، أمانوويل كانط، جيرمي بنتام الرواد الأوائل للمدرسة وقد اهتمت هذه الخبرة بالقيم والأخلاق والقانون من أجل أن تعم المنفعة أكبر عدد من الأول وترتبط هذه المدرسة بمفهوم العالمية والفلسفية السياسية

1- محمد السيد سليم: تحليل السياسة الخارجية، مرجع سابق، ص 480.

2- أحمد النوري النعيمي: البنوية العصرية في العلاقات الدولية، النظريات، مجلة العلوم السياسية، العدد 46، ص 22.

الليبرالية حيث يميل الليبراليون إلى تصور النظام العالمي على أساس الربح للجميع باستخدام الوسائل الاقتصادية أو عبر المنظمات العالمية والتعاون الدولي.¹

تنطلق الليبرالية من منظور القيم الليبرالية العقلانية والفردانية والمبادئ الدستورية والديمقراطية والقيود على الدولة حيث تؤكد أن انتشار هذه القيم يسمح بانتشار السلام في العالم، لأن رأسمالية السوق تشجع على رفاهية الجميع من خلال توزيعها العادل للموارد النادرة وعبروا على ذلك بمقولتهم الشهيرة (الديمقراطيات لا تتحارب)²

تنطلق الليبرالية الكلاسيكية من مستوى الدولة لتحليل سلوك الدولة الخارجي حيث ترى أن تعدد أشكال العلاقات الدولية تجعل الدولة لا تهتم فقط بالصراعات فقد تبحث عن التعاون أيضا بالإضافة إلى سعيها لتطبيق قواعد القانون الدولي.

أما الليبرالية الجديدة بمختلف تياراتها تتفق أن السياسة الخارجية لا يمكن فهمها من الداخل أي نتيجة التفاعلات والحركية الداخلية في الدولة.³

نفترض الليبرالية أن القواعد الرئيسية في السياسة هم الأفراد والمجموعات المختلفة ضمن الدولة لأن الدول مجرد مؤسسات سياسية تمثل مصالح هذه القواعد المجتمعية وبالتالي فإن المصالح هي العامل الأكثر تأثيرا في تشكل السياسة الخارجية للدولة وليست قوة الدولة هي العامل الذي يقود تفاعلات السياسة الدولية بل أفضليتها التي لا يعود مصدرها إلى بنية السنف الدول الفوضوية بل إلى بنية السنف السياسي المحلي الهرمية أو ما تطلق عليه الليبرالية النفعية (الشبكة السياسية) في صنع السياسة الخارجية وهو متغير الليبرالية المستقل وفهم الأسباب الكامنة خلف سلوكيات القواعد الدولية تقوم الليبرالية بفحص وترتيب القواعد المجتمعية ضمنها وعلاقتها بين بعضها البعض وأولويات وخيارات كل منها مع القول أنها تتصرف على أساس النموذج العقلاني الذي يفرضه سلوك "رجل الاقتصاد" القائم على حساب مضبوط للتكاليف والنتائج ثم اختيار البديل الأنسب الذي يعظم إلى أقصى حد المكاسب على حساب القيود المفروضة عليها من النسق الدولي وفق منطق النتائجية الذي يمثل متغير الليبرالية الوسيط.

1- فهد بن ناصر الدرسوني: السياسة الخارجية ونظريات العلاقات الدولية بين المفهوم والتطبيق مدونة فهد بي ناصر الدرسوني: 2016 /05/24

على الموقع: <http://Fahadaldarsony.Blogspot.com/2016/05/blog-pos6-24htm?n=1>

2- مؤمن سلام النحو به الليبرالية في العلاقات الدولية مجلة مصر المدينة على الموقع: <http://www.civicegypt.or/n=57390>

3- حمدوش رياض: مرجع سابق، ص 52-53.

وبالتالي تصل الليبرالية إلى تفسير السياسات الخارجية على أنها تعكس سعيًا متواصلًا للكسب المادي، وبالتالي هي سياسة تعظيم المنفعة وهو متغير الليبرالية التابع.¹

أ- **الفاعل العقلاني في الليبرالية:** يقول أنصار الليبرالية المؤسسية أن الفاعل العقلاني رغم تمنعه بالاستقلال الذي يسمح له بفعل ما يريد وما يراه ملائمًا لمصالحه إلا أنه ما ينظم إلى اتحادات دولية ومنظمات عالمية وإن كان ذلك على حساب مصالحه أحيانًا للحصول على مكاسب طويلة الأمد.

وبالتالي فالعقلانية تجب أن تقود السياسة الخارجية إلى التعاون بدل الصراعات على الرغم من وجود العديد من عناصر الصراع في العلاقات الدولية إلا أن الدول تستطيع بصوره عقلانية أن تتخذ سلوكًا خارجي عقلاني وتصل إلى صيغ تعاونية عن طريق العمل بقواعد أخلاقية ومؤسسات تعمل على تشجيع التعاون للحصول على مكاسب مشتركة...²

وتستخدم في تحليلها "معضلة السجين" prisoner's Dilemma" لشرح مبدأ العقلانية لدى الدول حيث تقول إن دولة واحدة يمكن أن تريح إذا ما تصرفت وفقًا لمصالحها فقط متجاهلة بقية الأطراف والعكس صحيح بالنسبة لمواقف الأطراف الأخرى مما ينتج عنه خسارة لكل الأطراف ولكن إذا قامت الدولتان بالتعاون المؤسسي والذي ينتج عنه استفادة الطرفين معا أي أن معضلة السجين تعني اتخاذ الدولة سلوكًا خارجيًا تعاونيًا مع من تعتزم الصراع معه من أجل الحفاظ على مصالحها طويلة الأجل.³

ب- **الفواعل المجتمعية المهيمنة:** يقوم المقرب الليبرالي في تفسيره للسياسة الخارجية على الاهتمام بعلاقة الدولة - مجتمع State Social Relation حيث ينطلق من الافتراض أن عامل الحسم في توجيه سلوك الدولة الخارجية يكون ضمن البيئة الداخلية لها ويتعامل مع السياسة الخارجية كأولوية داخلية تفرضها خيارات الدولة الممتدة من بيئتها الداخلية وبالتالي فإن منحى التحليل الليبرالي عكس نظيره الواقعي التنازلي. يأخذ منحى تصاعديًا من الأسفل نحو الأعلى من المجتمع الداخلي إلى البيئة الدولية. "Down up Approach".

لا يتعامل الليبراليون مع الدول كوحدات مثل ما يفعل الواقعيون بل على أساس أنها مؤسسات سياسية تمثل مصالح بعض الفواعل المجتمعية دون غيرها في الأنظمة الديمقراطية

1- رابح زغوني: مرجع سابق، ص 36-57.

2- حمدوش رياض مرجع سابق، ص 60-61

3- John Baylis and Steve smith. The globalizations of world politics: Oxford University. Press/ 2002/ p/p/ 156/ 158

والديكتاتورية على حد سواء والخيارات الموجهة لهذه الفواعل هي التي تشكل الأهداف السياسية في السياسة الخارجية وبالتالي فحسبهم الدولة ليست فاعل موحد وإنما مؤسسة تمثيلية للفواعل المجتمعية الذين تحدد مصالحهم السياسية الخارجية للدولة.

كما تعتبر الليبرالية أن أهم الفواعل داخل الدولة هي الأفراد العقلانيون وجماعات المصالح الخاصة والذين يشكلون جماعات لتعزيز مصالحهم وهذه الفواعل المجتمعية Societal Groups تقوم بتحديد سياسات الدول الخارجية من خلال الفعل الجماعي، والمقايضة وحتى المنافسة للوصول إلى مصالحها.

حيث تفترض الليبرالية أن فحص وتحليل العلاقة بين هذه الفواعل هو الأمثل لفهم المصالح الداخلية التي تقوم عليها السياسة الخارجية للدولة لذلك يسلم الليبراليون بأنه يمكن فهم استخدام القوة أو تطوير علاقة تعاون من دولة اتجاه أخرى إلا إذا علم مضمون الأهداف التي تسعى الفواعل المجتمعية الرئيسية في هذه الدولة تحقيقها وبالتالي فالمتغير الرئيسي لليبراليين هو التنوع في صور أفضليات الدول والتي تدرك بأنها الأهداف المجتمعية التي تمثل قاعدة أي حسابات استراتيجية تقوم بها الحكومات.

وبالتالي السياسة الخارجية تشكلها الفواعل المجتمعية المهيمنة على الشبكة السياسية المتعلقة بصنع القرار الخارجي والتحليل يؤكدان الفواعل المهيمنة التي تصنع قرار السياسة الخارجية حول قضية معينة والتغير الذي يلحق بالسياسة الخارجية هو بالأساس تغيير في خيارات وتوجهات هذه الفواعل المهيمنة وتركيبتها الداخلية.¹

ج- علاقة النظام الدولي سلوك الدولة الخارجية: تقسم الليبرالية الجديدة إلى مجموعته من النظريات في تفسيرها لعلاقة النظام الدولي سلوك الدولة حيث نجد:

- الليبرالية النفعية: والتي تركز على العوامل الداخلية في تحليل السياسة الخارجية وتهمل إلى حد ما علاقة النظام الدولي بسلوك الدولة الخارجية.
- الليبرالية المؤسساتية والتجارية: والتي أقرت بأثر النظام الدولي على السلوك الخارجي للدولة من خلال تركيبية وبنيته الجديدة.

وهي المؤسسات الدولية الحكومية والغير حكومية والتي تعمل على وضع قواعد جديدة لتحقيق السلم والأمن الدوليين من خلال توجيه السياسات الخارجية للدولة إلى التعاون والاعتماد المتبادل.

1- رابح زغوني: مرجع سابق. ص 40-41.

ويمكن القول إن بعض أفكار الليبرالية الجديدة تتفق على الواقعية الجديدة ومن أمثلة ذلك نجد:

- القول إن الدولة هي الفاعل الأهم في العلاقات الدولية والأكثر تأثيراً مقارنة بالفواعل الأخرى الذين تعترف بهم الليبرالية الجديدة.
- النظام الدولي سمته الفوضى بسبب غياب حكومات قوية ذات سيادة بالمعنى المتعارف عليه.
- ورغم فوضوية النظام الدولي يرى الليبراليون أن هناك فرص كثيرة للتعاون من خلال الاقتصاد والاعتماد المتبادل ووضع عقوبات شديدة لمن ينحرف عن المعايير الدولية وللمنظمات الدولية غير الحكومية دور كبير سبب امتلاكها لحرية أكبر مقارنة بالمنظمات الدولية الحكومية مما يجعل استجابتها للنزاع أسرع ولهذا يفضل الليبراليون زيادة دور هذه المنظمات في النظام الدولي بالشكل الذي يكون لها تأثير كبير على الفاعلين الدوليين وخاصة الدول.¹

المطلب الثالث

المقاربة البنائية

لقد تزايد الاهتمام في الوقت الحالي في مجال نظرية العلاقات الدولية عموماً ومجال السياسة الخارجية خصوصاً بتيار البناء الاجتماعي Social Constancionism الذي أصبح منافساً قوياً لكل من المدرستين السائدتين النيواقعية والنيوليبرالية حيث لا تخلو مجلة أو موضوع من النقاش في مفهوم المقاربة البنائية.²

إن المقرب البنائي يقع على تقاطع مجموعتين بين النهج العقلاني الممثل في (النيواقعية والنيوليبرالية) والمنهج التأملي التكويني فهو يتعامل مع سمات السياسة العالمية التي تعد مركزية للواقعية والليبرالية العقلانيين مع اهتمامه بكل ما تصفيه المقاربات التأملية ومن المعاني التي تزيدها الأطراف الفاعلة على أفعالها بهوية أولئك الفاعلين وفي الحقيقة المقرب البنائي اتجاه نظري قديم ترجع أصوله إلى القرن 18 من خلال مؤلفات الفيلسوف الإيطالي Grambattisata Vico غير أنها برزت كنظرية

1 - Joseph.R.Stromling.” the New world instigations 03/03/2011 على الموقع www.mises.org/

2- حسن الحاج علي أحمد: دراسة في البناء الاجتماعي للسياسة العالمية على الموقع:

<http://www.hawariboumadian – 1520. Maklooblog.com>

قائمة ومهمة في العلاقات الدولية أواخر الثمانينات مع نهاية الحرب الباردة وبعد بتر كاتزشتاين - فريدريك كارت شوبل - نيكولاس أنوف ولاكستر وندت من أمر روادها.¹

يشير كل من بول فيوتي ومارك كوبي إلى أن هناك 4 اقتراحات تقوم عليها البنائية تتخذ البنائية موقعا مختلفا عن النظريات الوضعية حيث ترفض قبول مفاهيم الدولة الأمن القومي المصلحة الوطنية) كما هي معطاة وتهتم بالقوى الفاعلة غير الدولة مثل المنظمات الدولية وتركز على العوامل المعرفية والذاتية التي تنتج عن تفاعل هذه الوحدات في علاقتها البيئية.

● بنية النظام الدولي بنية اجتماعية تتضمن مجموعة من القيم والقواعد وتؤثر في الهوية والمصلحة للفاعلين

● النظام الدولي عبارة عن عملية دائمة مستمرة من البناء الحاصل من التفاعل بين الفاعلين والبناء نفسه حيث بالنسبة العالم هو قضية متجددة

يرفض البنائيون الاقتراحات الوضعية بوجود قوانين وشبه قوانين تحكم الظاهرة الاجتماعية والسياسية بعيدا عن إرادة الفاعل وقدرته في التأثير في محيطه كما. ترفض افتراضات الوضعية بإمكانية الموضوعية أي فصل الذات عن الموضوع.²

● ينطلق البنائيون من الافتراض الأساسي بأن الإنسان كائن اجتماعي أي لا يمكن أن تكون أناسا دون علاقتنا الاجتماعية وبالمقابل نحن نكون العالم من حولنا بما نعمل بموارد الطبيعة حولنا ويعد كتاب نيكولاس أنوف " Word of our Making عالم من صنعنا" البدايات الأولى. حيث يقول أن الناس الأفراد يصنعون المجتمع والمجتمع يصنع الناس. وهذا الطريق ذو الاتجاهين والعملية المتبادلة بين الناس والمجتمع هي محور اهتمام البنائية التي ترى انه لفهم العلاقة لابد من فهم آلية التأثير بين الجهتين لذلك يقدم البنائيون مفهوم «القاعدة» التي تربط وتصل بين الفرد والمجتمع والتي هي حسبهم "العبارة التي تعلمنا ماذا نعمل أي المعيار الذي يجب أن يفعله الناس في ظروف متشابهة مع الالتزام بالقاعدة وتحمل النتائج حال مخالفتها...³

1- عبد الناصر جندلي: النظر في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية. دار الخلد ونية للنشر والتوزيع الجزائر، 2007، ص 322، 323.

2-Paul.R.Viotti.international theory،Sthed London pearson.2012 p 278.

3-خالد المصري: النظرية البنائية في العلاقات الدولية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد30، العدد 02، 2014، ص 319.

ومن هنا يتضح أن البنائية تقدم أبستمولوجيا علي أن ما يعرف لا يمكن أن يكون نتيجة التلقي السلبي ولكن بسبب نشاط الفاعل الشخصي لأننا لا نعي ما حولنا كما هو بل تقوم ملكاتنا البيولوجية والنفسية بتحديد معرفتنا له ولذلك يتم التركيز علي التفاعل الإنساني وجعله وحدة التحليل، وما ينتج عن عملية التفاعل بين وحدات النظام الدولي هو الترابط النمطي الذي ينتج ما يسمى بالنسق الدولي حيث أن الترابط والتفاعل بين الوحدات "الوكلاء" يعني سلوك كل وحدة يتأثر بسلوك الوحدات الأخرى ويؤثر من جهة أخرى في سلوك هذه الوحدات فالتفاعل الحاصل في هذا النسق ليس عشوائيا ولكنه نمطي يمكن ملاحظته وتفسيره والتنبؤ به...¹

وتؤكد البنائية على أن البنية المعيارية هي التي تشكل هويات الفاعل وأفضلياته ومصالحه (متغير البنائية المستقل) ولأن هذه المعايير مصدرها البيئتين الداخلية والخارجية تأتي البنائية فوق قومه التي تركز على المعايير المشتركة قيميا ضمن المجتمع الدولي والبنائية المجتمعية التي تركز على التوقعات المشتركة قيميا ضمن نفس المجتمع

والبنائية تدرك الفاعل كرجل اجتماعي وتفترض انه يتخذ قراراته وفق منطق الملائمة فهو لا يختار بديلا ما حتى يقيم نتائجه بما يلائم دوره الاجتماعي أو هويته (متغير البنائية الوسيط) وبالتالي تصل البنائية إلى تصنيف أهداف السياسة الخارجية للفاعل بأنها معيارية قد تلحقها أهداف مادية لكن لا تسبقها ويسعى من خلالها الفاعل إلى الحفاظ على دوره الاجتماعي فهي سياسة الثبات على الهوية (متغير البنائية التابع).²

1-المعايير الدولية والمجتمعية كمتغير تفسيري: البنائية كنظرية اجتماعية تعامل الدول كفاعل اجتماعي وتنظر للنسق السياسي الذي يتفاعل ضمنه على انه بناء اجتماعي فهي تدرك أن الفاعل والبنية بناءات اجتماعية ذاتانية أي أنها بناءات تصورية أكثر منها مادية، كما يفترض العقلانيون أنها عقلانية وبالتالي فان المتغير التفسيري البنائي يتحول من متغير عقلاني إلى متغير تصوري اجتماعي "المعايير" والتي تعرف على أنها التوقعات القيمية المشتركة حول السلوك الملائم

وبالتالي فان البنائية تعاكس الواقعية والليبرالية النفعية بخصوص التعامل مع المصالح الوطنية على أساس أنها معطي ثابت فحسب البنائية المصلحة الوطنية كما عرفها **finnoren** "ليست

1- فاطمة حمولة: البعد الثقافي في السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي اتجاه منطقة المغرب العربي بعد الحرب الباردة، رسالة ماجستير، تخصص دراسات مغربية، جامعه بسكرة، 2010، ص 87.

2- رابح زغوني: مرجع سابق، ص 70

المصلحة نتاجاً للتهديد الخارجي أو المطالب الداخلية بل أنها تتغير وتتطور ويعاد تعريفها حسب قوة تأثير المعايير" والتي تتميز ما يلي:

-التدائانية: وهي الميزة التي تميز المعايير عن الأفكار والقيم وهو المنهج الذي تنسأه المقتربات التحليلية الإدراكية والتي ترى في القناعات الشخصية تأثير حاسم على السلوك الخارجي للدولة أي أنها تعطي استقلالية أكبر لصناع القرار في بيعتهم الاجتماعية وبالتالي لا تدرج في البحث البنائي

-القيم المرجعية: المعايير تنطوي دائماً على قيم مرجعية تميزها عن توقعات السلوك الغير المتعلقة بالقيم وتنشأ عن اعتقادات سببية مثل المصلحة...¹

2-الفاعل البنائي ومنطق سلوك السياسة الخارجي: تنطلق البنائية من انتقاد مفهومي تحصيل القوة وتعزيز المنفعة لأنها تحمل الفاعل الاجتماعي وتعظم المصالح والمنافع المادية حيث رفض التعامل مع الفواعل على أساس أنها وحدات عقلانية في اتخاذ القرار، وتري أن القرار يكون بناءً على معايير وقواعد لأن هذه الفواعل مندمجة باستمرار ضمن السياق الاجتماعي الذي يؤثر بشكل حاسم على قراراتها، وتقتراح بدل نموذج الرجل الاقتصادي نموذج الرجل الاجتماعي أو صاحب الدور الذي يحاول امتلاك فهم للبيئة المحيطة به اعتماداً على أحاسيسه الإدراكية وليس فقط حساباته العقلانية.²

فهو ليس شخص مبرمج بمجموعه من الأهداف بل هو شخصية تكيف والدور الاجتماعي الذي يكتسبه وبالتالي ليست النتائج المرغوب فيها والمنسجمة مع الأهداف المسبقة هي التي تقود سلوك الفاعل الاجتماعي بل الأخذ في الاعتبار النتائج الأكثر ملائمة لهوية ودور الفاعل هي ما يرجح خياراته وهو ما يسمي في المقرب البنائي بـ "منطق الملائمة"

3-الهوية كمبدأ ضابط لسلوك السياسة الخارجية: أن المتغير التابع للبنائية يزودنا ببعده تفسيرى لسلوك السياسة الخارجية ينافس سياسة القوة لدى الواقعين وتحصيل المكاسب لدى الليبراليين فهو يعتبر السياسة الخارجية على أنها سياسة الثبات على الهوية والمعايير، وللهوية بعددين داخلي وخارجي بينما المصلحة الوطنية التي تعكس ثقافة وتصورات الأمة والشعب وهوية الدولة التي تشير للبعد الخارجي أي مجموعة معايير المشتركة التي تتلقاها الدولة ضمن المجتمع الدولي أن النظرية البنائية لا تعني

1- رابح زغوني: مرجع سابق، ص 50.

2- ارثر ايراك ابل بوم "الثقافة والهوية الشرعية، في جوزيف ناي وجون دوناهايو: الحكم في عالم يتجه نحو العولمة تعريب محمد شريف الطرح الرياض مكتبة العبيكان، 2002، ص 435.

اختزال مصلحة الدولة في الهوية بل تقرر أن المصلحة هي محل قيود داخلية وخارجية وتأثير الهوية يكون خلال الطريقة التي يتموقع ويحدد بها صناع القرار انفسهم بالنظر إلى هذه القيود.

ولعل أهم ما يميز البنائية كنظريه مفسره للسياسة الخارجية هي أنها تربط بين متغير الهوية والمصلحة من خلال ما يعرف بتقنية تحليل الخطاب التي تسعى إلى تحديد ووصف مجال السياسة الخارجية واختبار الشواهد التي توضح مدى هوية الدولة في سياق معين والذي يظهر غالباً في خطابات النخب ثم الاهتمام بكيفية إدراك صناع القرار لدولهم ضمن البيئة الدولية وتحديد من الأعداء ومن الأصدقاء والمنافسين.¹

المبحث الثالث

التغير والاستقرار في السياسة الخارجية

إن أهم الأبعاد المعروفة في التحليل السياسي أن واقع العلاقات الدولية لم يكن يوماً نمطاً أو حالة جامدة بل وجب النظر إليه باعتباره عملية متغيرة ومتطورة تتسم بالحراك والمرونة والديناميكية وتدفع تلك العملية نتاج مسعى الأطراف والقوى الفاعلة في الواقع الدولي إلى البحث عن مصالحها والحفاظ عليها والذي يعكس ما تملكه هذه القوى من قدرات وإمكانيات وموارد متاحة مع الإرادة لتفعيلها واستخدامها.

حيث عندما تتغير القدرات بشكل حاسم لدى طرف ما ينعكس ذلك وفق التحليل الواقعي على باقي الأطراف التي تسعى إلى إعادة التوازن من جديد عبر تفعيل سياسات واستراتيجيات جديدة تتناسب مع مستجدات الواقع الدولي وتحولاته، وذلك بسبب أن الأطراف الفاعلة تدرك في ذلك الواقع أنه في ظل بيئة دولية لا يحكمها إلا التنافس والصراع المترجم في سلوكيات وسياسات فإن حماية حدودها فضلاً عن تحقيق مصالحها، وأمنها القومي مرهون بامتلاك القوة والسعي الدائم إلى زيادتها إلى أبعد مدى.

وبما أن الواقع الدولي متغير فيما يتعلق بترابعية القوى المؤثرة فيه وفقاً لما تحوزه الدول من محددات ومرتكزات للقوة، فإن واقع هذه الأخيرة لا يتسم بالثبات التام أو الجمود فيما يخص سياساتها الخارجية واستراتيجيتها وتفاعلاتها الدولية.²

1- رابح زغوني: مرجع سابق. ص 58.

2- محمد شفيق علام: القوى الكبرى وضوابط التغيرات الاستراتيجية، شبكة الوكالة، بتاريخ 2011/04/16 على الموقع

ويعد موضوع التغيير والاستقرار في السياسة الخارجية من السمات المهمة التي تميز السياسة الخارجية عن غيرها من السياسات.

المطلب الأول

الاستمرار في السياسة الخارجية

تعرف السياسة بأنها مجموعة السياسات التي يرصدها الممثلون الرسميون لدولة من بين مجموعة من البدائل المقترحة لتحقيق الأهداف القومية إقليمية وعالميا، وقد ساهمت التطورات الدولية ليشمل المفهوم ما هو أبعد من اختيار بديل معين فالسياسة الخارجية لمسألة معقدة تمثل برنامج لعمل الوحدة الدولية خارجيا ولكيفية تفاعلها وتأثيرها بفواعل النسق الدولي من خلال تفعيلها لمواردها ومكونات قوتها داخليا وخارجيا.

وبالتالي يمكن القول إن السياسة الخارجية تمتاز أساسا بالاستقرار ويعود ذلك إلى طبيعة السياسة في حد ذاتها الممثل في أنها تنطوي على ارتباطات خارجية وعلاقات نمطية قد يصعب تغييرها أو قد يتطلبها التغيير جهدا ووقتا كبيرين.¹

إن ثبات واستمرارية السياسة الخارجية لفترات طويلة لا يعني أنها تتصف بالديمومة لأنه أمر لا يمكن تصوره وغير وارد أيضا حيث قد يطرأ عليها التغيير على الرغم من أن الميل إلى الاستمرار أكثر تصورا من التغيير، ويعود ذلك إلى أن الاستمرارية في السياسة الخارجية لأي دولة تكون تحت ظروف وعوامل داخلية وخارجية طويلة الأمد.²

إن هذه الظروف تدفع صناع القرار في أي دولة إلى السعي للحفاظ على المسار المعتاد للسياسة الخارجية سواء من حيث الأهداف التي تم وضعها أو الوسائل والأدوات المستخدمة. وللنظام الدولي أثر كبير وملحوظ حيث يساهم بشكل واسع في ضمان استقرار واستمرارية نمط التفاعل الدولي بين وحداته ففي السياسة الخارجية لأي وحدة دولية مهما اختلفت قوتها وموقعها تكون لها مجموعة أهداف مستقرة تلائم ما هو سائد في داخل النظام الدولي.

ففي النظام الدولي الذي يتميز بالغموض حسب الواقعية يتم فرض سلوكيات خارجية محددة على الوحدات والتي يجب عليها الحفاظ على استقراره السلوك طبعاً لأن النسق الدولي السائد هو الذي يفرض عليها ذلك ففي فرضيات المدرسة الواقعية نجد اتجاهين في تحليل السياسة الخارجية التي

1- العمري منير: مرجع سابق، ص 36

2- محمد سلمان صالح: السياسة الخارجية تغيرات منضبطة. ومصالح دائمة على الموقع www.siyassa.org.eg/newsq/2094.aspx.

تكلمت عن الاستمرارية هما الواقعية الدفاعية والتي تفترض أن الدولة في تفاعلها مع قيود النسق الدولي تعطي الأولوية لاستقلالها لأن هذه الأخيرة تضع خياراتها السياسية الخارجية بناء على أسوء السيناريوهات المتوقعة حيث أن حقيقة وجود فواعل وأخلاق أقوى منها يستلزم أن الدول تحشى على أمنها باستمرار.

حتى وإن لم يوجد تهديد مباشر لأنها تتوقع حدوث الأسوأ وبالتالي فالشروط البنوية للنسق تطلب من الدولة أن تكون بموقع الدفاع على مصالحها وأمنها.¹

وبالتالي فإن الاستمرار في إتباع سياسة خارجية ذات أهداف ثابتة ومستوى يكون لأجل حماية استقلال الدولة، لأن النظام الدولي وفق الواقعية يدفع الدول خاصة تلك التي تملك مقومات الدول العظمى إلى نهج مسار خارجي يهدف إلى الحفاظ على استقلال وأمن الدولة، حيث ترى الواقعية الدفاعية أن النظام الدولي الفوضوي يدفع الدول إلى نهج سياسة خارجية تقوم على الحد الأدنى أي تكون لها مصالح خارجية محددة ومقيدة وتتوسع لغرض أساسي هو تحقيق الأمن بسبب استمرارية الهاجس الأمني، أي أن الدول الضعيفة والأقل قوة في النظام الدولي عليها أن تصبح سياستها الخارجية بصف استمرارية وبالمقابل الدول القوية والمؤثرة في هيكل النظام الدولي تسمح لها طبيعة بالاستمرارية في تعزيز نفوذها وقوتها حيث يقول "روبرت جبلين" أن جميع الدول تسعى إلى السيطرة على الأقل على الأقاليم وعلى سلوك الدول الأخرى وعلى الاقتصاد العالمي والفارق هو أن الدول الغنية وحدها من تستطيع العمل وفق مدة الخيارات.²

بالإضافة إلى أن الدول تتجه إلى اتباع سياسات الحفاظ على الوضع القائم والتوزيع القائم للقوة في لحظة معينة من لحظات التاريخ وتكون اللحظة المناسبة في العادة لتنفيذ سياسات الوضع القائم والحفاظ عليها بعد الحرب، من خلال المعاهدات التي تفرض التزامات بين أطراف غير متكافئة تكون نتيجة انتهاكها لشرعية الوضع الدولي القائم.³

تلعب العوامل الخارجية التي مصدرها النظام الدولي دور مهم في استمرارية أو تغيير السياسة الخارجية لدولة ما، كما أن عدد الوحدات المشكلة للنظام الدولي تؤثر أيضا في مفهوم الاستمرارية كمسار مفضل للدول حيث يرى كل من "دوتش وسنجر": أن زيادة عدد الوحدات الدولية في النظام الدولي يزيد من فرض استقرار النسق الدولي لأنه يشتمل حجم الانتباه الذي يوجهه كل فاعل

1- رابح زغوني: مرجع سابق، ص33

2- رابح زغوني: المرجع نفسه، ص39.

3- إسماعيل صبري مقلد: مرجع سابق، ص61.

دولي إلى الفواعل الأخرى وبالمقابل يرى "ولتر": أن قلة عدد الوحدات الدولية هو الذي يساهم في استقرار النسق الدولي، ورغم هذا الخلاف فإن النسق الدولي يجعل السياسة الخارجية لوحداته تمتاز نسبيا بالاستمرار.

وتلعب العوامل الداخلية دورا بارزا في التأثير على رسم السياسة الخارجية لان المحددات الداخلية تؤثر في تحديد السلوكيات الخارجية وأيضا في تغييرها أو استمرارها، ففي الدول الديمقراطية يميل صناع القرار إلى الاستمرارية أكثر من نظرائهم بالدول النامية حسب استقرار النظم السياسية الديمقراطية والمشاركة الواسعة في صنع السياسة الخارجية التي تمتاز بالأهداف طويلة الأمد وبالتالي تميل الدول الديمقراطية إلى المحافظة على الاستقرار والاستمرار في بناء سياستها الخارجية، بالإضافة إلى تغيير القائد السياسي وصناع القرار الخارجيين لا ينتج عنه تغييرات جذرية في السياسات الخارجية مقارنة بالدول المتقدمة، حيث أن رسم السياسة الخارجية لا يكون من مصالح الرئيس فقط بل تتدخل فيه العديد من الدوائر والأطراف الداخلية وبالتالي يصعب أن يتم تغيير جذري في السياسة الخارجية كلما وصل رئيس جديد للحكم.

وبذلك تسعى الدول الديمقراطية إلى الحفاظ على النسق الدولي التام، للحفاظ على مصالحها من خلال لجوئها إلى كتلتات وتحالفات إقليمية دولية، سياسية واقتصادية وبالتالي فإن الدول تسعى إلى الحفاظ على الوضع القائم مهما تغير القائد السياسي للحفاظ على الأهداف طويلة الأمد.¹

المطلب الثاني

التغيير في السياسة الخارجية

تتجه الدول عادة نحو وضع اختيار الأبعاد الرئيسية لسياستها الخارجية الهادفة إلى تحقيق مصالحها بعد الكثير من التمحيص والتدقيق في الواقع الداخلي والخارجي من خلال تحديد المنافسين والمستهدفين والحلفاء والفرص والمخاطر، وبالتالي تتصف تلك السياسات الخارجية للدول واستراتيجياتها بالتدرجية، ومن ثم فإن حدوث تغييرات جذرية لا يكون إلا في حالات نادرة في حين يكون السائد في سلوك الدول هو القبول بالتغيير المحدود في الأبعاد الهامشية لسياستها دون المساس بأبعادها الرئيسية والأساسية بشكل جذري شامل، وليكن ربط ذلك بالنمط السائد في العلاقات الدولية وارتباطاتها والذي يفرض على الفواعل اتباع سياسات معينة لما تتضمنه العلاقات الدولية من الدخول في تفاعلات معينة وما يفرضه ذلك من تخصيص الدولة موارد محددة للوفاء بالتزاماتها الناشئة

1- إسماعيل صبري مقلد: مرجع سابق، ص 38-39.

عن تلك الارتباطات، مما يجعل من الصعب عليها أحداث تغييرات مفاجئة في استراتيجيتها على المدى الزمني القصير أو حتى المتوسط، حسب ارتباط تلك السياسات بمصالح الدولة العليا وأمنها القومي وهي من الأمور التي تتميز بالثبات وعدم القابلية للتغيير.¹

يعرف "هولستي" التغيير في السياسة الخارجية بأنه تعديل /تبديل حاد في أنماط العلاقات الدولية لدولة ما ويعتبر أن المتغير التابع في هذه العملية هو التغيرات في أنماط العلاقات الخارجية الدبلوماسية والثقافية، العسكرية وحتى الاقتصادية بالإضافة إلى تحديد سياسة خارجية جديدة بالنظر إلى دور الوكلاء داخل الدولة ونية صانع القرار في إعادة صياغة سياسة خارجية مما يعبر عن إعادة توجيه السياسة الخارجية.²

استناداً إلى تعريف هولستي فإنه يمكن إجمال مظاهر التغيير في السياسة الخارجية للدولة في 03 نقاط هي:

1-درجة التغيير: التكيف تغيير ثانوي، والإصلاح تغيير متوسط وإعادة البناء تغيير جوهري في البرامج، الأهداف والاستراتيجيات والتوجهات الدولية.

2-الإطار الزمني للتغيير: هل يتميز التغيير بأنه تغيير تدريجي أو تغيير سريع.

3-مجال التغيير: والذي يعني التغيير في مجالات الإشكالية الخمس: استقرار النظام، الأمن، السياسية، الاقتصادية، التجارية، الحرية الوطنية والاستقلال هو المستهدف من التغيير دول و. فواعل أخرى تتأثر مباشرة بالتغيير بالنظر إلى التكيف والمواجهة الاستقلالية، الاعتماد المتبادل والمستوى العام.³

ميز شارلز هيرمان بأربعة أشكال من التغيير في السياسة الخارجية وهي:

1-التغيير التكييفي: والذي يقصد به تغير في المستوى الاهتمام الموجه إلى قضية معينة مع استمرار بقاء السياسة في أهدافها والأدوات السياسية كما هي.

2-التغيير البرامجي: والذي يعني تغير في أدوات السياسة الخارجية ومن ذلك تحقيق الأهداف عن طريق التفاوض.

3-التغيير في الأهداف: ومعناه تغير أهداف السياسة الخارجية وليس الأدوات فقط.

1- محمد شفيق عالم: القوى الكبرى وضوابط التغيرات الاستراتيجية: مرجع سابق.

2- محمد حمشي: الاستمرارية والتغيير في السياسة الخارجية الأمريكية حالة الصين على الموقع <http://politics.ar.com/ar2/?p=3096>

3- العمري منير: مرجع سابق ص 40.

4-التغير في توجهات السياسة الخارجية: والذي يعد الشكل الأكثر تطرفا ومعناه تغيير التوجه العام للسياسة الخارجية بما في ذلك تغير الأدوات والاستراتيجيات والأهداف.

يرى هيرمان أن النوع الأول ليس تغيرا عكس بقية الأنواع مع التأكيد أن النوع الرابع نادر الحدوث حيث وجد "نوزنار" من دراسته للسلوكيات الخارجية الواردة في ملف CREOV أن 3% من 10999 سلوكا خارجيا في الملف تعبر عن التغير بالمعنى الوارد في الشكل الرابع لأن التغير لا يأتي بصورة مفاجئة بل تدريجيا.¹

وأیضا تغير السياسة الخارجية يبدأ بمجموعة من السلوكيات المحدودة والقرارات التكتيكية التي تختلف عن التوجه الرئيسي للسياسة الخارجية وعبر فترة من الزمن يؤدي إلى تراكم التغيرات المحدودة التي بدورها ينتج عنها تغير شامل في الاتجاه العام للسياسة الخارجية ويحدث التغير الجذري في السياسة الخارجية للدول النامية والتسلطية عموما في معظم الأحوال.²

وتتميز الدول النامية بهذا التغير لوجود عوامل معينة تبرزها بما يلي:

أ- شخصنة القرار السياسي في الدول النامية حيث يسيطر القائد على صنع السياسات وصياغة الاستراتيجيات وبالتالي فإن السياسة الخارجية تتأثر بعقائد ومدركات القائد السياسي ورؤيته للعالم وبالتالي يحصل التغير فيها إذا ما تغير القائد نفسه بأي طريقة أو أن يطرأ تغيير على النمط العقدي والإدراكي للقائد كأن يتحول من الاشتراكية إلى الليبرالية مثلا.

ب- الانشقاكات السياسية التي تحدث داخل النخبة الحاكمة في النظام التسلطي وما يؤدي إليه من عدم وجود إجماع داخلي حول الخطوط العريضة في استراتيجيات الدولة والتي ينتج عنها نشوب صراعات داخلية قد تؤدي إلى تفوق وسيطرة مجموعة على حساب غيرها وتفرداها بالسلطة مما قد يدفعها إلى إحداث تغيرات جذرية في السياسات الخارجية للدولة.³

وتزداد احتمالات التغير الجذري في السياسة الخارجية في تلك الدول النامية التي تحدث فيها ثورة سياسية على النظام القائم حيث أن الدول النامية يصير التغير الجذري مرتبط بتغير النخب

1- محمد السيد سليم: تحليل السياسة الخارجية، مرجع سابق، ص 100-101.

2- العمري منير: مرجع سابق، ص 41-42.

3- k.HELSTE : Restructuring Foreign Policy: A Neglected Phenomenon in Foreign Policy Theory. In: K.J. Holsti, et al, Why Nations Realign: Foreign Policy Restructuring in the Postwar World. London: Allen &Unwin 1982. P4

الحاكمة وربما القضاء على حالة عدم التكافؤ الاقتصادي من خلال تبني أيديولوجية سياسية وإدراكية أو من محاولة النخبة الاحتجاج على وضع التبعية السياسية بالتوجه نحو قوة كبرى.

وقد يكون التغيير الجذري نتيجة عوامل خارجية والتي تقود إلى مجموعة من العوامل التي تحدد التغيير الفعلي للسياسة الخارجية في إطار النظام السياسي ذاته، أي مع استقرار النخبة السياسية ذاتها فهذا التغيير يتحدد بناء على ثلاث عوامل، إدراك النخبة السياسية للتغيير في البيئة، توافر البدائل، وتكاليف التغيير ويقصد بذلك أن النخبة لا بد أن تدرك أن هناك تغيير ما قد طرأ على تلك العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية وتحدها لكي يحدث التغيير، بالإضافة إلى أنه ينبغي أن تكون هناك بدائل للسياسة الحالية وأن تكون تكلفة هذه البدائل أقل أو مساوية عن المنافع الناشئة عنه.

اعتمادا على ما سبق يمكن القول إن هناك محددات تحكم إطار عملية الاستقرار والتغيير في السياسة الخارجية ونعرفها في العناصر التالية:

- 1- الأهمية النسبية للأهداف السياسية والتي تعني ترتيب الأولويات الاستراتيجية للدولة وربطها بسلوك محدد بها في سياستها الخارجية وتفاعلاتها الدولية وهذا الترتيب يحدد ما إذا كان سيحصل تغيير بشكل أو بآخر، وماهي الأهداف التي ستغير وماذا يمكن إرجاؤه دون تغيير لفترة معينة وما هو الذي لا يجب تغييره أو المساس به؟
- 2- المدى الزمني اللازم لتحقيق الأهداف الاستراتيجية لدولة سواء في المدى الطويل، المتوسط أو القصير حيث يحدد مدى الاستراتيجيات زمنيا درجة الإلحاح في بداية تغيير السياسة الخارجية أو الإبقاء عليها لتحقيق أهدافها المسطرة.
- 3- توافر الأدوات والوسائل المناسبة لتحقيق أهداف الاستراتيجية وتنفيذها على أرض الواقع، فقد تغير الدولة سياستها، فيما يتعلق بقضية ما لعدم وجود الأدوات التنفيذية لتلك السياسة.
- 4- الوحدات الدولية التي تتعامل معها الدولة والتي تستخدمها في سياستها بالإضافة إلى القواعد الحاكمة للمباريات على الساحة الدولية والحدود المسموح بها والتي يمكن للفاعل أن يتحول فيها.

إن المحددات السابقة هي إلى حد كبير سلوكيات الدول ومدركاتها فيما يتعلق بسياستها الخارجية على مستوى التفاعلات الدولية وبناء عليها تقرر الدولة هل يفيدها الاستقرار أم التغيير، بالإضافة إلى علاقات القوة والتغييرات فيها على مستوى النسق الدولي يهيئ فرص لبعض الدول التي

تشعر بما مقيدة بنمط التوزيع السائد في المرحلة السابقة للتغيير أي أن التغيير في السياسة الخارجية للدول يكون مربوط بعوامل داخلية وخارجية معا.¹

تعد السياسة الخارجية أحد الفروع المهمة في العلاقات الدولية فرغم الاهتمام الكبير والمتواصل الذي حظيت به من طرف المهتمين والمحللين إلا إن الجدل لازال حول ضبط مفاهيمها وتعريفها. وتعرف السياسة الخارجية أنها محصلة التفاعل بين البيئة الداخلية والخارجية من خلال سلوكيات موجهه للعالم الخارجي في ظل غياب سلطة عليما وفوضوية دائمة لتحقيق أكبر قدر من المصلحة وبأقل التكاليف.

وتعد عملية صنع السياسة الخارجية أمرا في غاية التعقيد لتداخل العديد من المحددات ضمن البيئة الداخلية والخارجية مع عدم نسيان دور العوامل النفسية لصناع القرار وأيضا مع عدم إغفال وزن هذه المحددات يتغير من وحدة دولية إلى أخرى كما يتغير من فترة إلى أخرى بنفس الوحدة الدولية. ولأن السياسة الخارجية أحد الفروع الحديثة بعلم العلاقات الدولية ولأهميتها في تفسير ومعرفة سلوك الدول فلقد تعددت النظريات المفسرة للسياسة الخارجية ويعود الخلاف بين هذه النظريات في الأساس الذي اعتمده في تحليل السياسة الخارجية التي والتي وان اختلفت بالكثير من أفكارها إلا أنها أكدت على أن الجولة تبقى الوحدة الأساسية في تحليل السلوك الخارجي في ظل التغييرات الدولية الحاصلة في النظام العالمي.

ولأن السياسة الخارجية هي نتاج تفاعل البيئتين الداخلية والخارجية فان أي تغيير يحصل في أحد مكونات هاتين البيئتين يؤثر بنسب متفاوتة على عمليات صنعها، سواء بسبب الحروب والأزمات الداخلية أو بسبب الضغوط الدولية والتغييرات الحاصلة في تراتبية القوى في النسق الدولي والتي ينتج عنها إعادة مراجعه للتوجهات العامة للسياسة الخارجية

فرغم صفة الاستمرار النسبي التي تتسم بها السياسة الخارجية لاستنادها لاستراتيجيات بعيدة المدى إلا أن تلك التغييرات ينتج عنها إعادة قراءة للوضع القائم وبالتالي إعادة صنع السياسة الخارجية، وفكرة التغيير ترتبط أيضا بحجم الدولة ومكانتها بالنسق الدولي وطبيعة النظام العالمي أحاديا وثنائيا أو متعدد الأقطاب لذلك يعد التغيير أمر نادر الحدوث بالسياسة الخارجية لكنه ليس مستحيلا.

1- العمري منير: مرجع سابق، ص 44/43.

الفصل الثاني

السياسة الخارجية الروسية من انتهاء الحرب
الباردة حتى الحراك العربي

المبحث الأول

السياسة الخارجية الروسية من انتهاء الحرب الباردة حتى أحداث 11 سبتمبر 2001

إن انهيار الاتحاد السوفياتي و معه الإيديولوجية الماركسية و ظهور روسيا كدولة منفصلة مستقلة بتحديات داخلية و خارجية معقدة فرض على القادة الروس إعادة تعريف المصلحة الوطنية و اتخاذ تعديلات أساسية في توجهات السياسة الخارجية مما أثار جدلا نظريا واسعاً حول أولويات السياسة الخارجية بين الخبراء والمنظرين والممارسين الروس والذي تجسد في شكل حوار بين مدارس نظرية تختلف في أسسها المفاهيمية، وعلى ذلك نجد أغلب منظورات العلاقات الدولية الكلاسيكية (الواقعية الليبرالية، الماركسية) والتي يمكن تحديد ما في مدرسة روسية (الأطلسيون، الأوراسيون، القوميون).¹ وسنحاول في هذا المبحث الاقتراب من أهم النظريات المعتبرة للسياسة الخارجية بعد الحرب الباردة وهي المدرسة الواقعية والمدرسة الليبرالية والبنائية.

المطلب الأول

النظرية إلى الواقعية وأنصار روسيا القومية

يمكن وصف التيار الفكري الاستراتيجي الذي ظهر منذ التسعينات بالتيار الواقعي أو البراغماتي والذي يقوم على مبدأ أن الديمقراطيات المتقدمة صارت تشكل المحور الاقتصادي والعسكري لعالمنا المتعولم ويؤمن أنصار هذا التيار أن روسيا بجميع خصائصها المميزة تواجه خيارين إما الاندماج في المجتمع الديمقراطي أو الانعزال عن النظام العالمي.²

وبالرجوع إلى السياسة الخارجية الروسية نجد أن كل من شاكلينا تاتيانا " Shakleysina Tatyana " و "ألا كسي يوغاتروف" " Aleksei Bogaturov " وهما من أنصار المدرسة الواقعية يؤكدان أنه منذ 1990 اكتسبت الواقعية الروسية وضعية قيادة الحركة الفكرية وارتكزت على خصائص النظام العالمي الجديد والمتطور خاصة مركزية القوة والأقطاب لأنه بالعودة إلى طبيعة النظام الدولي وتحديد

1-Alexander A Sergunin: « Russian post-communist Foreign policy thinking at the cross-roads-changing parading's journal of international relations and developments. Volume3.No 3.Septembre 2000.

2- ابراهيم بولمكاحل: مرجع سابق، ص 108.

بنيته يمكن فهم سلوك الدولة وهذا ما نادى به الواقعيون الجدد الذين نادوا بالتركيز على هيكل النظام الدولي بدل الطبيعة البشرية...¹

والمدرسة الواقعية الروسية لا تختلف عن الواقعية من حيث الفرضيات ويمكن تلخيص أهم فرضياتها فيما يلي:

1. التأكيد على ضرورة ربط السياسة الخارجية بالمحكمة الوطنية والتي حددها Stankovic في

الاعتماد على النفس، منع مزيد من الانهيار، إنشاء نظام ديمقراطي وكبح الإمبريالية والديكتاتورية، ضمانات فعالة للأقليات الروسية في دول الجوار، بناء دولة قوية ذات سياسة خارجية قائمة

2. إعطاء الأولوية للقضايا السياسية العليا ممثلة في الأمن العسكري الذي يجب أن يتضمن التهديدات الموجودة والممكنة على الأمن الروسي وتوظيف آليات داخلية وخارجية لمواجهتها مع التركيز على أن الأمن القومي أهم من الأمن الجماعي.

3. على السياسة الخارجية الروسية أن تحدد من خلال مبدأي التقييد الذاتي والاكتفاء الذاتي اللذان يمثلان الاعتماد على النفس بمفهوم الواقعية الكلاسيكية.

4. ضرورة نفي المنطق والأيدلوجية الدولية، لضمان السيادة وإنقاذ الخيار الديمقراطي ومواجهة المتطرفين.

5. رفض الاختيار بين الشرق والغرب لأنه حسب اعتقادهم روسيا أوربية وآسيوية في نفس الوقت حيث اقترح abratov أن على منظمة الأمن والتعاون في أوروبا أن تكون بديلا عن حلف الناتو لأن روسيا تعارض تحويل أوروبا إلى نظام سياسي عسكري مغلق ويجب أن تعارض ظهور قوة إقليمية مهيمنة حيث من الأفضل الحفاظ على الطابع المتعدد الأقطاب في أوروبا إذ أنه توازن القرى بدل توازن المصالح...²

تعد أطروحات الواقعيين الأساس الفكري للمدرسة الروسية (أنصار القوة) التي تطرح نفسها بصيغة نيو سوفياتية تشير إلى الدفاع عن دولة قوية يمكنها الحفاظ على مصالحها.

1- يوناب خولة: تأثير البعد الطاقوي للسياسة الخارجية الروسية تجاه الاتحاد الأوربي، رسالة ماجستير، تخصص السياسة المقارنة، جامعة المسيلة، 2016، ص 47.

2- زهر وناسي، رابح زغوني: صنع السياسة الخارجية الروسية لما بعد الحرب الباردة، بحث مقدم في السياسة الخارجية، جامعة باتنة، 2006/2007، ص 10، 11.

يعتقد الواقعيون الروس أنه ليس محتما على روسيا السعي إلى تأسيس الإمبراطورية الروسية ولا حتى المنافسة على النفوذ العالمي لأن ذلك سينتج عنه عزلها إقليميا وعالميا ومع ذلك يشككون في رغبة الغرب مساعدة روسيا للوصول إلى الاستقرار بل هم يطبقون سياسة احتواء جديدة.

أما بخصوص الأولويات الجيوبولتكية فيبرزها "rogov" في ثلاث دوائر مرتبة كآآتي:

1. رابطة الدول المستقلة حيث تسعى السياسة الخارجية الروسية إلى منع ظهور أنظمة معادية أو

ظهور نزاعات عرقية دينية، أيضا تأسيس علامات جيدة وحسن الحوار وذلك دون التوقع

العسكري لكن من خلال الدبلوماسية أي جعل روسيا جذابة لجيرانها.¹

2. أوروبا الشرقية، الشرق الأوسط والشرق الأقصى إن مصلحة روسيا في منعها من التوجه غربا

وعلى سياسة روسيا في الشرق الأوسط أن تحددها مصالحها في القوقاز وآسيا الوسطى والتي

تحدد وحدة أمن روسيا. وهي (الأصولية الإسلامية) لكن دون مواجهة الدول الإسلامية بل

تطوير علاقات المنفعة المتبادلة معها ومصلحة روسيا في الشرق الأقصى هو الحد من النفوذ

الأمريكي والعمل دون عسكرة اليابان من خلال الإبقاء على نظام أمني متعدد الأقطاب.

3. الغرب والولايات المتحدة وأوروبا: وجوب انطلاق السياسة الخارجية الروسية اتجاه الغرب من

مصالحها الأكثر حيوية مثل الحفاظ على نظام الأمن الأوربي المشترك، مراقبة السلع، منع أي

تحالفات أو مستورد عسكرية في الدول المجاورة لما تجنب الخلاف مع أمريكا حول إيران: يرون

أن توسيع الاتحاد الأوربي لا يجب أن يكون على حساب الأمن الروسي ولا على حساب

دور روسيا كقوة كبرى مستقلة في محيط نفوذها Splaers of influence.

أن تبني الرئيس فلاديمير بوتين لوثيقة الأمن القومي 2000 التي ركزت على روسيا وربطت

أولويات السياسة الخارجية بروابط المصلحة والتاريخ والثقافة مما يوضح تلاقي هذه العقيدة مع

أطروحات الواقعيين ويبرز انتماء الرئيس فلاديمير بوتين إلى هذه المدرسة من خلال سعيه إلى تجسيد

أفكارها في سياسته الخارجية وعلى أرض الواقع...²

1 - Alexander A Sergunin, Op. cit.

2- إبراهيم بولمكاحل: مرجع سابق، ص 110

المطلب الثاني

السياسة الخارجية من منظور الليبراليين

بعد انهيار الاتحاد السوفياتي فشلت روسيا في تحقيق مكانة لائقة في فترة الإصلاحات الإيديولوجية والاقتصادية حيث خسرت قدرتها التنافسية، وتتضمن هذه المدرسة النخب الفكرية والسياسية التي تؤيد فكرة الاتجاه والتحول السريع إلى اقتصاد السوق دفعة واحدة أو ما عرف بالعلاج بالصدمة والتي تعني الخصخصة السريعة للتجارة والخدمات وتحرير الأسعار ومن أبرز قيادات هذا الاتجاه الرئيس السابق بورسي يلتسن ووزير خارجية كوزيريف وأهم ما يميز سياسة هذا الاتجاه نحو الغرب والاتحاد الأوروبي على الخصوص.

أن المدرسة الليبرالية الروسية توافقت مع المدرسة الليبرالية من خلال:

- التركيز في تحديد أولويات السياسة الخارجية الروسية على عوامة الاقتصاد الذي عزز توجهه نحو إدارة عالمية للإصلاحات السياسية والاقتصادية.
- تعتقد أن مستقبل النظام الدولي لم يعد محدد بالتنافس بين القوى الاقتصادية الكبرى بل بديناميكية التعاون الاقتصادي المشترك والاعتماد المتبادل لذا يقللون من أهمية التفكير الجيواقتصادي...
- إعطاء الأولوية لقضايا السياسة الدنيا، الاقتصاد على حساب السياسة العليا فالمشاكل التي يثيرها الانحراف الاقتصادي أخطر في نظرهم من توسيع الناتو وبالتالي فإن المصلحة الوطنية عندهم ترتكز على توازن المصالح لا على توازن القوى.
- أي أن إدراك صانع القرار الذي يحدد مفهوم التهديد ونوعه وتجعله ينمط الخطر وفق إدراكاته الخاصة ولا تجعل منه مصدر تهديد على الأمن القومي الروسي وبفعل الأفكار الليبرالية تم إدراك الطرف الأوروبي بأنه صديق وليس عدو.
- يرون في المؤسسات الغربية تجمع الدول ديمقراطية وفقاً لنظرية السلام الديمقراطي الليبرالية لقد شكلت هذه الأطروحات الخلفية النظرية لمدرسة الأفكار الروسية الموالية للغرب (Atlanticist, Westernisers) والتي مثلتها شرائح كثيرة في دوائر صنع القرار ورجال الأعمال والمثقفون.¹

1- سهيل فرح: الجيوبولتيك الروسي ملامح القوة والضعف، شؤون الأوسط، مركز الدراسات الاستراتيجية، بيروت، العدد 12، خريف 2003، ص

يجد هذا التوجه جذوره الأولى في سياسة التفكير الجديد الذي جاء بها "غورباتشوف" (توازن المصالح بدل توازن القوى، مبدأ الأمن الجماعي، الاعتماد المتبادل، حيث يرى أصحاب هذه النظرية أن مستقبل روسيا يكون في الانضمام إلى حلف آمن وجار قوي فالخيار الأكثر أمنا لروسيا هو التحالف الوثيق مع الاتحاد الأوروبي وحلف الناتو واتباع الاقتصاد الغربي وتحديد مسافات متقاربة مع واشنطن والاتحاد الأوروبي من أجل الاهتمام بالمشاكل الداخلية وتعزيز موقعها الدولي في نفس الوقت لأن روسيا تاريخيا تنتمي إلى الحضارة الغربية المسيحية، لذلك فهم يدعمون الانتماء الغربي للهوية الروسية والذي يساعد على اندماج روسيا أوربا ويرى أصحاب النظرية أيضا أن على روسيا تخفيض النشاطات العالمية ورفض السياسة الإمبريالية والإيديولوجية لأنه سيفتح مجالا للإصلاحات الداخلية وقد هيمنت هذه المدرسة في العهدة الأولى للرئيس يلتسن.¹

المطلب الثالث

المنظور البنائي في تفسير السياسة الخارجية الروسية

شهدت روسيا منذ تفكك الاتحاد السوفياتي منذ 1991 إعادة انبعاث الجدل التاريخي حول هوية روسيا هل هي دولة أوروبية أم دولة آسيوية ويمكن التذكير بالشعار الرسمي لروسيا القيصريّة والذي كان يمثل نسرا ذو رأسين واحدا ينظر باتجاه الشرق والآخر باتجاه الغرب أوربا.

حيث منذ 4 قرون يتجادل الروس حول هوية دولتهم بين أنها أوروبية المنحنى والذهنية ومن يرى أنها آسيوية الصباغ واتجاه ثالث يرى روسيا أور وآسيوية كنزعة جغرافية سياسية تلي مصالح الدولة الروسية وتستجيب لواقعها وطبيعة سكانها ثم ظهر اتجاه آخر يطالب بجعل روسيا بلد آسيوي أوروبي.

وفي عهد الرئيس "يلتسن" بدا أن شعار النسرا قد أفرغ من محتواه حيث كان، الرأس المتطلع إلى الشرق معطوب العين لأن الرأس اتجه إلى الغرب بإذلال²

مما سبق يبرز دور الهوية كمكون أساسي للسياسة الخارجية الروسية حيث أنه إذا أدركنا روسيا أنها أوروبية فسيكون هدف سياستها الخارجية هو الاندماج والتحالف بأوروبا ومثل هذا التوجه الرئيس بوريس يلتسن ومجموعته...³

1- Alexander A Sergunin , Op. cit.

2- محمد السيد سليم، التحولات الكبرى في السياسة الخارجية الروسية، ص 40.

3- ابراهيم بولمكاحل، مرجع سابق ص 112.

وستكون هذه الهوية عائقاً في تحقيق التكامل مع الغرب في حال عرفت روسيا نفسها على أنها ذات تركيبة هوياتية وحضارية مختلفة عن الحضارة الغربية ويمكن تحديد سلوك روسيا ضمن المقرب البنائي وفق ما يلي:

- التركيز على كيفية إدراك الهوية الروسية يتحدد بطبيعة إدراك صانع القرار الروسي إلى أين يتجه وما هو الدور الذي على روسيا أن تلعبه خارجياً حيث إذا حددت روسيا نفسها على أنها قوة عظمى ستتصرف على هذا الأساس.

- التركيز على الممارسات السياسية والاجتماعية التي يتم من خلالها التعبير عن هذه الهوية وكيف تنظر روسيا إلى الإطار الدولي وإلى هوية ومصالح الدول الأخرى ويتحدد على هذا الأساس شكل الدول الأخرى (صديقة/عدوة/ منافسة).

- التركيز على المعايير الشخصية التي ترسم مسار الدولة في السياسة الخارجية في فترة معينة...¹

إن فهم طبيعة النخبة الحاكمة في روسيا يقود إلى فهم أعمق، يفسر توجهات السياسة الروسية حيث أجرى استطلاع للرأي في 1999، كشف أن 79% من الروسين يعتبرون أن روسيا دولة أوروبية وأن 21% يرون أنها آسيوية. وبالتالي ظهر تياران هما:

التيار الأورو أطلنطي: الذي ترأسه "يلتسن" وانعكست توجهاتهم على السياسة الخارجية الروسية من خلال الاعتماد على الغرب والتقرب منه وتقديم الكثير من التنازلات.

التيار الثاني: هو الأوراسيون الذين يركزون بالأساس على العمق الاستراتيجي لروسيا وأوروبا وآسيا وأهمية تفردتها بمقومات جيواستراتيجية تسمح لها من فرض قوتها إقليمياً ودولياً والسعي دون تفرد أمريكا بالهيمنة على النظام الدولي.²

أما في عهد الرئيس بوتين فقد حاول إعطاء تعريف لهوية روسيا الاتحادية وأسمائها الأفكار الروسية التي تشمل الوطنية وعقلية الأمة القوية وضمن الأمن القومي وحماية المصالح القومية على الساحة الدولية في كل المجالات حيث أحدث بوتين تحولاً داخلياً في إدراكه هوية الدولة الروسية

1 - William Jacksons, Imagining Russia in western international relations theory in set, [http:// casnoves.cas.muohio.edu/bevrighurstcenter/papers/jackson.p.b.F](http://casnoves.cas.muohio.edu/bevrighurstcenter/papers/jackson.p.b.F).

2 - Dimitri Tremin : the end of Eurasia : Russia on the border between geopolitics and globalization Washington: Carnegie Moscow. Center. 2001. Pp. 238. 284.

كدولة عظمى وبالتالي تحديد سلوكها الخارجي على هذا الأساس وصرح أن انهيار الاتحاد السوفياتي كارثة عظمى قلصت من دور روسيا عالميا وسمحت بزيادة التوسع والهيمنة الأمريكية لهذا سعت روسيا إلى تدعيم علاقاتها على الدول الكبرى المرشحة أن تلعب دورا مؤثرا في الساحة الدولية مثل الهند والصين وبعض دول الاتحاد الأوروبي.¹

اتصف بوتين بالبراغماتية والواقعية من خلال تركيزه على ضرورة اتجاه تأثير في الحوار الآسيوي خاصة المجال السوفياتي في القديم بالإضافة إلى تطوير فكرة روسيا قوة عالمية على قارتين والحفاظ على مزايا طابعها الأوراسي وموقعها المهم حيث يقول "فلاديمير بوتين" أن روسيا تتحرك دائما على أنها دولة أورواسية لا تنسى أن الجزء الأكبر من الإقليم الروسي موجود في آسيا.²

وقد قامت السياسة الخارجية الروسية في العهدة الأولى (2000-2004) على المبادئ التالية:

*البراغماتية والابتعاد عن المحددات الأيدلوجية في رسم السياسة الخارجية وهذا ما أبرزه بوتين في تصريحه (روسيا تسعى إلى بناء سياسة خارجية تركز على الثبات والقابلية للتنبؤ).

*-الأيدلوجية القائمة على ما يلي:

1. ضمان عدم العودة إلى الصراع الأيدلوجي

2. التوجه نحو الأسواق الدولية خاصة الحوار الآسيوي.

3. رفض الأحادية القطبية والتوجه نحو تعددية القوى الموجهة

وقد أكد الرئيس بوتين على أن أهم المبادئ الأساسية في السياسة الخارجية هي جعل السياسة الخارجية وسيلة للتحديث واستعادة المكانة الدولية، العلاقات مع الجمهوريات المستقلة تمثل أولوية لروسيا على إبقاء العلاقات مع أوروبا والتسوية بتطوير العلاقات مع الدول الآسيوية.

لقد اتسمت السياسة الخارجية للرئيس "بوتين" بالوسطية والعملية التي انطلقت من معرفة حقيقية بحدود القدرات القومية لروسيا في عصر ما بعد الانهيار، مع الإدراك الكامل للمتغيرات الدولية الموازية التي اتصفت بهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية.

لقد عمل الرئيس بوتين بأسلوبين متوازيين فمن جهة سعى إلى تخفيف المواجهات والصراع مع الغرب لكسب دعم الغرب ومن جهة تثبيت المصالح العليا الروسية التي لا يمكن التنازل عليها

1- عبد الله صالح، مستقبل السياسة الخارجية الروسية موقع عجلة العصر نقلا عن الموقع:

<http://www.alasr.ws/index.cfm?method=homeconscontented=6708>.

2- Anne de timguy : Vladimir Poutine et l'accident l'heureest au p pragmatismepolitique etrangere.31 (mars 2001). Pp 514. 533.

(التدخل في الشيشان، التصديق على معاهدات حظر الأسلحة النووية، الحفاظ على المصالح الروسية من الغاز والبترول في منطقة قزوين... الخ)

لقد أدت السياسات الإصلاحية الداخلية للرئيس " فلاديمير بوتين إلى انعكاسات إيجابية على السياسة الخارجية الروسية من خلال التأكيد على مكانة روسيا ودورها الفاعل في النظام الدولي كأمر حتمي فالسياسة الروسية أصبحت أكثر براغماتية تحكمها المصالح الوطنية في إطار رؤية تنطلق من التعاون وليس التنافس.¹

فروسيا دولة أوربية ذات عمق آسيوي وبالتالي السعي إلى التقارب مع الغرب كضرورة تفرضها الكثير من الأمور التاريخية والأمنية والثقافية والاقتصادية حيث اصطدمت سياسة بوتين الخارجية نحو الشرق بأمرين أولها أن هذه الدول مع علاقة وطيدة بأمريكا ويستحيل أن تساند روسيا في رفضها للهيمنة الأمريكية والثاني الوضع الاقتصادي الداخلي الذي استدعى الحفاظ على الدعم الغربي والحفاظ على الأسواق الخارجية الروسية في الدول الأوربية.²

ومع أن "بوتين" سعى إلى توطيد العلاقات مع الغرب إلا أنه لم يتخلص من الرغبة في جعل روسيا قوى عالمية لها دور خاص يجعلها مؤهلة لمواجهة الغرب وهذا ما يسمى العزلة البنائية³ Construction isolation التي تعني استمرار الدولة في التعاون مع الغرب في المجالات التي تعتمد من خلالها على المعونات الغربية بينما تسعى إلى إيجاد ذلك الدور الخاص المتميز حيث أكد بوتين أن هناك أولويات في السياسة الخارجية الروسية هما شراكته مع التحالف الأورو أطلسي وتأكيد المواقع الروسية في مجال الاتحاد السوفياتي سابقا وبالتالي فرض روسيا كقوى عظمى على المسرح العالمي...⁴

1- عبير ياسين: روسيا والإعداد لمرحلة ما بعد بوتين، تحليلات عربية ودولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية نقلا عن موقع:

<http://www.ahram.org.eg/acpss/ahram/2001/s/1/amal691.htm>.

2- أحمد دياب: روسيا والغرب، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد 149، يونيو 2002.

3- ابراهيم بولمكاحل: تأثير تحولات ومتغيرات البيئة الداخلية على السياسة الخارجية الروسية نحو الإتحاد الأوربي لفترة الحرب الباردة، رسالة ماجستير، جامعة باتنة، 2008-2009، ص ص 165، 167.

4- أحمد علو: روسيا قلب العالم يخفق من جديد، مجلة الحسين، العدد 262، 2007 ليبيا، نقلا عن الموقع:

<http://www.lebrry.gov.lb/print.article.asp?id=13966>.

المبحث الثاني

السياسة الخارجية الروسية من أحداث 11 سبتمبر حتى الحراك العربي

تعد السياسة الخارجية لأي دولة تعبيرا عن مصالح دائمة في ظل انعدام سلطة عليا تحقق الاستقرار العالمي أي لا صداقة دائمة و لا عداوة دائمة بل مصالح دائمة بالإضافة إلى السعي للاستفادة القصوى من الظروف المتغيرة داخليا وخارجيا، وبالتالي فالسياسة الخارجية هي العمل على المرح بين عنصر الاستقرار الممثل في الاستراتيجيات والتوجهات الكبرى للدولة ومن طبيعة علاقتها الدولية مع دول أخرى ، وأيضا عنصر التغيير المرتبط بالأحداث الطارئة و الظروف الاستثنائية التي قد تكون بسبب تغيير الأوضاع الدولية أو الشخصيات الموجهة لهذه السياسة و تباين توجهاتها.¹

فمنذ تفكك الاتحاد السوفياتي عام 1991 و ظهور روسيا الاتحادية تسعى - كوربث شيوعي وقانوني للاتحاد- تسعى للحفاظ على مركزها كقوة عظمى مؤثرة في النظام الدولي خاصة بعد ما خسرت بسبب الانهيار و تدهور الأوضاع الداخلية المتأزمة وقد جاء هذا الهدف لينعكس على توجهات السياسة الخارجي الروسية و سيلتزم التجاوب مع التحولات الدولية الراهنة وأهمها الهيمنة الأمريكية و بما أننا ندرك أن التغيير من سمات السياسة الخارجية وإن لم يكن بشكل مستقل فقد أحدثت أحداث 11 سبتمبر 2001 تغييرا مفاجئا وعميقا ليس فقط في السياسة الخارجية الروسية بل على مستوى النسق الدولي وتراتبية القوى فيه وعلى مستوى مواضيع أجندة الاهتمام الدولي.

حيث أفرزت هذه الأحداث تحولات سريعة ومعقدة طالت العديد من القضايا والقوانين في هذا المبحث التعرف على أثر أهداف 11 سبتمبر 2001 على النظام الدولي تم تأثير ذلك على السياسة الخارجية الروسية محل الدراسة.

المطلب الأول

أحداث 11 سبتمبر وأثرها على النظام الدولي

منذ وقوع أحداث 11 سبتمبر 2001 والعالم يعيش على وقع تغييرات متسارعة ويختلف عن العالم الذي كنا نعيش فيه قبل هذه الأحداث حيث لمسنا من السلوكات الخارجية للدول الكبرى أننا أمام مدرسة الغاية تبرر الوسيلة وليس مدرسة الفكر الاستراتيجي.

1- عبد العزيز مهدي الراوي: توجهات السياسة الخارجية الروسية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، سلسلة دراسات دولية، العدد: 35، ص 159.

وتعود أهمية أحداث 11 سبتمبر 2001 ليس كونها أول عمل إرهابي في تاريخ ولأنها أكبر حدث نسيباً في مقتل آلاف الضحايا بل سبب تداعياتها الآنية واللاحقة والجهة المستهدفة الممثلة في القطب المهيمن والمتفرد بقيادة العالم.¹

لقد أدت الأحداث والتطورات السياسية لأحداث 11 سبتمبر 2001 في الجانب الفكري إلى انفراد النظام الرأسمالي الغربي بقيادة العالم والسعي إلى تقديم أيديولوجيته وفكره باعتباره النموذج الأصح عالمياً غير أن هذه الأحداث أعادت الحديث عن صراع الحضارات كما أشار لذلك هنتغتون حيث حاولت المتحدة صياغة خطاب أيديولوجي أخلاقي تملي بواسطته تعريفها للشر والخير وتؤكد أنه من ليس معها في حربها ضد الإرهاب فهو ضدها وضد القانون والمجتمع الدولي.

ويمكن النظر إلى أحداث 11 سبتمبر 2001 على أنها إحدى المحطات التاريخية في مسار العلاقات الدولية، وهي أولى الأحداث الكبرى في مرحلة ما بعد الحرب الباردة ورغم أنه يكن مثل أحداث هزيمة دول المحور أو انهيار جدار برلين غير أنه يبقى مفصلاً تاريخياً في بيئة النظام الدولي بسبب قدرته على إعادة صوغ التحالفات الثنائية والمتعددة وإعادة تشكيل الاستقطاب السياسي والاستراتيجي في اتجاهات عدة، فهي المرة الأولى التي يتم فيها ضرب أمريكا في أراضيها من فاعل خارجي منذ عام 1812 تاريخ تدخل بريطانيا في واشنطن.²

لقد قامت أمريكا بجعل نفسها شرطي العالم والمنظم للنظام الدولي مما نتج عنه موجات عداة ومعارضة في العديد من الدول وجاءت أحداث 11 سبتمبر كتعبير واقعي عن هذا العداة من خلال تحدي نفوذ وهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية في عقر دارها مما شكل اهتزازاً لمكانتها كدولة عظمى ومهيمنة وأدى إلى زيادة انغماس أمريكا في القضايا الدولية واستحالة انعزالها عن العالم، بل صار لزاماً عليها مراقبة التحديات التي تواجه قيادتها للعالم سواء من الداخل أو الخارج.³

ومع ذلك فإن أحداث 11 سبتمبر لم تنشئ واقعا جديدا أو استراتيجيات جديدة بل هيأت الواقع لتنفيذ استراتيجيات وخيارات كانت معدة مسبقاً وليس ادل على ذلك من توجهات السياسة الخارجية الأمريكية بعدها وبما أن نهاية الحرب الباردة أبرزت أن التفوق والهيمنة كانت لصالح الحضارة

1- محمد عبد الفتاح الحمزاوي: أثر الحادي عشر سبتمبر على النسق الدولي، 15 سبتمبر 2008 على الموقع.

<http://www.blogger.com/profile/0500007.htm>

2- عبد الجليل زيد المرهون: العلاقات الدولية: آفاق ما بعد 11 سبتمبر جريدة الرياض، بتاريخ 19 أبريل 2017 على الموقع:

<http://www.alriyadh.com/file/265.htm>

3- هانس بيتر مارين وهارلد شومان: فخ العولمة، المجلس الوطني للثقافة، الكويت، 1998، ص 99.

الغربية الرأسمالية فإن أحداث 11 سبتمبر جاءت كحرب على أسلوب الحياة الغربي والديمقراطية وحقوق الإنسان لذلك فإن الكثير رأى حرب أمريكا على الإرهاب دفاع عن القيم والديمقراطية والسلام العالمي ضد أعداء الحضارة والغرب وفق ما أكدته "ولفويتز"¹.

ويمكن القول إن النظام الدولي بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 قد عرف فاعل جديدا كعنصر من عناصر المجتمع الدولي يتمثل في عولمة الإرهاب الذي جاء كرد فعل لتوصف العولمة الأمريكية ليقبل نوعا ما من العولمة المضادة حيث أنه ليس فاعل قطري أو إقليمي ولا يمر عبر مؤسسات الدولة وله مقومات الذاتية واستقلالته مع وجود دعم شعبي يزداد أكثر فأكثر.

حيث بدل تقسيم العالم إلى دول صديقة ودول عدوة أصبح مقسما على أساس الخير والشر وقد تم التعبير على هذا التوجه من جانب الأمم المتحدة بإصدار القرار 1368 والذي فوض بموجبه مجلس الأمن الولايات المتحدة، لاتخاذ الإجراءات للرد على المسؤولين عن اعتداء 11 سبتمبر 2001.²

لقد أثبتت أحداث 11 سبتمبر هشاشة النظام الدولي المعاصر فبعد تحول النظام إلى الأحادية القطبية اعتقدت الأغلبية أنها ستشهد فترة من السلام العالمي والاتجاه نحو تفعيل التوعية الدولية وتسوية النزاعات بالطرق السلمية بالإضافة إلى إبراز تحول الصراع في العلاقات الدولية بين الدول بل صراع بين قوى عظمى ممثلة في أمريكا وبين ظاهرة الإرهاب، كما أبرزت هذه الأحداث ضعف النظام الدولي من خلال تجاوز الولايات المتحدة الأمريكية للمؤسسات الدولية والشرعية الدولية في إدارتها للصراع و لجوئها للقوة العسكرية في العلاقات الدولية .

وبالتالي سيتم التركيز على سيادة الدولة وإعطائها دور جديد في مكافحة الإرهاب ووفر الحدث فرصة ذهبية لإعادة ترتيب جدول الأولويات العالمي من خلال وضع قضية مكافحة الإرهاب الدولي على رأس الأجندة العالمية واستغلال فرصة التوافق العالمي لأجل ذلك دون الاهتمام بسيادات الدول المستهدفة حيث أن تهديدات المجتمع الدولي مازالت تتطور في ظل نظام دولي لم يقم بعد على شكل واضح ولم تتحدد أقطابه وفواعله ولا حتى ضوابطه.³

1- ابراهيم غرابية: الاستراتيجية الثقافية للولايات المتحدة بعد سبتمبر. www.aljazeera.net

2- بيتر تيلور، كولن فلنت: الجغرافيا السياسية لعالمنا المعاصر، المجلس الوطني للثقافة، الكويت، 2002.

3- zhongping feng« an analysis of Europe's Approaches. Towards the US, A contemporary international relations (Beijing)13/5/ may 2003, p 42.

المطلب الثاني

تداعيات 11 سبتمبر على السياسة الخارجية الروسية

كانت روسيا إلى عهد قريباً صاحبه إمبراطورية برية عظيمة وزعيمه كتلة ايدلوجية من الدول التابعة الممتدة حتى قلب أوروبا وبحر الصين الجنوبي وبعد كل التدهور والانحيار أصبحت روسيا الاتحادية اليوم دولة ذات قوى اقتصادية كبرى وعند ما جاء الرئيس بوتين إلى السلطة في يناير 2000 عمل على تعميق التوجه الأوراسي في سياسة روسيا الخارجية حيث قدم مبادئ السياسة الخارجية لروسيا والتي عرفت باسم مبدأ بوتين وجعل التركيز على برامج الإصلاح الداخلي أولى من السياسة الخارجية ومن جهة أخرى ركز مبدأ بوتين على دور روسيا في عالم متعدد الأقطاب لا يخضع لهيمنة قوة عظيمة والعمل على استعادة دور روسيا في آسيا والشرق الأوسط بشكل تدريجي، حيث أضاف بوتين ثلاث عناصر جديدة للسياسة الخارجية الروسية تتمثل في أنه في حال توسيع حلف الناتو شرقاً من روسيا فستسعى إلى دعم الترابط بين دول الاتحاد السوفياتي سابقاً لحماية منطقة دفاعها الأول وأيضا أن روسيا تعارض نظام القطبية الأحادية ومع ذلك تتعامل مع الولايات المتحدة في الكثير من القضايا للحد من السلم و حماية حقوق الإنسان وأخيراً ستعمل روسيا على دعم البيئة الأمنية الخاصة بها في الشرق عن طريق تقوية العلاقات مع الصين والهند واليابان.¹

من ناحية الجغرافيا السياسة أعادت 11 سبتمبر التنبيه إلى أهمية آسيا الوسطى وموقعها الاستراتيجي باعتبارها تشكل قلب العالم حيث قدمت روسيا نفسها كشريك للغرب وليس كمهدد لهذا الغرب فلهجمات الإرهابية في 11 سبتمبر 2001 عجلت من أحداث تغييرات في توجهات السياسة الخارجية الروسية و عقلانية سياسية حيث أن الرئيس "فلاديمير بوتين" يدرك حيث أن السياسة الخارجية السلبية لن تعود بالنفع على روسيا لذلك أدرك أن أحداث 11 سبتمبر فرصة مواتية لإجراء الخيار الاستراتيجي بتأييد الغرب في السياسة الدولية بحكم أن روسيا لن تستطيع وحدها التصدي لكل التهديدات الكبرى القادمة من حدودها الشرقية والجنوبية و بالتالي فهي بحاجة إلى التعاون مع الغرب لمكافحة الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل.²

1- محمد السيد سليم، التحولات الكبرى في السياسة الخارجية الروسية، مجلة السياسة الدولية، العدد 170، أكتوبر 2007، المجلد 42، ص 41.

2- شكلاط وسام، الاستراتيجية في عهد بوتين من 2000 إلى 2014 دراسة حالة جنوب المتوسط: رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، تخصص متوسطة ومغربية، 2016، ص 212.

لقد حاولت روسيا استغلال الأحداث لمنع التحالف الغربي والتوسع الأمريكي في الفضاء الخلفي لروسيا والذي مثل تهديد حقيقي للأمن القومي الروسي خاصة فيما تعلق بأمن الطاقة في بحر قزوين رغم تعاطف روسيا مع أمريكا حيث كانت عضو فعال في التحالف الدولي ضد الإرهاب وسمحت لأمريكا بالدخول في أفغانستان والانتشار في آسيا الوسطى، واعتبر ذلك حدث هام حيث لأول مرة تسمح روسيا لدولة عظمى بالتواجد في محيطها وبالتالي نقطة فارقة في العلاقات بين روسيا والغرب.¹

لقد كان قرار تقديم الدعم الكامل لأمريكا في حربها العالمية ضد الإرهاب من أجل تعظيم المكاسب الاستراتيجية و المصالح العليا لروسيا حيث روجت أن حربها في الشيشان تدخل ضمن الحرب على الإرهاب و رغم هذا التوافق إن أنه برزت مؤشرات كثيرة لاختلافات عميقة بين روسيا و الولايات المتحدة الأمريكية ضمن لعبة توازن المصالح ، حيث تم تفسير الوضع الشامل للقوة الروسية المؤيدة للغرب بعد 11 سبتمبر 2001 على أنه خيار تكتيكي لالتقاط الأنفاس قبل العودة للأساليب التقليدية حيث أن الرئيس "فلاديمير بوتين" أكد أنه رغم أن روسيا تمتلك مقومات الاتحاد السوفياتي إلا أنها لا تزال قوية مما حول الشراكة الاستراتيجية لمكافحة الإرهاب بين روسيا والولايات المتحدة إلى منافسة جيوسياسية.²

إن موافقة روسيا على الانضمام إلى الائتلاف الغربي ضد الإرهاب وسماعها باستعمال أراضي الجمهوريات الإسلامية من طرف الولايات المتحدة الأمريكية هو تأكيد من الغرب على أن المجال الجيوبوليتيكي الإسلامي هو مجال نفوذ طبيعي لروسيا وأيضا يبرز سعي هذه الأخيرة للقضاء على حركة طالبان التي تمثل تهديدا للأمن القومي الروسي ولأجل الحصول على تنازلات من جانب الولايات المتحدة فيما تعلق بالدرع الصاروخي ووقف توسيع نشاطات حلف الناتو فيما يهدد المصالح الروسية.³

وبالتالي يمكن القول إن أحداث 11 سبتمبر كانت محطة مهمة لمراجعته السياسة الخارجية الروسية ولبث الفعالية التنافسية في آلياتها على اعتبار أنها شريك مهم للغرب في حربه ضد الإرهاب

1- نومكن فيتالي: العلاقات الروسية مع أوروبا والولايات المتحدة، انعكاسات على الأمن العالمي: ط1، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبوظبي، 2006، ص ص 13-15.

2- شكلاط وسام، مرجع سابق، ص 213.

3- طه عبد العليم: روسيا والجمهوريات الإسلامية المستقلة ودورها الدولي الجديد في برهان غليون وآخرون، المتغيرات الدولية والأدوار الإقليمية الجديدة، الأردن، مؤسسة عبد الحميد شومان، ط1، 2005، ص 221.

استنادا لخبرتها في التعامل مع الحركات الانفصالية وأيضا لعلاقتها الطيبة مع الكثير من دول العالم الإسلامي وبالتالي المقايضة لأجل كسب مزيد من النفوذ والمكانة والاعتراف الدولي

المبحث الثالث

السياسة الخارجية الروسية بعد الحراك العربي

لقد تفكك الاتحاد السوفياتي في العقد الأخير من القرن الماضي حيث انتقل نفوذه إلى روسيا الاتحادية ، خاصة ما تركه من نفوذ وسلطة في الشرق الأوسط لا سيما في الدول التي انحازت بشكل أو بآخر لصالح الحلف الاشتراكي وأن تناقص في الكثير من المناطق، فلقد حرص الرئيس فلاديمير بوتين على تأسيس النفوذ الروسي في المنطقة وعمل على تعزيزه خاصة بعد 11 سبتمبر 2001 مستفيدا من ارتباك السياسات الأمريكية في المنطقة و من انتفاضات استثنائية هزت المعادلات التقليدية وما يرتبط بها من نفوذ اللاعبين الدوليين فيها لاسيما الأمريكي والروسي واختارت روسيا استراتيجية جديدة للتعامل مع الوضع الجديد هو القيادة من الخلف leading from behind لأن التحولات الحاصلة هددت النفوذ الروسي حيث اعتبر الرئيس الروسي أن القرار 1973 لمجلس الأمن بخصوص ليبيا هو إضافة للمصالح الروسية.¹

وسنحاول في هذا المبحث التعرف على الأهمية الجيوبوليتيكية للشرق الأوسط في السياسة الخارجية الروسية وأيضا نتائج الحراك العربي على هذه السياسة.

المطلب الأول

جيوبولتيك الشرق الأوسط والحراك العربي

شهدت بلدان منطقة الشرق الأوسط اضطرابات واحداث متسارعة ودراماتيكية تؤكد أن المنطقة تشهد محاض ولاة للشرق أوسط جديد من خلال تغيير خارطة التوازنات الإقليمية والدولية وإعادة تعريف المصالح القومية وشبكة التفاعلات وتداخل الفواعل المحلية والإقليمية والدولية ولا شك في أن المتغيرات للتجاذبات بدأت تبلور منذ سنوات في موازين القوى الدولية أخذت تتسارع وتيرتها في الوقت الراهن وتقلي بضلالها على كامل المنطقة وكافة قضاياها خاصة بعد ثورات الربيع العربي وتغييرها بعض أنظمة الحكم قد تزامن ذلك مع تراجع الدور الأمريكي في المنطقة وعودة روسيا إلى

1- جلال الورغي: العلاقات التركية الروسية تثل التاريخ ومحددات الجغرافية، 26 جويلية 2016، موسوعة السياسة والاستراتيجية على الموقع:

<http://www.politucs.dz.com/threads/alzrm-alrusi-altrki-iduargdid-s322>

جو التنافس الدولي في المنطقة بالإضافة إلى صعود الصين الهائل بالنظام العالمي وكل هذه تمثل معطيات مستجدة في النظام الدولي والتي انعكست آثارها على أوضاع الشرق الأوسط.¹

بالإضافة إلى بروز دول غير عربية تسعى للهيمنة الإقليمية ودول عربية توجهها أطماعها في لعب أدوار أكبر من حجمها أو تسعى إلى البحث عن يحقق لها أهدافها ضد خصومها التقليديين في المنطقة مما جعل المنطقة تعاني صراعات لإقامة توازنات أو تناغمات مفتعلة ليست نتيجة خدمة إنجازات طبيعية وإنما استغلال لظروف استثنائية تمر بها المنطقة.²

1- جيوبوليتيك الشرق الأوسط الحدود والأهمية:

يقول George lenczouzki في كتابه *the middle East in world affaires* "لا يمكن لأي سياسة خارجية رشيدة أن تتجاهل الشرق الأوسط وأثره على بقية مناطق العالم، حيث كان الشرق الأوسط ولا يزال محطة أنظار العديد من الفاتحين والإمبراطوريات والقوى العظمى.

ولقد ظهر مصطلح الشرق الأوسط الجديد كمصطلح جغرافي سياسي منذ القرن 20 ورغم كونه مصطلح شائع إلا أنه صعب التحديد والتعريف، فالشرق الأوسط ليس مجرد ابتكار لفظي في قاموس السياسة العالمية منذ أواخر القرن الماضي بل هو كيان جغرافي مقنن له من الأهمية ما يجعله محل تنافس القوى العظمى إقليمياً ودولياً.

ويعود الغرض إلى أن هناك نوعاً من المفهوم المسبق للشرق الأوسط يؤدي إلى التباس بين ثلاثة مصطلحات الشرق الأوسط، العالم العربي والعالم الإسلامي، فالعالم العربي يشمل الجزء الغربي من الشرق الأوسط وتمتد خارطته إلى شمال إفريقيا والسودان، أما العالم الإسلامي فينتقل من الشرق الأوسط ويمتد في شتى الاتجاهات الجغرافية

يعرف الباحث Tunçdilek أنه المنطقة الممتدة من البحر الأوسط إلى البحر الأبيض المتوسط، البحر الأحمر والخليج العربي وبحر قزوين.³

ويعرفه الفكر الألماني poesh أن الشرق الأوسط هو المنطقة الجغرافية بين ساحل بلاد الشام ونهر النيل ونهري دجلة والفرات والانتقال إلى مناطق الصحراء العربية والخليج العربي.⁴

1- مايكل هدلسون: تحولات جيوسياسية، صعود آسيوي وتراجع أمريكي في الشرق الأوسط المستقبل العربي، العدد 314، 2013، ص 96.

2- شذى زكي حسن: حلف شمال الأطلسي والتوازنات الإقليمية في الشرق الأوسط، دراسة في الأزمة السورية، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد 45، ص 97.

3- صلاح أحمد زكي: النظام العربي ونظام الشرق الأوسط، دار العالم الثالث، القاهرة، 1995، ص 7.

4- ممدوح محمود مصطفى منصور: الصراع الأمريكي السوفيياتي في الشرق الأوسط، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1995، ص 40.

أما الباحث Pawelka فيؤكد أن حدود المنطقة تمتد من ساحل المحيط الأطلسي من إفريقيا إلى جبال التاي في آسيا الوسطى وتمتلك بنية ديناميكية وتميز بالطابع الإسلامي.

وتتميز المنطقة بخصائص جيوبوليتيكية عديدة أهمها:

- أن الشرق الأوسط يتوسط دائرة تضم القارات الثلاثة آسيا وإفريقية وأوروبا ويجمع أكثر من $\frac{3}{4}$ سكان العالم وفيه تتضارب المصالح السياسية والاقتصادية والاجتماعية الإقليمية والعالمية، وما يتفرع عنها من تناقضات على مختلف الأصعدة.¹
- تشرف المنطقة على أكبر مجموعة مائية من البحار والمحيطات (بحر قزوين، البحر الأوسط، البحر الأحمر، البحر الأبيض المتوسط، الخليج العربي، المحيط الهندي).
- تتميز المنطقة بالاتساع والعمق فهي تتيح نشر القواعد العسكرية أوقات الحرب مع القدرة على امتصاص الضربات العسكرية حتى غير التقليدية.
- تعتبر منطقة تأسيس استراتيجي وساحة تنافس دولي كبير ومنطقة استقطاب دائم.
- تعتبر منطقة الشرق الأوسط من أغنى المناطق عالميا بالنفط والمعادن حيث تمتلك مكانة هامة ضمن خارطة سوق النفط العالمية وتتحكم بمجموعة من أهم مواقع المرور الدولية وهي قناة السويس ومضيق البوسفور والدردينيل.
- مناخها معتدل على مدار العام حيث يقع في مكان وسط بين المنطقة المدارية جنوبا والمعتدلة والباردة شمالا، مما يعني توفر الموارد الطبيعية والثروات المعدنية وهو ما يوفر عوامل الإنتاج الأساسية.
- الاتساع المكاني لمنطقة الشرق الأوسط والقوة البشرية الهائلة التي يمكن استغلالها.
- امتداد السواحل المطللة على البحار ووجود الموانئ الضخمة الصالحة وتوفير شبكة هائلة من خطوط المواصلات البشرية والبحرية والجوية مما يسهل إمكانية نقل وتحريك القوات والمعدات.²

1- سمير أمين وآخرون: العولمة والنظام الدولي الجديد، منشورات دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2004، ص 15.

2- ممدوح محمود منصور: الصراع الأمريكي السوفيياتي في الشرق الأوسط، القاهرة، 1995، ص ص 45-50.

المطلب الثاني

السياسة الخارجية الروسية والحراك العربي

لقد نجحت روسيا الاتحادية في اجتياز المرحلة الانتقالية التي تلت انهيار الاتحاد السوفياتي بنجاح وما رافقها من صعوبات تنموية وأمنية ورغبتها في الاضطلاع بدور جديد في السياسة الدولية من خلال تصحيح الخلل الذي كان قائما في سياستها الخارجية حيث ركزت على تحقيق هدف محدد هو استعادة مكانتها وتأثير هافي الشؤون الدولية واستعادة نفوذها في المناطق التي خسرتها خاصة في ظل الهيمنة الأمريكية، ولقد أدى الإحباط الكبير الذي أصاب المحاولات الروسية للتقارب مع الولايات المتحدة الأمريكية والغرب للحصول على المساعدات والقروض الاقتصادية إلى تعزيز فرض الانفتاح والتعاون الاقتصادي مع دول منطقة الشرق الأوسط، حيث تمثل هذا المحور مصلحة استراتيجية حيوية في السياسة الروسية خاصة مع التغييرات الدولية الحالية.¹

الحراك العربي والسياسة الخارجية الروسية:

يقال أن رسم الخرائط وإعادة تخيل الجغرافيا، أمر يأخذ وقتا وأحيانا يكون هذا الوقت طويل ويقول ميكافلي التبدل في الحكم يترك الطريق ممهد أمام وقوع تبدل آخر وهذا ما يحصل في منطقة الشرق الأوسط بعد الحراك العربي حيث بدأ إعادة رسم العديد من الخرائط الجيوسياسية وهناك تبدلات في الحكم المحلي وتعديلات وإن بطيئة في السلطة العالمية ومه هذه السيولة الدفاقة أصبحت منطقة الشرق الأوسط محل استقطاب إقليمي ودولي متواصل حيث خلط الحراك العربي كل أوراق المنطقة كما في العالم حيث جاء في بعض جوانبه نتيجة لتغير الاستراتيجيات الدولية إزاء أنظمة المنطقة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001.²

ومنذ أزمة الخليج الثانية 1990 ساد الاعتقاد أن روسيا لم تعد قادرة على حماية حلفائها وممارسة تأثير جدي في منقطة الشرق الأوسط وتؤكد الافتراض مع الهيمنة الأمريكية عالميا خاصة بعد احتلال العراق سنة 2003 و ضربات الناتو 2011.

لكن منذ الأشهر الأولى لمحاولات التغيير السياسي التي تم تسميتها بالربيع العربي وتحول معظمها إلى صراعات دموية كان الموقف الروسي حذر وسلبي، لأن منطقة الشرق الأوسط شكل

1- بو الربيب محمد الصالح: سياسة روسيا الاتحادية في الشرق الأوسط، رسالة ماجستير تخصص علاقات دولية، جامعة الجزائر، 2008-2009، ص95.

2- سعد محيو: روسيا والربيع العربي، ارتباك وحيرة، بتاريخ 30 سبتمبر 2012، على الموقع: <http://www.swissinfo.ch/ara/D8/D8/htm>

جزء من النطاق الحيوي للمصالح الروسية لذلك نظرت روسيا إلى الربيع العربي على أنه جزء من لعبة جيوسياسية بقيادة الولايات المتحدة لتكريس نظام الهيمنة وهو ما يفسر محدودية الاهتمام الروسي بالثورات في مصر وتونس مقارنة بالتدخل الكثيف في سوريا.

ففي بداية الحراك العربي 2011 اختارت روسيا موقفاً ظل أكثر تحفظاً مقارنة بمواقف الدول الأخرى من خلال عدم تعليقها على الثورة التونسية أو التحرك أثناء سقوط حليفها حسني مبارك بل أنها خالفت معظم عواصم العالم التي نادى بإيقاف حرب القذافي في ليبيا حيث وصف "فلاديمير بوتين" حملة الناتو ضد ليبيا بالحرب الصليبية لكن مع استقرار الثورات العربية وسقوط الأنظمة الحليفة لروسيا كان لا بد على موسكو من إعادة التفكير في موقفها الرسمي المحايد من خلال التعبير التكتيكي الجمع بين المبدأ السياسي ونقيضه وقف النهج البراغماتي الروسي الذي انتهجته منذ 2000.¹

ويمكن تفهم الموقف الروسي من الحراك العربي الثوري بالاعتماد على بعدين رئيسيين هما:

1. تشابكات الداخل: إن النظام الروسي منذ 2000 يتصف بأنه نظام محافظ لا يؤمن بالثورات ويتحرك بخطى ثابتة وبطيئة ويؤمن بالديمقراطية الدستورية القريبة من دولة المؤسسات وليس الديمقراطية الغربية أي احترام شرعية المؤسسات الحاكمة مع إعطاء صلاحيات فائقة للرئيس والوعد بتحسين البنية الاجتماعية والاقتصادية والسعي لاستعادة الدور الروسي عالمياً.²

ومن خلال ذلك يمكن تفهم برودة الموقف الروسي تجاه الثورات العربية خاصة أن روسيا عانت نوعاً من المتلازمة المرضية بين الديمقراطية والأوضاع المعيشية والمستوى الاقتصادي، حيث أدى توجه الليبرالي الغربي في عهد بوريس يلتسن إلى أزمات اقتصادية ومشاكل اجتماعية، في حين تلازم الحكم الشمولي الذي عرفته البلاد في الفترة 2000-2010 مع حالة أمن واستقرار اقتصادي واجتماعي، حيث ظهر وكأنه على الشعب الروسي المفاضلة بين الديمقراطية والفقير أو الحكم الشمولي والرفاه الاقتصادي والاجتماعي، وذلك من خلال إيمان روسيا بمبدأ الكفاية الروسية فهي غير مجبرة على

1 عاطف عصمت عبد الحميد: روسيا والعرب وأوان البراغماتية ونهاية الأيديولوجية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، معهد الدوحة، أكتوبر 2011، ص4.

2- عاطف معتمد: روسيا بوتين مراجعات عند المنعطف، الجزيرة نت 2004

تطبيق تجارب الدول الأوروبية من خلال الثقة بالنفس والشعور القومي العميق لدى الشعب الروسي.¹

2. الخوف من انتقال عدوى الثورة: إن حالة الاندهاش من الموقف الروسي اتجاه الثورات العربية سيزول إذا نظرنا إلى الأمر من خلال معرفة خصائص البيت الروسي، حيث أن الكرملن انتابه قدر من القلق من وصول الثورات العربية إلى حدوده لأن العالم العربي والروسي بينهما الكثير من التشابه خاصة في الأنظمة الشمولية وترتيب انتقال السلطة والاستقطاب الحاد لها والتوزيع المحف بين المركز والأطراف من اللافت أن الربيع العربي تزامن مع انعقاد مؤتمر روسي موسع كان يناقش مرور 20 سنة على انهيار الاتحاد السوفياتي، حيث أكد الكثير من الحضور أن روسيا تواجه خطر الانهيار لأنها مركب معقد يجمع على نحو قسري العديد من الجمهوريات والأقاليم ضمن الاتحاد الروسي²

ويرى "ياتانوفسكي يفغيني" أن الحراك الثوري في العالم العربي ربما يؤثر مباشرة في جمهوريتي تترستانو بيشكورتوستان في قلب العمق الروسي، حيث قد تثير حماسة الحركات الإسلامية والقومية في هاتين الجمهوريتين.³

ويرى أن النهج المتبع في هاتين الجمهوريتين ديمقراطي سلمي شبيه بما حصل في تونس ومصر وبعيد عن النهج الصدامي المسلح الذي اتبعته جمهورية الشيشان في القوقاز، وقد لا تقتصر أصداء الثورات العربية على القوميات الإسلامية في العمق الروسي، حيث من شأنها أيضا أن تولد ردة فعل عكسية سوفياتية من قبل أبناء العرق الروسي باضطهاد المهاجرين والقوميات غير الروسية بحجة رهاب الأجانب والخوف من تآكل روسيا ديموغرافيا أمام أبناء الأعراق الأخرى.

وربما من حسن حظ روسيا أن الحراك العربي تأخر بعد ثورة الورود في جورجيا عام 2003 والثورة البرتقالية في أوكرانيا 2004 وتعاقب ثورتين في قرغيزيا 2005-2010 أعطى لروسيا خبرة في كيفية التعامل مع النهج الثوري الشعبي على حدودها المباشرة في آسيا الوسطى والقوقاز وشرق أوروبا من خلال تأكيدها أن لأمريكا يد في الدعم والتمويل، لهذا تنظر روسيا إلى الربيع العربي لا على انه جاء متأخرا فحسب بل وبيقين بأن نصيبه من النجاح لن يكون أفضل من التجارب السابقة داخل

1- عاطف معتمد: استعادة روسيا مكانة القطب الدولي. ازمة المرحلة الانتقالية، الدار العربية للعلوم ومركز الجزيرة للدراسات، بيروت، 2009.

2- جورجي بوفت: عشرون سنة من سقوط الاتحاد السوفياتي، ماذا بعد على الموقع، <http://www.NR2ru/moskow/335092html>.

3 -Kavakaz centre: " Arabrevolution to reirtalizeislamicmovements to of Tatarstan and

Bashkortostan, 30 March 2011. <http://www.Kavakaz.tv/eng/content/2011/03/30/13989html>

أراضيها، كما أن الاحتكار الإعلامي الروسي منذ وصول فلاديمير بوتين على الحكم لعب دور سلبي تجاه الثورات العربية بوصف الحراك العربي بالتمردات والصدمات الأهلية، حيث نشرت وسائل الإعلام تصريح الرئيس الروسي دميتري ميدفيدف الذي وصف الحراك العربي بقوله: "هذه الدول صعبة المراس ومن المرجح جدا أن يحمل لها مستقبل تلك الأحداث أوقات عصيبة بما في ذلك أن يقفز إلى السلطة متطرفون وهو ما يعني أن هذه الدول ستعيش في حروب لعقود مقبلة وينتشر فيها الإرهاب وقد تتجزأ إلى دويلات قزمية¹، وتفاديا لسيناريو الربيع العربي أصدر الرئيس الروسي دميتري قرارات تشبه ما تم إصداره في مصر وتونس وسوريا من خلال اعتبار المنظمات غير الحكومية المدعومة ماليا من الغرب مؤسسات تجسس على الوطن واعتبار التظاهر جريمة ضد الوطن.

إن روسيا في تعاملها مع الحراك العربي لها حسابات جيوسياسية تتعلق أساسا بأزمة النظام العالمي وتحدي الهيمنة الأمريكية، حيث تعتبر العالم العربي ضمن دوائر الأمن الاستراتيجي الروسي، ولذلك كثفت توجهات سياستها الخارجية في المنطقة من خلال تدخلها في أزمتي ليبيا وسوريا، كما أنه لا يمكن إغفال أن للعلاقات الإسرائيلية الروسية دور في توجيه السياسة الخارجية الروسية، حيث تضم إسرائيل نحو مليون إسرائيلي من أصول روسية، بالإضافة إلى وجود 6 ملايين أسرة روسية لها أقارب في إسرائيل، وبالتالي فإن الحكومة الروسية الحالية في حال نجاح الثورات العربية لا ترغب في عزل إسرائيل خاصة في ظل التعاون الوثيق بين موسكو وإسرائيل في قضايا الإرهاب واشتراكهما في الوعي بخطورة الأصولية الإسلامية التي تهدد الجنوب الروسي ومجالها الحيوي في آسيا الوسطى.²

وختاما يمكن القول أن انهيار الاتحاد السوفياتي وما خلفه من آثار علي مستوى النسق الدولي بانتهاء عصر الثنائية القطبية والاستقطاب الأيدلوجي والدخول في مرحلة القطب الواحد والهيمنة الأمريكية، وتراجع روسيا من قطب مهيمن ومنافس إلى مجرد دولة تتخبط بمشاكلها وحروبها في ظل اقتصاد منهار وفساد منتشر وبيروقراطية مهلكة أدى بالقادة الروس في تلك الفترة إلى البحث عن مخرج لازمة بعد التخبط الحاصل حول أولويات السياسة الخارجية ومجالها الحيوي وظهور ثلاثة توجهات أوراسي وغربي واتجاه موفق بينهما وتم الاتفاق على التوجه الغربي لضمان الدعم المالي وتجنب المنافسة التي قد تقضي على ما تبقى من مكانه روسية في ظل حكومة يلتسن .

1 - Etleng B: "the Russian Media Ecosystem and the Arab. Spring Media cloud.org.May.

2.2011.

2- عاطف معتمد عبد الحميد: روسيا والعرب أوان براغماتية ونهاية الأيديولوجية، مرجع سابق، ص 12-13.

غير أن وصول الرئيسي فلاديمير بوتين لرأس السلطة في روسيا وما ترافق معه من تغييرات داخلية من تطور للاقتصاد واستقرار الوضع الاجتماعي والأمني من جهة ومن جهة أخرى التغييرات الهيكلية في النظام الدولي خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر التي نقلت روسيا من باحث عن الدعم الغربي الى شريك للغرب بقيادة أمريكا في مكافحة الإرهاب، كما سمحت لها هذه الأحداث بتبرير الكثير من تصرفاتها العارية من الشرعية الدولية من خلال مبادا مكافحة الإرهاب وملاحقة الجماعات المتطرفة في سيبيريا والقوقاز ومناطق النفوذ القديم وما ترتب عنه من استعمال للقوة العسكرية ولان الشرق الأوسط كان دائما محط أطماع الدول الكبرى فلقد سعت روسيا في ظل القيادة الجديدة إلى العودة بقوة من خلال تفعيل العلاقات القديمة وبعثها من جديد بمدخل اقتصادي قوي وعسكري اقوى من خلال صفقات الطاقة والسلاح، جاءت أحداث الربيع العربي لتثير مخاوف روسيا من فقدان آخر حصون قوتها الخارجية في ظل تفسيرات نظرية المؤامرة التي اطلقها القادة الروس لتبرير مواقفهم الباردة اتجاه الثورات العربية واعتبارها مدبرة بدعم أمريكي لزعزعة الحلفاء التقليديين لروسيا ولرسم خريطة جيوسياسية جديدة في الشرق الأوسط تهدف إلى الإبقاء على الأحادية القطبية وتكريس الهيمنة الأمريكية.

غير أن الموقف الروسي اللامبالي اتجاه الثورات العربية في كل من تونس ومصر واليمن وفقدانها للتأثير في مساله التدخل العسكري من طرف الناتو في ليبيا جعلها موقفها يتحول تماما في سوريا وينتقل من التردد إلى الحزم والتدخل الدبلوماسي والدعم السياسي اللامحدود من خلال عقد تحالفات إقليميه بالمنطقة مع إيران وأيضا دوليه مع الصين لمواجهة أي قرار غربي للتدخل للقضاء على نظام الأسد واعتباره مساسا بالمصالح الروسية وتهديدا للأمن القومي لها.

الفصل الثالث

السياسة الخارجية الروسية تجاه الأزمة
السورية وأثر العقيدة النظامية عليها

المبحث الأول

النزاع السوري والموقف الروسي منه

عملت روسيا منذ مجيء بوتين للسلطة على استدراك ما اعتبره الكثيرون خطأ القرن الاستراتيجي أي قرار غورباتشوف بجل الاتحاد السوفياتي ، فمنذ ذلك الوقت وروسيا تعاني أزمة جيوبوليتيكية تهدد أمنها القومي بفعل الامتداد الأطلسي إلى جوارها القريب، لذا فالاستراتيجي بالنسبة لروسيا اليوم و الأكثر إلحاحا الآن هو الحرص على تحويل "الأراضي الساحلية" إلى حلفاء لها عبر التغلغل الاستراتيجي إلى هذه المناطق وإقامة أحلاف متينة في مواجهة السطوة والتمدد الأطلسي الجديد لذا ينبغي عليها التحرك شرقا وغربا لتحقيق هذا التكامل الأوراسي القاري فيصبح بذلك الريملاندر ضرورة لروسيا لتصبح فعلا قوة جيوبوليتيكية قارية مستقلة، لذا فقد حرص الروس على عدم التراجع أو التردد في مواصلة هذه الاستراتيجية الكبرى والتي تتطلب منهم إمكانيات ضخمة لتفعيلها ن لذا أولت روسيا منذ مجيء بوتين اهتماما كبيرا بتحسين اقتصادها بدلا من تركيز كل الجهود في الصناعات الحربية الثقيلة و قد لاحظ الجميع تلك الديمقراطية الروسية "المضحكة" التي تقوم على تبادل الأدوار و تغيير الواجهة وحسب، كل ذلك يهدف -في نظرنا- إلى استمرار خطة كبرى معينة أي استراتيجية واضحة في أذهان حكام الكرملين تهدف إلى استرجاع أمجاد روسيا القيصرية والخروج بها من وضع الدفاع إلى وضع الهجوم لتأمين الأمن القومي الروسي البعيد...

المطلب الأول

أسباب النزاع السوري

يحظى المشرق العربي بمكانه جيوسياسي جد مهمه في الخريطة السياسية العالمية بسبب ما يتمتع به من تنوع في الهوية الاثنية والدينية ومن حيث تعقيد البنية الاجتماعية والسياسية مما يجعل منه ساحة ملائمة لتفاعل وتنافس واستقطاب مصالح إقليمية ودولية على أراضييه وهو ما انعكس سلبا على الأوضاع السياسية في المنطقة حيث أن أي تغييرات سياسية في المشرق العربي لا تبقي حبيسة حدود دولتها بل تكون شديدة التأثير اجتماعيا وسياسيا في محيطها الجغرافي ولا يكون استيعابها كما يحصل في الأزمة السورية التي أصبحت ساحة للصراع الإقليمي والدولي.¹

¹ - خالد وليد محمود: الزمة السورية قراءة في مواقف الدول العربية المجاورة، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسة، قطر، 2013، ص1.

ولقد أصبح الصراع السوري مسألة غاية التعقيد بسبب تداخل الأسباب والأطراف والفواعل الإقليمية والدولية، ولقد بدأت الأزمة السورية نتيجة تفاعل تراكمي للعديد من العوامل السياسية والاجتماعية والاقتصادية انطلقت باحتجاجات عفوية كرد فعل على الواقع المتعفن بسبب جمود البنية السياسية والاستبداد الممنهج رغبة في تحقيق التغيير في شكل السلطة وتحويلها من سلطة استبدادية إلى سلطة تعددية لتحقيق العدالة والمساواة وحقوق الأقليات في المشاركة السياسية الفعالة.¹

وتعتبر الثورة السورية حدثاً مفصلياً في تاريخ سوريا الحديث ومنطقة الشرق الأوسط وحدثاً مهماً في فصول التغيير وإعادة بناء الدول على مفاهيم إنسانية تشاركية فاعلة خاصة بعد فشل الأنظمة الشمولية في إدارة التفاعلات الاجتماعية.

تفجرت الاعتراضات الشعبية على نظام بشار الأسد في مدينة درعا الجنوبية في 2011 متأخرة عن بقية الدول العربية، واعتبر النظام الانتفاضة مؤامرة خارجية فاستخدم القوة في قمعها، واعتبارها الأغلبية السورية ثورة من أجل الحرية ولقمة العيش وإسقاط الحكم الفردي خاصة مع فشل الإصلاحات الشكلية للنظام، لقد سبب قمع النظام للتظاهرات السلمية بطريقة وحشية في تحويل الانتفاضة الشعبية إلى نزاع مسلح ومعقد داخل سوريا، وجعل منها حالة استقطاب دولي وإقليمي²

ولقد كانت أهداف الانتفاضة السورية غامضة في بدايتها طغى عليها مطالب الإصلاح والتغيير الديمقراطي بقيادة النظام نفسه لذلك تباينت ردود الأفعال الدولية والإقليمية وتوحدت الدعوات حول وقف العنف والبدء بعملية الإصلاح غير أن هذه الاحتجاجات السلمية سرعان ما تحولت إلى مواجهات عسكرية أدخلت البلاد في حرب أهلية لا تزال تحصد الآلاف الأرواح ويعود السبب في ذلك إلى وحشية رد الفعل الحكومي من جهة ومن جهة أخرى تنوع مصادر تمويل المعارضة السورية واختلاف مصالحهم بسوريا مما نقل الأزمة السورية من مرحلة الضغوط إلى مرحلة الاستقطاب الدولي وجعلها حروب بالوكالة للقوى الدولية المهيمنة على النظام الدولي .

وهناك العديد من الأسباب التي ساهمت في تطوير الأزمة السورية نذكر منها مايلي:³

- شمولية النظام السياسي في سوريا حيث تنحصر السلطة في يد الرئيس والمقررين منه مما يعني عدم التداول السلمي على السلطة.

1 - المدني توفيق، يوسف الشويري وآخرون: الربيع العربي إلى أين، أفق جديد للتغيير الديمقراطي، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، 2011.

2 - ناصر زيدان: دور روسيا في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، مرجع سابق، ص297.

3 - أسماء بلجهم: الدور الأمني لروسيا في سوريا بع ثورات الربيع العربي، رسالة ماجستير، تخصص دراسات أمنية واستراتيجية، جامعة ورقلة، 2015-

2016، ص ص 32-33.

- غياب التوازن بين السلطات وهيمنة السلطة التنفيذية وشخصنتها.
 - توريث السلطة حيث طالب الشعب السوري بإلغاء العمل بنظام التوريث.
 - الاختناق المؤسسي بسبب استنزاف الحياة السياسية والحزبية وتهميش القطاعات الأخرى من المجتمع ومختلف القوى الفاعلة على الساحة السياسية وحرمانها من المشاركة.
 - تدهور الأوضاع الاقتصادية وانتشار الفساد والفقر، حيث عانت القطاعات الاقتصادية من البيروقراطية الإدارية خاصة مع تقليص الإنفاق العام وانتشار البطالة المقنعة وعدم وجود عدالة في توزيع الثروة خاصة في المناطق الريفية، فحسب تقديرات عام 2010 فإن حوالي 7 مليون سوري 34.3% أصبحوا تحت خط الفقر وانخفضت القدرة الشرائية بـ 28% خلال 10 سنوات.
- أدى تراكم أخطاء النظام وعجزه عن تبني مشاريع إصلاحية حقيقية للمحافظة على بنيته ونجاح الطبقة المتوسطة في ترشيد السخط الشعبي وتشكيل خطاب وطني يحقق المصلحة العامة إلى تحريك الثورة في بقية المناطق السورية وساهم في تحويلها من انتفاضة شعبية إلى أزمة حقيقية.
- حاول النظام منذ البداية دفع المحتجين إلى العسكرية من أجل تبرير العنف المستخدم من طرف وأطلق العنان لأجهزة الأمن والجيش لقمع المحتجين في ظل تعميم إعلامي فرضته وسائل إعلام حكومية ورغم محاولته مزج القوة اللينة مع القوة الصلبة من خلال إحداث تغييرات سريعة وإصدار مرسوم يتضمن بعض الإصلاحات التي تم الإعلان عنها في 24 مارس 2011 بالإعلان عن إنهاء حالة الطوارئ المفروضة منذ 1963 ومحاربة الفساد والسماح بالتعددية الحزبية وحرية الإعلام وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين ومن أهمهم الإخوان المسلمين.¹
- إن هذه الإصلاحات الشكلية لم توقف تعقد الثورة وزحفها إلى بقية المدن السورية وظهرت المقاومة المسلحة في المناطق الحدودية مثل جسر شاغور في إدلب وفي حمص، بالإضافة إلى حصول انشقاقات كثيرة داخل المؤسسة العسكرية وبدأت تتشكل الكتل المسلحة في العديد من مناطق

¹ - عبد القادر أسامة: مقارنة الثورات العربية والمصالح الأجنبية: نموذج سوريا والبحرين، بحث مقدم لنسب شهادة الجدارة في علم الاجتماع، الجامعة اللبنانية، لبنان، 2012-2013، ص 67.

سوريا، مما حول الأزمة إلى حرب أهلية دمرت معظم المدن السورية وأدخلت المنطقة ككل في حالة استقطاب وتنافس دولي.¹

المطلب الثاني

أطراف النزاع السوري

لقد تحول الصراع في سوريا إلى حرب أهلية وشهدت المدن والأرياف السورية مذابح مروعة راح ضحيتها آلاف السوريين ولم يعد طلب إصلاح النظام واردا لدى المعارضة، بل أصبح مطلبها تغيير النظام ككل دون شروط، في حين رفض النظام أي شكل من أشكال الحوار مع المعارضة واعتبرها إرهابا وخيانة لمصلحة الوطن.

لقد كشف الأزمة السورية وتحولاتها عن متغيرات وتطورات مهمة من أبرزها كسر حاجز الخوف من ممارسة السياسة بعد أن تم تغييرها لأكثر من أربعة قرون وأفرزت الأزمة أشكالا جديدة تنتظم فيها القوى الفاعلة التي تمثلت في تشكيل منظمات المجتمع المدني والشبكات الإعلامية والتنسيقيات في المدن والقرى مقابل تراجع الأحزاب، وبدأت تتضح خارطة التشكيلات العسكرية والدبلوماسية للمعارضة بعد مؤتمر أنطاكية وبروكسل، كونها جاءت بطريقة رد فعل على العنف والقمع المستخدم من النظام السوري، وعلى الرغم من أن معظمها في البداية كان يفتقد إلى بنية متماسكة ورؤية واضحة إلا أنها تتفق على هدف واحد ومحدد وهو التخلص من النظام السوري بقيادة بشار الأسد وتختلف في كل شيء آخر خلاف ذلك بما فيها هوية الدولة المستقبلية ونظامها ودستورها²، وتمثل أطراف النزاع في الزمة السورية فيما يلي:

1- القوى العسكرية الليبرالية: وتنقسم إلى:

أ- الجيش الحر: والذي تشكل في تركيا بتاريخ 29 جويلية 2011 برئاسة رياض الأسعد والضباط الذين انشقوا عن المؤسسة العسكرية والجيش وأصبح الإطار التنظيمي المواكب لتطور العمل المسلح خاصة بعد تصاعد العنف الموجه من النظام تجاه المعارضين، ويبرز المكون الفكري الأيديولوجي للمعارضة العسكرية الليبرالية في إنشاء دولة سورية مستقلة ذات هوية عربية وسطية قائمة على العدل واحترام حقوق الإنسان والأقليات العرقية مع عدم الانتماء إلى أي تيار سياسي أو عقائدي وكذلك

¹ - سهام فتحي سليمان أبو مصطفى: الأزمة السورية في ظل تحول التوازنات الإقليمية والدولية ما بين 2011 و2013، رسالة ماجستير، تخصص دراسات الشرق الأوسط، جامعة الأزهر، غزة، 2015، ص41.

² - إسكندر عمر: سورية أزمة نظام وثورة شعب، مركز أمية للبحوث والدراسات، الوحدة العربية، 2013، ص88.

التعامل بمسؤولية مع المجتمع الدولي وتطبيق مبادئ القانون الإنساني، عانت من صعوبة الترويج لأفكارها عكس التيارات الإسلامية بسبب غياب أدوات التواصل مع القاعدة الشعبية وغياب الشخصية الكارزمية وافتقاره إلى رؤية سياسية شاملة وموحدة خاصة وأن أغلب أعضائه من المنشقين من الجيش الذي تسيطر عليه أيديولوجية حزب البعث.¹

2- القوى والكتائب الإسلامية ذات التوجه الإسلامي:

لقد أدى القمع المتزايد للنظام في مواجهة المظاهرات إلى عسكرة الأزمة السورية وبرز العامل الطائفي الديني كأحد العوامل المحركة لها، حيث تشكلت العديد من التيارات الإسلامية المعارضة نذكر منها:

أ- جماعة الإخوان المسلمين: وهي إحدى القوى الأكثر تأثيراً في المعارضة السورية في المنفى تشكلت عام 1946 برئاسة مصطفى السباعي، حصل خلاف بينها وبين حزب البعث حول هوية الدولة السورية ورفض السياسات الاقتصادية الاشتراكية باتهامها أنها تهدف إلى الإساءة إلى مصالح الطبقة الوسطى التي يمثل السنة أغلبها بالإضافة إلى رفض هيمنة العلويين على المناصب العليا في الدولة مما أدى بالنظام إلى فرض عقوبات عليها وحظر نشاطها داخل سوريا عام 1980 وإصدار قرار رقم 1949 الذي يقضي بإعدام كل من ينتمي إلى جماعة الإخوان المسلمين²، امتنعت الحركة عن المشاركة في بداية الأزمة بسبب عدم وجود قاعدة شعبية وأطر تنظيمية، لكن مع تطور الأزمة ودخول البلاد في حرب أهلية بدأت بتشكيل خلية في الداخل هي مجموعة العلم الوطني من أجل سوريا، وبناء التحالفات التي لعبت دوراً في تشكيل المجلس الوطني الذي أظهر التزامه بحياة سياسية جامعة وتعددية من خلال تأكيد هويتها باعتبارها تنظيمًا إسلاميًا وسطيًا.³

ورغم ذلك عانت الجماعة من العديد من المشاكل بسبب وجودها في المنفى والانقسام الأيديولوجي بين أعضائها لفرض المتطرفين لانضمام مجموعات أخرى غير متجانسة معها طائفياً وعقائدياً، بالإضافة إلى التأثير بسقوط حكم الإخوان المسلمين في مصر وتعثر حركة النهضة في تونس، واعتبار الدول الخليجية حركة الإخوان المسلمين جماعة إرهابية، ومع ذلك أثبتت الجماعة قدرتها على

1 - قبلا ن مروان: العلاقات السعودية الأمريكية انفرط عقد التحالف أم إعادة تعريفه، مجلة السياسات العربية، ع6، جانفي 2014، ص48.

2 - زيادة رضوان: السلطة والانتخابات في سوريا، رياض الريس للكتب، ط1، سوريا، ص136.

3 - لوند أرون: الصراع من أجل التكييف جامعة الإخوان المسلمين في سوريا الجديدة، مركز كارينجي 23 جانفي 2013 على الموقع:

<http://www.carngie-mec.org/publications/?fr=48396>.

التكيف مع الظروف المحيطة إقليمياً وداخلياً وأصبحت لاعبا أساسيا في الأزمة السورية لا يمكن إغفال وجوده في أي حل سياسي مستقبلي.

ب- جبهة النصر: جماعة جهادية مسلحة تشكلت منتصف 2011 بمساعدة الدولة الإسلامية في العراق، دعت الجبهة منذ بروزها إلى مواجهة النظام وإسقاطه كأول خطوة في تشكيل الدولة الإسلامية، وجمعت الآلاف من المقاتلين العرب والأتراك والسوريين والغربيين، وتزايد نشاطها العسكري في العديد من المدن السورية خاصة إدلب وحلب ودير الزور.

ج- الجبهة الإسلامية السورية: تشبه الائتلاف العسكري السياسي الاجتماعي، تأسست في 2012 وضمت عددا كبيرا من الأحزاب والكتائب والجماعات الإسلامية التي يجمعها نسق فكري ومرجعية دينية واحدة مثل أحرار الشام ولواء الحق وكتائب أنصار الشام، ويعود تشكيل الجبهة استجابة للمتغيرات الداخلية في سوريا والضغط الخارجية الممثلة في تردد الغرب في دعم المعارضة بسبب خوفه من سيطرة الإسلاميين المتطرفين خاصة مع توصله إلى اتفاق لنزع السلاح الكيماوي مع النظام السوري والذي أضعف موقف المعارضة المسلحة وتعرض قادتها إلى ضغوط غربية للمشاركة في مؤتمر جنيف الثاني دون التمسك بشرط رحيل الأسد.¹

اعتبرت الجبهة أن الأزمة جهادا ضد المؤامرة الصفوية الساعية إلى تأسيس دولة شيعية تشمل إيران والعراق وسوريا ولبنان وفلسطين، وأكدت التزامها بمبادئ الشرعية الدولية والوسطية الإسلامية.

د- أحزاب المعارضة الكردية: كان الأكراد يعانون من الإقصاء والتهميش من طرف النظام السياسي، لذلك رأوا في الأزمة السورية فرصة للمطالبة بحقوقهم وفرض وجودهم، حيث ظهر تجمع الأحزاب الكردية في ظل ائتلافين هما: الحزب الديمقراطي التقدمي الكردي والمجلس السياسي الكردي، ولقد حاول النظام كسب المعارضة الكردية إلى جانبه، لأن الساحة الكردية ساحة متحركة سياسيا وإقليميا خاصة بسبب مجاورتهم لإقليم كردستان العراق مما يعني تأمين عمق استراتيجي إضافة إلى استغلالهم كورقة ضغط على الحكومة التركية لتحقيق أهداف النظام السوري.²

¹ - سهام فتحي سليمان أبو مصطفى: مرجع سابق، ص 45.

² - خليفة مصطفى: ماذا لو انتصر بشار بتاريخ 2012/02/17 على الموقع: www.souria.org

3- المعارضة السورية السياسية:

لقد أدت الأزمة السورية إلى بروز قوى سياسية في الداخل والخارج وتحركات ومطالب متباينة من قبل الأقليات وبرزوا لاعبين في الساحة الإقليمية والدولية سعت إلى التوفيق بين المعارضة السياسية والعسكرية، مما أدى إلى ظهور الأحزاب والهيئات السياسية نذكر منها:

- **المجلس الوطني السوري:** تأسس بتركيا عام 2011 يضم العديد من قوى اليمين الليبرالي والديني والعديد من الشخصيات المهمة المستقلة مثل برهان غليون ومأمون الحمص وعبد الله الملحم وهو الممثل الوحيد للمعارضة في الداخل والخارج والأكثر تعبيرا لدى القوى الدولية، يهدف المجلس إلى دعم الحراك الثوري وإسقاط النظام والعمل على إدارة المرحلة الانتقالية وبناء الدولة السورية المدنية الديمقراطية.¹

- **الاتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة:** تأسس بتاريخ 2012 في قطر يسعى إلى بناء بديل سياسي ديمقراطي وتوحيد صفوف المعارضة وتنظيمها، قام بطرح العديد من المبادرات منها تشكيل قيادة سياسية (هيئة المبادرة السورية كإطار جامع للمعارضة السورية) للعمل على إسقاط النظام وتفكيك الأجهزة الأمنية، والحفاظ على السيادة الوطنية واستقلال القرار السوري وكسب تأييد أوروبي وخليجي رغم الضعف الذي يعانيه بسبب غياب التواصل والتنسيق بين أطرافه وغياب القدرة العسكرية والدعم الخارجي الذي عكس توجهات ومصالح القوى الإقليمية والدولية الفاعلة في المشهد السوري.²

4- النظام السوري والأطراف الداعمة له:

يعتبر النظام السياسي أحد الدعائم الأساسية للدول والجهة المسؤولة عن حفظ الأمن للشعب ولكن النظام السوري كان يرى أن الاحتجاجات السورية ومطالب رحيله مجرد مؤامرة خارجية تدعمها الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية من خلال الدعم المالي المقدم لمنظمات حقوق الإنسان من أجل إسقاط النظام المعادي لإسرائيل والداعم للمقاومة الفلسطينية والحليف المقرب لإيران، لذلك كانت ردة الفعل عنيفة ومسلحة رغم أن المظاهرات في بدايتها كانت سلمية، وظل

¹ - كويش عمر: حصاد المعارضة السورية، عودة المجتمع السوري إلى السياسة بتاريخ على الموقع

<http://www.orient-news.net/indesc-php?page=news.show&id=83853>.

² - جمال واكيم: صراع القوى الكبرى على سوريا الأبعاد الجيوسياسية لأزمة 2011، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 2013، ص ص

النظام على تشدده اتجاه المعارضة والمتطرفين واعتمد في مواجهة التطورات الحاصلة على وحدات موالية مثل الحرس الجمهوري الإيراني والفرقة المدرعة الرابعة وقيادة القوات الخاصة، وتمكن حزب الله من أخذ دور قيادي بارز متزايد في قيادة قوات الجيش السوري أثناء هجمات القوات الحكومية في سوريا.¹

قد تبني الجيش السوري مع الأطراف الإيرانية استراتيجية لا تعتمد على قوات كبيرة، حيث بعد القصف المتواصل والغارات يتم نشر أفراد قوات الدفاع الوطني للسيطرة على الأراضي وطرده المتمردين ويتم هدم المناطق المسيطرة عليها لمنع عودة مقاتلي المعارضة كما حصل في الكثير من المناطق في جوان 2012 وجويلية 2013 في دمشق وحمص.²

يمتاز الجيش السوري بالصرامة والانضباط ويعمل ضمن آليات ممنهجة بنحو مضبوط وهو مرتبط بالرئيس بشار الأسد مباشرة ويقدم الولاء الكامل له، مما قلل فرص اختراقه رغم حالات الانشقاق داخل المؤسسة العسكرية، وتعد المجالس الشيعية (الشبيحة) إحدى أدوات تنفيذ الاستراتيجية الأمنية للنظام السوري، حيث أصبحت تقاتل إلى جانب الجيش السوري وتشارك في قمع المتظاهرين وتصفية المعارضة، حيث يوجد فيلق القدس الذي يعد أهم التنظيمات العسكرية التي دعمت الجيش السوري وهو تابع للحرس الثوري الإيراني بقيادة قاسم سليمان، يعمل الفيلق على تدريب المجموعات العسكرية السورية ومساعدة الأجهزة الاستخباراتية في مجال جمع المعلومات حول المعارضة.³

المطلب الثالث

تطور الموقف الروسي من الأزمة السورية

لا يمكن بأي حال فصل الرؤية الروسية لسوريا عن رؤيتها للمنطقة العربية والشرق الأوسط ولدورها العالمي خاصة طموحها في إعادة تعريف القوة الروسية ولعبها دور القطب المنافس أو الموازن للولايات المتحدة الأمريكية حيث أن القادة الروس يتعاملون مع المشرق الأوسط من منظور استراتيجي إمبراطوري من خلال تعزيز مظاهر تحدي العالم في المناطق الرخوة (جوربا، أوكرانيا، القرم وسوريا) مدفوعة بعقلية كولينية إمبراطورية⁴، وتعد الأزمة السورية إحدى تداعيات التفاعلات الصراعية في

1 - تشارلز ليتسر: الأزمة مستمرة تحليل المشهد العسكري في سوريا، مركز بوكنجر، الدوحة، ماي 2014، ص ص 8-9.

2 - نجاة مدوخ: السياسة الخارجية الروسية اتجاه منطقة الشرق الأوسط، مرجع سابق، ص 147.

3 - بكر علي: بؤرة جهادية جديدة، دور التنظيمات المسلحة في أزمة سوريا، السياسة الدولية، القاهرة، العدد 190، أكتوبر 2012، ص 69.

4 - شريف شعبان مبروك: روسيا في المنطقة العربية طموح استراتيجي ومصالح جيوسياسية، مصر، ص 212.

النظام العالمي الذي بدأت فواعله بالتصادم والتنافس على المنطقة خاصة روسيا لأنها تعتبر امتداداً أوراسياً تسعى الدول العظمى للسيطرة عليه لضمان السيطرة على بقية العالم.

لقد كانت الأزمة السورية خروجاً عن الخط العام للسياسة الخارجية الروسية تجاه الثورات العربية، إذ كانت موسكو أسرع استجابة وحسماً في موقفها ففي بداية المظاهرات اتخذت روسيا موقفاً وسطاً بين النظام والمعارضة على أساس أنه يحق للشعب السوري المطالبة بالإصلاحات والتغيير مع تحذير الأسد ومطالبته بالاستجابة.¹

غير أن تصاعد الثورة وعسكرتها من قبل النظام أحدث تحولاً في الموقف الروسي الذي حمل كلا الطرفين المعارضة والنظام مسؤولية تأزم الوضع مع تأكيده التام على رفض أي تدخل أجنبي خارجي مباشر أو غير مباشر لأنها كانت ترى بضرورة الحل السلمي من خلال المفاوضات بين كل الأطراف السورية، حيث أن روسيا تأثرت بالدرس الليبي ولم تنس التصرف الأحادي للناطو من خلال إصدار القرار الدولي الساعي لحماية المدنيين من نظام معمر القذافي والذي أصبح حجة للتدخل العسكري فيما بعد والقضاء على نظام القذافي وبسط الهيمنة الأمريكية في المنطقة، وهذا ما جعلها ترفض تماماً أي قرار دولي يصدر في القضية السورية.²

لقد أفشلت موسكو المساعي الغربية لإصدار قرار لمجلس الأمن يدين السلطات السورية وأعلن الرئيس ديمتري مدفيدف أن روسيا لن تؤيد أي قرار يصدره مجلس الأمن بشأن سوريا على غرار القرارين بشأن ليبيا 1970 و1973، حيث تم التذرع بالقرارات والتدخل العسكري الذي نتج عنه سقوط القذافي، وأصررت روسيا على أنه إذا تم الموافقة على التدخل يجب أن تقتصر العملية العسكرية على حماية المدنيين وليس تغيير النظام أو مساعدة المعارضة المسلحة ضده.³

ولقد عرضت روسيا حل الأزمة بطرق سلمية منها عرض مبادرة 2012 والتي تضمنت خمس بنود: وقف إطلاق النار، إنشاء آلية رقابة جديدة، رفض التدخل الأجنبي، إتاحة تقديم المساعدات الإنسانية لجميع السوريين، الدعم الكامل للجهود الأممية.⁴

1 - علي أزداد أحمد وآخرون: خلفيات الثورة السورية، دراسات سورية، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسة، بيروت، لبنان، ص 478.

2 - جمال واكيم: مرجع سابق، ص 209.

3 - شدوى محمد إبراهيم بسيوني: السياسة الخارجية الروسية تجاه الأزمة السورية في الفترة 2011-2016، المركز الديمقراطي العربي للدراسات

الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية على الموقع: <http://www.hupso.com/shme>

4 - الملحم بسام محمد: السياسة الخارجية الروسية اتجاه منطقة الشرق الأوسط بعد عام 2000، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية، جامعة دمشق، سوريا، 2014، ص ص 110-111.

اتخذت روسيا موقفاً واضحاً في البداية تجاه الحراك الثوري ومجموع مؤسساته باعتبارهم مجموعات متطرفة موالية للغرب بما في ذلك المجلس الوطني السوري، بينما كانت تنظر إلى معارضي النظام اليساريين والمتصالحين مع فكرة بقائه بأقل حدية وضمن سعيها إلى تكوين محور دولي يدعم نظام بشار الأسد، دأب روسيا التي تتمتع بعلاقات جيدة مع الصين وإيران ودول البريكس طول فترة الصراع إلى تبني خطاب قريب للخطاب الرسمي السوري باعتبار المعارضة جماعات متطرفة تسعى إلى تأجيج الصراعات المذهبية وممارسة العنف في المنطقة.

وفي عام 2012 استخدمت كل من روسيا والصين حق الفيتو ضد مشروع عربي غربي يدعم خطة الجامعة العربية في تسوية الأزمة السورية ويدين انتهاكات حقوق الإنسان من طرف النظام السوري، ثم استخدمت حق الفيتو مرة أخرى ضد مشروع قرار قدمته فرنسا وبريطانيا لجل وقف العنف في سوريا ونفس الشيء ضد قرار فرنسي يقضي بإحالة الملف السوري إلى المحكمة الجنائية بتاريخ 22 ماي 2014.¹

واتجهت روسيا لاتخاذ العديد من الإجراءات الاستراتيجية لردع أي محاولة للتدخل العسكري في سوريا من خلال إرسال وحدات من الأسطول البحري الروسي إلى الموانئ السورية وتقديم الدعم المادي والعسكري المتواصل للنظام وتواصلت الجهود الدبلوماسية الروسية خارج مجلس الأمن، حيث وافقت على عقد مؤتمر جنيف الأول في 30 جويلية 2012 والذي فشل بسبب الخلاف الروسي الأمريكي حول رحيل الأسد كنقطة مرجعية لانطلاق التنفيذ، فروسيا تمسكت ببقائه في ظل حكومة توافقية وطنية حتى القيام بإجراء انتخابات رئاسية تحدد مصيره²، ثم تم اجتماع بين وزير الخارجية الأمريكي جون كيري ونظيره الروسي لافروف في فيفري 2013 وتم الاتفاق على تكثيف الجهود لإيجاد أرضية حوار والإعداد لمؤتمر جنيف -2- 2014 والذي فشل هو أيضاً بسبب تشدد المعارضة مدعومة بالولايات المتحدة في شرط بقاء الأسد أو رحيله، وتعقدت الأمور بعد استقالة مبعوث الأمم المتحدة الأخضر الإبراهيمي بسبب غياب أي تقدم في حل الأزمة السورية، وتعقد الوضع الإنساني والأمني فيها، ويمكن القول أن إصرار موسكو على الحوار لحل الأزمة ورفضها لرحيل الأسد يعود إلى رغبتها في استثمار الملف السوري في علاقتها التنافسية مع الغرب، حيث أعلن وزير الخارجية الروسي سيرغي

¹ - معن طلاع: السياسة تجاه سوريا منذ أحداث الثورة، مجلة عمران للدراسات الاستراتيجية، بتاريخ 08 جوان 2015 على الموقع:

www.omrandirasat.org

² - أكرم محسن كساب: الأبعاد الدولية والإقليمية للعلاقات الروسية السورية (2000-2012)، رسالة ماجستير، كلية الآداب والعلوم السياسية، جامعة غزة، 2013-2014، ص 81.

لا فروف أن فترة الانتظار لتنظيم العلاقات الروسية الأمريكية لن تكون إلى الأبد، ويتقاطع الموقف الروسي إلى حد كبير مع الموقف السوري الرسمي تجاه المتغيرات الدولية، وهذا ما يفسر استمرارية النظام السوري رغم الضغوطات المفروضة عليه داخليا وإقليميا ودوليا.

وبالتالي فالموقف الروسي يعود اللي إدراك القيادة الروسية الحالية أن فقدان سوريا لصالح الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها في المنطقة يعني إغلاق منطقة الشرق الأوسط بوجه المصالح الروسية وزيادة تغلغل النفوذ الأمريكي في تركيا وصولا إلى القوقاز ووسط آسيا، وبالتالي زعزعة الاستقرار الروسي من خلال تشجيع الحركات الانفصالية في الشيشان ومنغوليا وأعماق سيبيريا.¹

المبحث الثاني

المصالح الروسية في سوريا

يعد الموقف الروسي اتجاه الأزمة السورية متميزا عن مواقفه السابقة اتجاه الثورات السابقة والذي تميز بالحزم والتدخل السياسي ثم العسكري المباشر والمتبع للسياسات الروسية لا يمكنه الاعتماد على هدف حماية النظام السوري ومكافأته على دعمه أثناء حرب جورجيا كتفسير متكامل للسلوك الروسي اتجاه الأزمة السورية الذي خالف كل التوقعات ولا زال يزداد حدة مع تعقد الأزمة على أرض الواقع وسنحاول في هذا المطلب الاقتراب من المصالح الاقتصادية لروسيا في سوريا وهل هي حقا تستدعي كل ذلك الحزم والغوص في المستنقع السوري.

المطلب الأول

المصالح الاقتصادية

منذ الأشهر الأولى للحراك العربي ومحاولات التغيير السياسي وتحول معظمها إلى صراعات دموية وحروب داخلية، اتخذت روسيا موقفا ثابتا ومتواصلا بدعم النظام السوري رغم كل الاحتجاجات وتشكل إجماع دولي على إدانته تمسكت روسيا بهذا الموقف خلال كل مراحل الصراع وتزايد دعمها للنظام السوري، رغم المأساة الإنسانية بسوريا مما يطرح العديد من التساؤلات والتحليلات حول ما الذي يدفع روسيا إلى هذا الموقف وما ستستفيد من بقاء النظام السوري مع

¹ - عبد الرزاق بوزيدي: التنافس الأمريكي الروسي في منطقة الشرق الأوسط دراسة حالة الأزمة السورية (2010-2014)، رسالة ماجستير، تخصص علاقات دولية ودراسات استراتيجية، جامعة محمد خير، بسكرة، 2014-2015، ص ص 137-138.

الإصرار على رفض القرارات الدولية تم التدخل العسكري المباشر وكثرة الحسائر المادية والبشرية وكذلك الإساءة إلى سمعتها إقليمياً ودولياً.¹

ويعود التعاون الاقتصادي بين روسيا وسوريا على سنوات الاتحاد السوفياتي الذي قام بإنشاء 63 مشروع في سوريا حيث تعد سوريا شريك اقتصادي مهم لروسيا خاصة في مجال الطاقة والسلاح، حيث هناك العديد من شركات الطاقة تعمل في سوريا من أهمها "غاز بروم" لذلك تعد المصالح الاقتصادية الروسية من أهم الدوافع المفسرة للنظام السوري، فالعلاقات التجارية بين سوريا وروسيا متطورة إلى حد كبير خاصة من سنة 2003 وتميل بدرجة أكبر إلى الصادرات الروسية التي تشكل أساساً من المنتجات النفطية والآلات.²

ثم تطورت العلاقات بصورة أسرع حتى بلغت في 2010 2 مليار دولار كما قامت روسيا بتخفيض الرسوم الجمركية على بعض المنتجات السورية مثل المواد النسيجية بنسبة 25% مما أدى إلى زيادة حجم التجارة البينية بين الدولتين ووصل حجم التبادل التجاري الروسي السوري حوالي 1.92 مليار دولار عام 2011 بالإضافة إلى أن حجم الاستثمارات الروسية في سوريا تعدى 20 مليار دولار.³

وتلعب الشركات الروسية دوراً كبيراً في الاقتصاد السوري خاصة في مجال النفط والتنقيب، قامت شركة "Tantneft" أول بئر لها في 2010 وأقامت شركة "Stroitrans gaz" خط أنابيب الغاز الطبيعي ومصنع لمعالجة 1.3 مليار متر مكعب من الغاز وأعلنت شركة "Rosatom" بناء أول محطة نووية في سوريا عام 2010.

ولعبت الشركات التصنيعية الروسية دوراً مهماً أيضاً، حيث قام شركة Uralmash بإبرام عقد في 2010 لتوفير معدات الحفر ووقعت شركة Tufolev وشركة Aviastar-sp مذكرة توفير 3 طائرات ركاب من نوع Tu-20usm.⁴

¹ - صالح بن محمد الختلان: الدين في السياسة الخارجية الروسية، مركز صناعة الفكر للدراسات والاستراتيجيات على الموقع

www.kikercentre.com/studies.htm

² - Azuolas bagdonas, "Russia's interests in the syrian conflict pouer prestige and profit" European journal of Economic and political studies, Fatih university turkey, vol.5, N°2, Winter, 2012, p63.

³ - وليد عبد الحري، مرجع سابق، ص6.

⁴ - خالد ممدوح العزي، روسيا والطاقة الجديدة في البحر المتوسط المصالح فوق كل اعتبار، صحيفة المستقبل العربي، العدد 21، 4694، ماي 2013، ص19.

إن سعي روسيا للتمسك بمكانتها كعملاق في حقل الطاقة من أهم المصالح البارزة في موقف روسيا من الأزمة السورية حيث تسعى إلى منع المنافسين الكبار من الاستحواذ على المناطق الاقتصادية ويمثل التنافس الدولي والإقليمي على خطوط نقل الغاز والنفط أحد أهم المحددات للمصلحة الروسية التي تخشى أن سقوط النظام السوري يعني زعزعة مكانتها المهيمنة على سوق الغاز أوروبا بسبب احتالية مد الغاز القطري عبر السعودية وسوريا وتركيا إلى أوروبا.¹

ولا يمكن أن ننسى الاكتشافات الهائلة للغاز والنفط في الساحل السوري حيث تؤكد الدراسات إلى اكتشاف حقل غازي نفطي هائل في البحر المتوسط تقدر احتياطياته بـ 200 ترليون مكعب من الغاز الطبيعي وحوالي 107 مليار برميل من النفط الهام بالإضافة إلى توفر مخزون يقدر بـ 227 ترليون قدم مكعب من الغاز و 8.1 بليون برميل من السوائل البترولية في حوض "ليفائشن" الممتد إلى المياه اللبنانية والسورية والقبرصية وبالتالي استنادا إلى هذه الكشوفات يمكن تحويل منطقة شرق المتوسط إلى مركز رئيسي للطاقة على مستوى العالم من خلال ربط شبكات خطوط الغاز والنفط والكهرباء لقرات إفريقيا وآسيا وأوروبا.²

المطلب الثاني

المصالح الجيوستراتيجية

منذ سقوط الاتحاد السوفياتي والقادة الروس يحاولون استعادة المكانة الدولية لروسيا من خلال استعادة المكانة في دول الجوار والنفوذ القديم وأيضا السعي إلى تغيير نظام الأحادية القطبية من خلال الاعتماد على فكرة الأوراسية بدل الشيوعية خاصة مع وصول الرئيس "فلاديمير بوتين" إلى الحكم والتي تتضمن نقل الخطوط الدفاعية من الحدود الروسية إلى مناطق أبعد بالإضافة إلى تقويض الوحدة الأوروبية وفرض مقايضة النفوذ الروسي بالاعتراف الغربي بمناطق المصالح الروسية ما بعد السوفياتية.

وبالتالي يعتبر "ألكسندر دوغين" أن الصراع في سوريا هو على القوة الجيوسياسية بين القوة البرية الممثلة بروسيا والقوة البحرية الممثلة بالأطلسيين، لأن سوريا تقع في مركز المعركة بين من يدافع على النظام العالمي زي القطب الواحد والذين يدافعون عن نظام متعدد الأقطاب.

¹ - مروان قبالان: روسيا والتغيرات الجيوستراتيجية في الوطن العربي في أحمد سعيد نوفل وآخرون: الدعايات الجيوستراتيجية للثورات العربية، المركز العربي للأبحاث والدراسات، بيروت، 2014، ص ص 317-318.

² - نفس المرجع، ص 318.

إن روسيا في كل مرة تبرر موقفها من الأزمة السورية تؤكد تفضيلها للاستقرار ورفض تغيير الأنظمة الموجهة غربيا كاستراتيجية بل تؤكد على قيمة الحوار الداخلي الوطني دون تدخل وحل النزاعات ضمن الحدود الوطنية فقط.¹

إن السياسة الروسية الجديدة تقوم على أيديولوجية عالمية على وطنية مرتكزة إلى رأسمالية دولة من خلال انطلاق من المصلحة الوطنية والأمن القومي، حيث يمكن أن تقوم روسيا بقمح ومواجهة حركة انفصالية بقوة السلاح في مكان ما وأن تدعم حركة انفصالية بقوة السلاح في منطقة أخرى والأمر متوقف على الأمن القومي وفق منظور النظام الروسي....

وبالتالي يصبح تفسير الموقف الروسي استنادا إلى الدوافع الاقتصادية تفسيرا قاصرا ونسبيا بسبب أهمية الدافع الجيوستراتيجي لأن تحقيق منه المصالح في الشرق الأوسط بصفة عامة وسوريا بصفة خاصة مرتبط بميزان القوى على الصعيدين العالمي والإقليمي.²

إن لسياسة الناتو والولايات المتحدة الأمريكية شكلت تطويق تدريجي للمجال الحيوي لروسيا الاتحادية لمنعها من استعادة دورها توسيع نفوذها حيث تم ضم المجال الحيوي لروسيا في أوروبا الشرقية بانضمام هذه الدول إلى الاتحاد الأوروبي وحلف الناتو، بالإضافة إلى السعي إلى تدعيم وزيادة التوترات والاحتجاجات في جورجيا وأوكرانيا لزعزعة الاستقرار الروسي والأهم التواجد العسكري في بعض دول آسيا الوسطى مثل قاعدة "متاس" قرب العاصمة "القرغيزية".³

تستند الحسابات الروسية في موقفها الداعم لنظام الأسد بسوريا إلى قناعتها أن إسقاط النظام السوري ليس سوى بداية لإسقاط النظام الإيراني وهذا يعتبر خسارة جيوستراتيجية كبرى لروسيا بسبب فقد أهم حليفين في الشرق الأوسط، وبالتالي التأثير سلبا على الدور الذي تطمح روسيا إلى لعبه كقوة كبرى في التوازنات الدولية خاصة في ظل تراجع الوجود العسكري الأمريكي، بعد انسحابه من العراق وتخبطه في أفغانستان.⁴

¹ - مازن غزي: التدخل الروسي في سوريا والجيوستراتيجية الأوراسية، مجلة الجمهورية، بتاريخ 23 ماي 2016 على الموقع

<http://www.lajumhuri.net/35028> .

² - Azuolas bagdonas, op.cit, p66.

³ - نجاة مدوخ، مرجع سابق، ص 169.

⁴ - Margaret Klein "Russein's policy on the way to isolation" aralable from.

www.seffs.org/bles/sfaw/ufloads/file/policy/03/30-2012-ressia.s-policy-on.syria.

أيضا ترى "موسكو" في تحركات الولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط سعيا إلى الحد
الشراكة العربية المتزايدة مع القوى الآسيوية الصاعدة في مقدمتها روسيا، والعين من خلال إعادة رسم
خريطة الشرق الأوسط جغرافيا، اقتصاديا وسياسيا وإضعاف القوى الإقليمية الكبرى فيخ بمختلف
كيانات ضعيفة يسهل توجيهها لخدمة المصالح الأمريكية في المنطقة، حيث في سنة 2006 نشرت
القوات الأمريكية مقال بعنوان "حدود الدم" يتحدث عن التقسيم الجديد للشرق الأوسط على
أساسي ديني، قومي ومذهبي، وذلك لضمان أمن إسرائيل وتفوقها على جيرانها في المنطقة وأيضا
للسيطرة على منابع النفط ومصادر الطاقة في المنطقة وخطوط نقلها إلى أوروبا وأمريكا.¹

كما أن القادة الروس قلقون من المكاتب التي حققتها التيارات الإسلامية في المنطقة وبالتالي
هل ترى أن الربيع العربي ثورة إسلامية من المرجح أن تهيمن عليه الأحزاب المتطرفة وبالتالي يصبح
الصراع السوري أكثر تطرفا وبالتالي خطر انتقال حركات التطرف الإسلامية إلى آسيا الوسطى
وتضاعف أعداد المهاجرين إلى روسيا وبالتالي إمكانية زيادة الأعمال الإرهابية ضدها مما يزيد من
زعزعة استقرار الوضع السياسي الداخلي في روسيا.²

وبالتالي إن روسيا تعد سوريا منطلقا مهما لإعادة رسم خريطة الشرق الأوسط وهذا ما يؤكد
"لا فروق بقوله" إن سوريا من أهم الدول في الشرق الأوسط وأن زعزعة الاستقرار متان ستكون له
عواقب وخيمة في مناطق بعيدة جدا عن سوريا بأنفسها كما أكد الناطق الرسمي باسم الخارجية
الروسية "ألكسندر لوكاشيفتش" أن صورة النظام العالمي ستكون مرهونة بكيفية تسوية الوضع في
سوريا.

وبالتالي فسوريا تعمل لأجل إعادة تأسيس نفسها كلاعب دولي في النظام الدولي وبالتالي
يجب أخذ مصالحها بعين الاعتبار وبالتالي الحد من الهيمنة الأمريكية والبحث عن إيجاد توازن معها
وذلك من خلال مقاومة محاولات الولايات المتحدة الأمريكية تجاوز مجلس الأمن بالإضافة على سعيها
لتحقيق وتوسيع نفوذها في الشرق الأوسط بالحفاظ على حلفائها التقليديين والسعي إلى مواجهة عدم
الاستقرار وانتشار الطائفية الإسلامية في المنطقة مع خطر توسعها إلى مناطق قريبة من روسيا.³

¹ - نورمان الشيخ: روسيا والتغيرات الجيوستراتيجية في الوطن العربي، مرجع سابق، ص 299.

² - Dmétrí trenin "the Mythical Alinace Russia" a syria policy, the caeeige papers february.

2013 p.s// <http://carnegiendowment.org/files/mythical.pdf>.

³ - Azuolas bagdonas, op.cit, p67.

المطلب الثالث

المصالح العسكرية الروسية

يعتبر المحللون أن سوريا دولة واقعة عسكريا وسياسيات تحت المضلة الروسية خاصة في المجال العسكري، فأخر التقديرات تقول أن الخمس السوري يعتمد في أكثر من 90% من معداته على روسيا كما أن سوريا تصنف من الدول الخمس الأوائل في استيراد الأسلحة من روسيا في الشرق الأوسط.¹ وتعد سوريا كما أسلفنا سابقا منطقة لتمام النفوذ والمصالح الأمريكية والروسية، حيث تسعى أمريكا إلى حالة أمن إسرائيل والحفاظ على نفوها والسيطرة على نفط وغاز الخليج للتحكم في مصادر الطاقة العالمية في حسن تسعى موسكو إلى الحفاظ على وجودها العسكري ومنافسة النفوذ الأمريكي وعقد صفقات لتوريد الأسلحة.²

وبالتالي فإن الأحداث الأخيرة التي تشهدها سوريا منذ اندلاع الحراك العربي سمحت بتحديد الاهتمامات الجديدة لروسيا في منطقة البحر المتوسط والذي جاء نتيجة التغيير الحاصل في الساحة الداخلية الروسية الذي انعكس على التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية الروسية بالإضافة إلى الخلل في استقرار النظام الدولي، وذلك بسبب تراجع الهيمنة الأمريكية من جهة ومن جهة أخرى ظهور القوى الصاعدة السعية إلى تصحيح الوضع الدولي من خلال السعي إلى إيجاد نظام متعدد الأقطاب. ولقد عانت روسيا في تاريخا كقوة عظمى من عجزها الوصول إلى المياه الدافئة لأن كل قواتها متجمدة (القطب الشمالي، بحر البلطيق) ولتجاوز هذه الإشكالية سعت إلى احتلال قاعدة "إزك" العثمانية ومع الوقت صار الحصول على منفذ بحري أعلى الحياه الدافئة أمرا ملحا وبالغ الأهمية لروسيا لزيادة قوتها وترسيخ نفوذها وهذا ما نتج عنه تأجير القاعدة البحرية السورية "طرطوس" في فترة "السبعينات" بوجب اتفاق مع الرئيس الراحل "حافظ الأسد" ولقد زادت أهمية القاعدة البحرية في السياسة الخارجية الروسية بعد فقدانها لقواعدها البحرية في مصر وإثيوبيا والفيتنام.³

تسعى روسيا من خلال هذه القاعدة إلى استعادة مكانة البحرية الروسية في البحر المتوسط خاصة أن لديها بعض السفن المنتشرة في البحار المفتوحة ولقد أنشأت روسيا هذه القاعدة سنة

¹ - جوان همو: سوريا في المعايير الجيوسياسية الروسية وموقع كرد سوريا فيها بتاريخ 2017/01/01م، مركز حرمون للدراسات المعاصرة على الموقع:

www.harmonn.org/archives/4391

² - فيودر لوكيانوف: التدخل الروسي في سوريا ضد داعش ومع إسرائيل، صحيفة الحياة اللندنية، 16 سبتمبر 2015.

³ - ماسية محمد مدني: التدخل الروسي في الأزمة السورية، مجلة كلية الاقتصاد العلمية، جامعة النيلين، العدد الأربع، 2014، ص 213.

"1981" لتأمين تحرك الأسطول السوفياتي ويعد انهيار هذا الأخير صارت تستخدم لتموين السفن الحربية الروسية.¹

ويمكن إبراز أهمية ميناء "طرطوس" في ثلاث نقاط هي:

- عبارة عن ميناء محوري في التعاون الروسي السوري، ثانياً يساعد على استعادة روسيا مكانتها العالمية وأخيراً يعتبر جزءاً منطوق استتقل وإعادة استثمار طويلة الأجل للمحيط العالمي من طرف البحرية الروسية وتستخدم القاعدة الآن لعدة أغراض منها مكافحة القرصنة البحرية وتشحن الأسلحة والذخائر الروسية للقوات السورية.²

من جهة أخرى تعد مبيعات السلاح من أهم المصالح الحيوية بين روسيا وسوريا حيث توجد العديد من الصفقات المبرمة بين سوريا والشركات الروسية المتخصصة في صنع الأسلحة، ولقد بلغت واردات سوريا من الأسلحة 15% عام 2011 وقد سلمت روسيا حوالي 72 صاروخ من نوع "yakhont" ونظام الصواريخ متوجّب على الشريط الساحلي والهدف منه حماية السواحل السورية من الهجمات البحرية وبلغت قيمة المبيعات العسكرية خلال الفترة (2006-2013) حوالي 8 مليار دولار وفي الفترة (2007-2011) تبرز موسكو على أساس المورد الأول للأسلحة لسوريا بنسبة 78% تأتي بعدما ييلاروسيا بنسبة 17% وإيران 5% وذلك طبقاً لمركز تحليل الاستراتيجيات والتكنولوجيا في موسكو (كاست).³

المبحث الثالث

العقيدة النظامية الروسية وأثرها على السياسة الخارجية الروسية تجاه الأزمة السورية

لقد أدى انهيار الاتحاد السوفياتي في عام 1991 إلى توقف عملية قديمة قدم الإمبراطورية الروسية في القرن 17 والتي كانت تهدف إلى دمج أجزاء واسعة في إمبراطورية واحدة (أوروبا الشرقية، آسيا الوسطى، القوقاز وسيبيريا)، حيث كان المركز هو محور موسكو سانت بطرسبورغ، أما مراكز

¹ - Olena Boyno-Moldavsky, Russian Foreign policy in the Middle East: No change in the offinij strategic Assessment vol15, N°4-usa january, 2013, p128.

² - أسماء بلحهم: الدور الأمني لروسيا في سوريا بعد ثورات الربيع العربي، رسالة ماجستير تخصص دراسات أمنية واستراتيجية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2015-2016، ص34.

³ Igor Delance: "Le partenariat stratégique russo-syrien: la clef du disposity naval russe en méditerranée, fondation por la recherche stratégique N°6, Ukraine Février 2013, p3.

الثقل فكانت روسيا وروسيا البيضاء وأوكرانيا مع حدود متغيرة دوما اتساعا وانكماشاً، وبذلك فندت الإمبراطورية الروسية فرضية أن التوسع والقوة السياسية يحتاجان دوماً إلى اقتصاد قوي.¹

المطلب الأول

العقيدة النظامية الروسية

مع وصول الرئيس فلاديمير بوتين إلى الحكم عام 2000 سعى إلى تغيير الأوضاع الروسية داخليا وخارجيا والبحث عن آليات استعادة القوة الروسية وتأثيرها في النظام الدولي، حيث تحسن الوضع الاقتصادي كثيرا ونتج عنه استقلالية في القرار الروسي وإعادة هيكلة الداخل وفق ما يتلاءم مع الأوضاع الدولية واستنادا إلى التاريخ والمكانة التي تمتلكها روسيا لا كورث للاتحاد السوفياتي بل كقوة عظمى يمكنها أن تكون مرة أخرى منافسا للولايات المتحدة الأمريكية.

ولقد كان جليا أن فوز بوتين في ولايته الأولى والثانية ثم فوز مدفيدف وعودة بوتين إلى الحكم يبرز ظهور توجهات جديدة في السياسة الخارجية الروسية مختلفة تماما عن السابق خاصة مع تراجع العامل الأيديولوجي الموجه لها والعمل على أساس ما سمي بمبدأ بوتين أو العقيدة النظامية والذي يعني ضرورة استعادة الدور الروسي في النظام الدولي على كافة الأصعدة وفق ما يتناسب والحفاظ على المصالح القومية الروسية في الحوار القريب والبعيد، أقر الكثيرون أن هذا المبدأ يعد سعيا لإيجاد طريق ثالث في العلاقات الدولية لا يسعى للاندماج مع الغرب وفي الوقت نفسه لا يسعى للمواجهة.

لقد تعمق التوجه الأوراسي في السياسة الخارجية الروسية من خلال تكريس دور في عالم متعدد الأقطاب وليس أحادي القطبية خاضع لثقافة غربية معولمة فحسبهم النموذج الغربي في مأزق تاريخي وعلى روسيا أن تلعب الدور الذي يمليه عليها نموذجها الحضاري الذي يتميز بتاريخ عريق وموقع جغرافي هام وثقافة متنوعة.²

أسس العقيدة النظامية:

لقد شهدت روسيا بعد وصول بوتين إلى الحكم تحولات عميقة في مقومات القوة الكلية لاستيعابها درس انهيار الاتحاد السوفياتي ويبرز ذلك في ثلاث زوايا: أولاً أن سبب الانهيار جاء نتيجة صراع الأفكار داخله، مما يؤكد على أهمية الأفكار في تفاعلات العلاقات الدولية، وثانياً أن ميكانيزم

¹ - وليام نصار: روسيا والنظام الدولي، المجلة العربية للعلوم السياسية، ع20، 2008، بيروت، ص 34.

² - Elena morenkova parrier principes fondamentaux de la pensée stratégique Russe, op.cit, p33.

الهيمنة الأمريكية بعد نهاية الحرب الباردة لم يرتبط بالتطورات المتعاضمة للقوة الأمريكية بمعناها المادي عسكري واقتصادي بل أيضا من خلال جاذبية أيديولوجية العولمة التي تبنتها في سياستها الخارجية لجذب الشعوب الأخرى دون عنف وهذا ما حصل، خاصة أن هذه العولمة قائمة على الديمقراطية وحقوق الإنسان، في حين رأت روسيا أن إعادة إحياء الأيديولوجية الاشتراكية لن يجذب الشعوب الأخرى، لأن أيديولوجيا العولمة الغربية قد مسح الأفكار الاشتراكية لدى الشعوب الأخرى، ثالثا السعي إلى تطوير عقيدة فكرية تسمح لها باختراق المجتمعات الغربية في حد ذاتها، ولأجل تحقيق ذلك سعى القادة الروس إلى تطوير عقيدة نظامية تقوم على المرتكزات التالية:¹

1- أولوية الاستقرار على الديمقراطية: أي جعل القيمة الأساسية تدعيم الاستقرار داخل الدول وليس تأسيس الديمقراطية كما تدعو له أيديولوجية العولمة، ويعود السبب إلى آثار الموجة الحالية من التحول الديمقراطي التي أنتجت الفوضى أكثر من الاستقرار في العديد من دول العالم خاصة ثورات الربيع العربي.

2- معاداة الانفتاح الفكري غير المحدود: ونقصه به أن الآثار السلبية للانفتاح الفكري غير الحدود هو أحد الخصائص الفكرية للعولمة والتي بدأت تسير في الاتجاه المعاكس، فالإشكالية التي كانت تطرح سابقا هي مدى تأثير العولمة الثقافية الغربية على الثقافات الأخرى، لكن الوضع الحالي حسب العقيدة النظامية الروسية يبرز أن الوضع الثقافي الغربي أصبح يعاني من تغلغل ثقافات دخيلة مثل الثقافة الإسلامية نتج عنها العديد من المشكلات وعلى مستويات مختلفة سياسية، أمنية، اجتماعية وحتى ثقافية ودينية.

3- الانحياز الأيديولوجي للقانون الدولي: ترى العقيدة النظامية الروسية أن أيديولوجية العولمة تتخذ موقفا سلبيا من القانون الدولي، على اعتبار أن هذا الأخير يمثل آليات بطيئة لا تتوافق مع التغييرات السريعة التي يشهدها العالم رغم الأبعاد الإنسانية للقانون، كما يرى أن حل المشكلات العالمية يجب أن يتم على أساس التضامن الدولي حول العقيدة الليبرالية السائدة وليس حول نصوص القانون الدولي وهو ما يجعله منحازا إلى طرف دون الأطراف الأخرى.

ويؤكد سيرغي لافروف أن عقدة النصر التي اتصفت بها أمريكا بعد نهاية الحرب الباردة ليست مجرد مشكلة نفسانية، فهي تتجلى في شكل متزايد في الجوانب العملية للسياسة الدولية، حيث أن

¹ - بلخيرات حوسين: مستقل النظام الدولي رؤية استشرافية بنائية، دراسات سياسية، المعهد المصري للدراسات، 2017/02/06، ص 8-9

أساليب حل المشاكل الدولية يستند على الجدوى السياسية بالمفهوم الأمريكي وليس المبادئ العامة للقانون الدولي.

4- إعادة الاعتبار للنزعة الحمائية في الاقتصاد الدولي: يرى أصحاب العقيدة النظامية أن العولمة الاقتصادية من خلال الاعتماد المتبادل تجعل بعض الدول تتحمل أوضاعا اقتصادية سيئة للدول الأخرى هي في غنى عنها وغير ملزمة لتحملها ويدللون على كلامهم بانسحاب بريطانيا من الاتحاد الأوروبي فالاقتصاد البريطاني القوي جعله في غنى من الارتباط باقتصاديات دول أوروبية تعاني من الأزمات البنوية والاقتصادية مثل إسبانيا.

وبالتالي فإن أصحاب العقيدة النظامية الروسية يرون أن بنية النظام الدولي الثقافية التي تسيطر عليها أيديولوجيا نظام العولمة الغربي هي المسؤولة عن انتشار الفوضى في العلاقات الدولية بشكل كبير.¹

المطلب الثاني

أثر العقيدة النظامية على السياسة الخارجية الروسية اتجاه الأزمة السورية

تقوم السياسة الخارجية الروسية اتجاه الأزمة السورية على منطق تحميل الغرب بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية المسؤولية بسبب اقتناعها أن تدخل هذه الأخيرة في الشؤون الداخلية للدول على أساس العولمة الليبرالية ونشر الديمقراطية وحقوق الإنسان لم ينتج عنه كما روج له إرساء الديمقراطية بل زعزعت الاستقرار الداخلي للدول وإدخال الكثير منها في حروب أهلية وأزمات داخلية مثلما حدث في سوريا، وقد انتهج بوتين في ظل العقيدة النظامية سياسة براغماتية تعي جيدا المواقع الملائمة والأدوار التي يجب على روسيا أن تؤديها في سوريا مع إعطاء الأولوية للمصالح القومية الروسية، بالإضافة إلى تأكيدها على رفض السعي الأمريكي للتغلغل في الجوار الشرق أوسط الذي يهدد المصالح الروسية.

والمتتبع للسياسة الخارجية الروسية في المنطقة يرى أنها تقوم على مقارنة مزدوجة القيم إزاء القضايا المختلفة مع القيام بمضاربات على صعيد إدارة علاقاتها الخارجية واستغلال أوضاع عدم الاستقرار في سوريا لتحريك الهيمنة الأمريكية ومنافستها من خلال مناورة اللاعبين المحليين والإقليميين ومقايضتهم، وقد عرفت روسيا كيف تستغل جيدا الاستياء الكبير ضد الولايات المتحدة الأمريكية

¹ - بلخيرات حوسين، مرجع سابق، ص ص 10-11.

من خلال استغلال الوسائل والأفضليات النسبية المتوفرة لديها بما فيها الترسانة النووية وعضويتها في مجلس الأمن وفعالية دبلوماسيتها الدولية في إدارة الأزمة السورية وفق رؤيتها العامة.¹

يرى القادة الروس من خلال الأزمة السورية أن انبثاق أي نظام دولي يرتبط غالباً بحدوث مفصلية تحمل في رحمها ملامحه والقوى الصاعدة فيه وتهيئ الانتقال بشكل حاسم من وضع عالمي إلى آخر، وهذا ما يفسر تشدد الموقف الروسي وتدخله العسكري المباشر في إدارة الأزمة السورية خاصة مع انتهاء الصراع المذهبي الأيديولوجي، فكل القوى الصاعدة اقتصادياً والمهيأة للتنافس مع الولايات المتحدة الأمريكية ملتزمة باقتصاد السوق والديمقراطية وحقوق الإنسان، وهو ما تنظر إليه روسيا بعين الحذر والشك.²

وبخصوص سوريا يرى الروس وفق هذه العقيدة أنها مجرد حالة أخرى يستغل فيها الغرب نفوذه في إدارة عملية تغيير النظام السوري للحفاظ على النظام الدولي القائم وفق ما حصل في العراق وليبيا وتبدو روسيا في المقابل في مقاربتها الرسمية للشأن السوري كأنها حاملة عهد معاهدة وستفاليا وتقدير سيادة الدولة الأمة، غير أن المتتبع للسياسة الروسية يرى تناقض لأنه في التكتيك الروسي نجد السعي إلى تشجيع الأجسام الغير وستفالية من جماعات وفصائل مسلحة على التطور في حروب طويلة الأمد بالإضافة إلى سعيها للتخلص من الحدود القائمة ومن سيادة الدولة السورية للحفاظ على مصالحها من خلال تطبيق نموذج الحرب الغير خطية في سوريا والتي تعني خلق حرب بدائية بين أمتين أو ضمن تحالف واحد من المقاتلين أي حرب الجميع ضد الجميع، ومن جهة أخرى سعت إلى إقامة تحالف مع الصين وإيران لإبقاء النظام السوري لأجل إحياء القطبية السياسية في المجتمع الدولي.³

ويسعى بوتين إلى إقامة تحالف دولي جديد في المنطقة ضد الإرهاب يجمع موسكو، طهران، دمشق وحزب الله لمواجهة التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، ويعتبر لجوء روسيا إلى الشرعية القانونية من خلال دبلوماسيتها الفعالة لإدارة الأزمة السورية محاكاة للشرعية الغربية ومحاولة للالتفاف حولها في محاولة لإقامة نظام عالمي وتعدد الأقطاب وللمساعدة في تجنبها الانتقادات الموجهة لها لانتهاكها للمعايير الدولية وحقوق الإنسان بسبب المجازر المرتكبة ضد الشعب السوري

1 - تشيفي ماغين: روسيا في الشرق الأوسط سياسة في الامتحان، معهد دراسات الأمن القومي الإسرائيلي، جوان 2012، ص 4-5.

2 - أيمن طلال يوسف: روسيا البوتينية بين الأوتوقراطية الداخلية والأولويات الجيوبولتيكية الخارجية، مجلة المستقبل العربي، ع358، ديسمبر 2008، ص87.

3 - سهام فتحي سليمان أبو مصطفى: الأزمة السورية في ظل تحول توازنات القوى الإقليمية والدولية 2011/2013، رسالة ماجستير، تخصص دراسات الشرق، جامعة الأزهر، غزة ص131.

فحسب العقيدة النظامية شرعية حكومة الأسد مستمدة من القانون الدولي وليس من شرعية الديمقراطية الغربية المدعّمة للمعارضة.¹

لقد ساهم التدخل العسكري الروسي في سوريا المستند على العقيدة النظامية في ضمان عودة موسكو أكثر قوة وفعالية على الساحة الدولية، حيث بعث الروس برسالة إلى الغرب مفادها أن روسيا ستقف في وجه أي مسعى للإطاحة بالأنظمة الموالية لها ليس فقط في الشرق الأوسط بل في أي مكان يمثل مصلحه لها

ولقد وصف المحلل نيكولاس فنتز تدخل روسيا في سوريا دون موافقة أممية بقوله (أن زمن ضبط النفس قد ولى وعادت القوى العالمية مرة أخرى للتسابق من اجل بسط نفوذها في العالم، نحن شهداء على حرب تقودها روسيا للسيطرة على منطقته الإقليمية كامله وقد شرعت في هذه الخطوة منذ بداية الحرب العالمية الثانية) وأكد أيضا أن الانتهاك الروسي لميثاق الأمم المتحدة يثبت أن فكرة توازن القوى العالمية أصبحت من الماضي.²

وبالتالي فان سقوط سوريا سيكون أكبر تهديد لروسيا في سعيها لتغيير النظام العالمي فالأزمة السورية ليست مرتبطة بدمقرطة المجتمع السوري ولا بحقوق الإنسان كما تتحجج به المنظومة الغربية بل هو حسب الإدراك الروسي سعي لتكريس الهيمنة الأمريكية وللحفاظ على نظام أحادي القطبية في مقابل عالم يمكن أن يسمح لدول كثيرة مثل روسيا أن تحقق فيه مزيدا من المشاركة في إدارة الشؤون الدولية.

فالصورة الجيوسياسية للنظام العالمي الجديد تمر حتما من سوريا وبالتالي فمصير روسيا متوقف على مآلات حسم الأزمة السورية، فالرئيس فلاديمير بوتين يسير على خطى كاترين الثانية التي كانت تقول أن دمشق تمسك مفتاح البيت الروسي، وهذا ما يؤكد تصريجه أن عصر جديد لروسيا قد بدا في تنافسها مع الولايات المتحدة الأمريكية ولكنه يمر من سوريا وربط مباشرة بين عودة روسيا للساحة الدولية وموقفها الحالي من الأزمة وهذا ما يؤكد المحلل رسلان بوكوف بقوله (من الخطأ الفاحش أن نظن أن روسيا تدعم دمشق من أجل بيع الأسلحة هذا خروج كامل عن الموضوع).

¹ - مازن عزي: التدخل الروسي في سوريا والجيوسياسية الأوراسية، مجلة الجمهورية بتاريخ 23 ماي 2016 على الموقع:

<http://www.aljumphuriya.net/35028>

² - مجهول: نظام عالمي جديد سقوط حلب كتب نهاية النظام القديم ورسم ملامح مرحلة تقودها روسيا وايران، بتاريخ 2017/01/13 على الموقع

<http://m.huffpost.com/ar/entry/13932160>.

إن المتتبع للسياسة الروسية يرى أنها تعتمد على ما سماه ألكسندر دوغين النظرية السياسية الرابعة والتي تعتمد على رؤية سامية تعم الفضاء الاوراسي الواسع والسعي إلى إحداث تغيير عالمي على أسس أخلاقية جديدة لذلك دعا إلى التعامل مع الازمة السورية وفق منظور جيوبولتيكي فدمشق تعد العاصمة الوحيدة في الشرق الأوسط التي يمكن الاعتماد عليها لتحقيق هذا المشروع الاوراسي.¹

ولذلك يمكن القول أن العقيدة النظامية الروسية ساهمت بشكل كبير في بلورة الموقف الروسي اتجاه الأزمة السورية ونقلها من موقع المتفرج الذي يخطب ود الغرب إلى لاعب دولي اثبت تأثيره في الساحة الدولية والمترحم في شل مجلس الأمن باستعمال حق الفيتو وتعطيل الشرعية الأممية وربط تحالفات مهمه لكسر طوق الهيمنة الأمريكية المفروض على منطقة الشرق الأوسط ففي الوعي الروسي خاصة صناع القرار تعتبر الأزمة السورية نقطة تحول مفصلي في تاريخ العلاقات الدولية وشكل النظام الدولي ونتيجتها ستحسم الاضطراب القائم حول تصنيف النظام الدولي فإما تصبح روسيا فاعل دولي مهم في عالم متعدد الأقطاب بعيدا عن التحيز الحضاري الغربي والهيمنة الأمريكية وإما تعود روسيا دولة إقليمية تتخبط بمشاكلها الداخلية وبتهديدات الجوار الاوراسي الذي رسمت سياستها الخارجية علي اتساع مداه .

ولقد ساهمت ثورات الربيع العربي في تدعيم سعي روسيا لاستعادة مكانتها الدولية ورغبتها في استرجاع مناطق نفوذها القديمة وبالتالي العودة إلى جو المنافسة وإنهاء حاله النظام الأحادي القطبية بخلق عالم متعدد الأقطاب تكون هي طرفا فيه ولذلك كان موقفها حازما اتجاه الأزمة السورية التي يعتبرها القادة الروس مفتاح الشرق الأوسط واهم دعامة لتحقيق حلم روسيا الاوراسية.

إن الاعتماد في تفسير السلوك الروسي اتجاه الأزمة السورية على اعتبارات مادية سيكون قاصرا على أساس أن الخسائر اكبر من التكاليف لذلك وجب التعامل مع الموقف الروسي من خلال العقيدة النظامية المحركة للسياسة الخارجية والتي ترى انه حان الوقت لتتغير قواعد اللعبة في النظام الدولي والحد من الهيمنة الأمريكية من خلال مزاحمتها في مناطق النفوذ التقليدية وبناء قطب معاد لها من دول راعبه في عالم متعدد الأقطاب مع رفض الانحياز الغربي في القانون الدولي ومؤسسات المجتمع الدولي بالإضافة إلى رفضها للعملة الغربية التي تفرض نفسها بالقوة من خلال التدخل الإنساني وعدم

¹ - عقيل الشيخ حسين: النظام العالمي الجديد يبدأ من دمشق، أكتوبر 2015 على

الموقع <http://www.alahednews.com.lb/116293>.

احترام استقلاليه الدول وفق منظور حماية حقوق الإنسان ونشر الديمقراطية فروسيا تعتمد على فكرة أن الاستقرار والشرعية أولى من الديمقراطية

ووفقا لما سبق يمكن تفهم تعقد الأزمة السورية وإصرار روسيا على موقفها برفض أي تدخل خارجي يتخلص من النظام السوري الحليف لها واعتباره خط الدفاع الأخير في محاولتها للعودة من بعيد وتغيير النظام العالمي إلى عالم متعدد القطبية مع مراجعه اثر الثقافة والقوة النعمة كأحد دعائم المشروع الأوراسي وتحقيقا لأهداف العقيدة النظامية الروسية من خلال الإدراك الروسي للارتباك وعدم الرغبة في حزم الموقف من قبل الولايات المتحدة الأمريكية بسبب فشل التجارب السابقة في أفغانستان والعراق والتي كان نتيجتها أحداث 11 سبتمبر، لذلك فان مفاتيح إنهاء الأزمة التي بدأت كمظاهرات سلمية وانتهت إلى اعقد ازمه بالتاريخ الحديث لتداخل الفواعل المحلي والإقليمي والدولي وغياب أرضية توافق مشتركة ستكون بيد الفاعلين الدوليين المهيمنين علي النظام روسيا والولايات المتحدة من خلال تحديد أرضية حوار وسقف للمفاوضات وفق ما يخدم مصالح كلا الطرفين.

خاتمة

خاتمة

في ختامنا هذا يمكننا القول أن السياسة الخارجية لأي دولة ما هي إلا تفاعل للعديد من المحددات الداخلية والخارجية والتي يصعب كثيرا فصلها في ظل تقلص الفجوة بين ما هو داخلي وخارجي وفي ظل كثرة الفواعل الفوق والتحت قومية وبالتالي فإن أي تغيير في أحد هذه المحددات يؤثر بالضرورة على السياسة الخارجية لأي دولة، دون إن ننسي موقعها وفعاليتها في النسق الدولي الذي يضع حدود وضوابط على السياسة الخارجية للفواعل الدولية.

ولذلك كان الخلاف النظري حول تفسير السلوكيات الخارجية للدول متواصلا اعتمادا على وحدات التحليل التي قامت عليها كل نظرية من النظريات المهمة بالسياسة الخارجية (العقلانية ووحداية الدولة القومية، التعاون والمؤسسات الدولية، الهوية والبنى المجتمعية)، والتي سعت إلى معرفة كيفية تفاعل المحددات السابقة في إطار النسق الدولي والبيئة النفسية لصانع القرار

وتعد روسيا من الدول التي حظيت سياستها الخارجية بالكثير من الاهتمام والدراسات بسبب أنها شكلت قطبا دوليا مؤثرا في الساحة الدولية وأيضا لأهمية التغيرات الحاصلة في سياستها الخارجية والتي أثرت على النسق الدولي، حيث شهدت بعد نهاية الحرب الباردة وسقوط الاتحاد السوفياتي أزمة انتقال ديمقراطي حادة بسبب عدم القدرة على التعامل مع الوضع الجديد بسبب التدهور الاقتصادي الكبير والفساد الإداري الناتج عن استنزافات الحرب الباردة للناتج القومي وتغلغل الجيش في كل القطاعات والتخبط السياسي حول توجهات روسيا الجديدة، بالإضافة إلى التغيير المفاجئ الذي حصل في هيكل النسق الدولي المصاحبة لانهاء الثنائية القطبية والاستقطاب الأيديولوجي والذي كرس الهيمنة الأمريكية في عالم أحادي القطبية.

بالإضافة إلى أن العولمة وما نتج عنها من موجات تحول قد أثرت سلبا على روسيا بفقد العديد من مناطق نفوذها التقليدية وهذا ما جعلها تختار التوجه الغربي كاستراتيجية للسياسة الخارجية في هذه المرحلة من اجل كسب الدعم الغربي لإنعاش الاقتصاد الروسي المتهالك وأيضا لتجنب أي مواجهة مع الغرب قد تكون خاسره ونتيجتها سلبية لروسيا الفتية التي ورثت وضعها منهارا وغير مستقر بسبب الاعتبارات السابقة

غير وصول فلاديمير بوتين إلى هرم السلطة في روسيا الوضع فقد استفاد من حاله الانتعاش الاقتصادي والاستقرار الداخلي الذي فرضه بقية من حديد، حيث سعى إلى مراجعه التوجهات

الكبرى للسياسة الخارجية واستعادة النفوذ الدولي بالاستفادة من الوضع الداخلي وما ورثته روسيا عن الاتحاد السوفياتي الممثل في مقعد بمجلس الأمن يخولها كسب التأثير السياسي من جهة ومن جهة أخرى الترسانة النووية التي استعملتها روسيا كورقة ضغط للمقايضة والتفاوض مع الغرب الذي تعامل مع روسيا بإذلال حسب راي بوتين وقد حان الوقت لتصحيح الأمور.

سمحت أحداث 11 سبتمبر المفاجئة لروسيا بهامش حركة كبير في ظل الاستراتيجية الدولية لمكافحة الإرهاب فعرضت دعمها لأمريكا وبررت استعمالها المفرط للقوة في القرم وأوكرانيا بمواجهة التطرف وحماية حدودها وجوارها القريب، وذلك ما سمح لها باستعادة الكثير من مناطق النفوذ وتوقيف التمدد الأمريكي بالعمق الروسي الذي استمر منذ نهاية الحرب الباردة، ثم جاءت أحداث الحراك العربي لتمثل محطة اختبار حقيقية للتغيرات التي مست السياسة الخارجية الروسية في ظل حكم بوتين فكانت ردة الفعل الأولى مرتبكة ومحدودة على أساس أن هذه الثورات هي امتداد للمؤامرة الغربية الموجهة ضد سعي روسيا لاستعادة مكانتها ومطالبتها بتغيير الأحادية القطبية .

نظرت روسيا بعين الريبة إلى الحراك العربي واعتبرته حجة أخرى للتدخل بسيادة الدول وفق مبدأ الديمقراطية ونشر حقوق الإنسان التي يدعي بها الغرب في دعمه للمعارضة ولم تنسى درس ليبيا الذي نتج عنه فقدانها لحليف مهم هو نظام القذافي، حيث رات في تدخل حلف الناتو العسكري عدوانا على الشرعية وسيادة الدولة الليبية واتهمت روسيا الغرب وعلى رأسهم أمريكا أنها باتباعها سياسة نشر الديمقراطية أدخلت منطقة الشرق الأوسط برمتها في حالة من الفوضى وللاستقرار.

غير أن تغيير الموقف الروسي اتجاه الأزمة السورية وانتقالها من الارتباك إلى التدخل الحازم وضع العديد من التساؤلات حول الدوافع والأهداف من حماية نظام بشار الأسد في ظل شبه اتفاق دولي على انه أضر بدولته وشعبه وفقد شرعيته، لقد أصبحت روسيا الحليف والداعم الأول والمتحدث باسم النظام السوري وفرضت وجودها كأهم طرف في حل الأزمة السورية برفضها لأي تدخل أجنبي وتفضيلها للحل السلمي داخل حدود سوريا ويعود سبب التغيير إلى العقيدة النظامية الجديدة التي أقرها بوتين والتي ترى أن الوقت حان لإعادة النظر في شكل ومؤسسات وآليات النظام الدولي من خلال الحفاظ على سيادة الدول واستقرارها في مقابل نشر الديمقراطية التي سببت الفوضى والحروب، كما أقرت العقيدة الجديدة أن القانون الدولي المنحاز للهيمنة الغربية سبب آخر لحالة اللااستقرار في العالم وبالمنطقة، بالإضافة إلى التأكيد على أن العولمة ساهمت بشكل كبير في تكريس الهيمنة الأمريكية والأحادية القطبية.

لا يمكن القول أن المصالح المادية وحدها كانت السبب في صرامه الموقف الروسي ودفعه إلى نقض أي قرار أممي ضد النظام السوري لأن الأمر يتعدى مجرد مصالح يمكن تعويضها أو مقايضتها بطرق أخرى في ظل الارتباك الأمريكي والغربي في تعامله مع الأزمة، الأمر يعود إلى ادراك صانع القرار الروسي أن الأزمة السورية آخر فرصة لعودة روسيا إلى النظام الدولي بقوه وكقوى قطبيه فاعله من خلال بناء علاقات مع قوى إقليمية صاعدة مثل الصين، وبالتالي فان شكل النظام الدولي وموقع روسيا فيه يعتمد أساسا على طريقة إنهاء الأزمة السورية لذلك وصل التدخل الروسي فيها إلى حد التدخل العسكري

وختاما يمكن القول أن الأزمة السورية قد أبانت عن خلل كبير في استقرار النظام الدولي من خلال سعي العديد من القوى التصحيحية الراغبة في عالم متعدد الأقطاب كما أبرزت الأزمة أن منطقة الشرق الأوسط رغم كل شيء ستبقى منطقته استقطاب وتنافس دولي وان حسم شكل النظام الدولي يمر منها ، بالإضافة إلى التأكيد على درجة البراغماتية والتغيير الحاصل في توجهات السياسة الخارجية الروسية التي جعلت من الأزمة محطة مفصلية في تاريخها وتاريخ النظام الدولي وبالتالي ربما سنشهد الكثير من التطورات والعلاقات غير التقليدية في المنطقة من اجل كسب المعركة التنافسية بين القوى الإقليمية والدولية خاصة مع تعنت الموقف الروسي و صمود النظام السوري وغياب الرؤية العربية الموحدة لحل الأزمة السورية التي تحولت إلى اعقد أزمة إنسانية عرفها تاريخ العلاقات الدولية بعد نهاية الحرب الباردة

قائمة المراجع

المراجع

1-الكتب:

1. أحمد النعيمي: السياسة الخارجية: ط1، دار زهران للنشر والتوزيع: الأردن، 2010.
2. آرثر ايرك ابل بوم: "الثقافة والهوية الشرعية"، في جوزيف ناي وجون دوناھيو: الحكم في عالم يتجه نحو العولمة تعريب محمد شريف الطرح الرياض مكتبة العبيكان، 2002.
3. إسماعيل صبري مقلد: السياسة الخارجية الأصول النظرية والتطبيقات العلمية، ط1، المكتبة الأكاديمية، مصر، 2013.
4. المدني توفيق، يوسف الشويري وآخرون: الربيع العربي إلى أين، أفق جديد للتغيير الديمقراطي، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، 2011.
5. بيتر تيلور، كولن فلنت: الجغرافيا السياسية لعالمنا المعاصر، المجلس الوطني للثقافة، الكويت، 2002.
6. جمال واكيم: صراع القوى الكبرى على سوريا الأبعاد الجيوسياسية لأزمة 2011، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 2013.
7. جهاد عودة: النظام الدولي نظريات وإشكاليات: القاهرة، دار الهدى، 2003.
8. حسين بوقارة: السياسة الخارجية دراسة في عناصر التشخيص والاتجاهات النظرية التحليلي، دار همة، الجزائر، 2012.
9. زايد عبيد الله مصباح: السياسة الخارجية، ط2، طرابلس، دار التالة، 1999.
10. زيادة رضوان: السلطة والانتخابات في سوريا، رياض الريس للكتب، ط1، سوريا.
11. سمير أمين وآخرون: العولمة والنظام الدولي الجديد، منشورات دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2004.
12. شريف شعبان مبروك: روسيا في المنطقة العربية طموح استراتيجي ومصالح جيوسياسية، مصر.
13. صلاح أحمد زكي: النظام العربي ونظام الشرق الأوسط، دار العالم الثالث، القاهرة، 1995.

14. طه عبد العليم: روسيا والجمهوريات الاسلامية المستقلة ودورها الدولي الجديد في برهان غليون وآخرون، المتغيرات الدولية والأدوار الاقليمية الجديدة، الأردن، مؤسسة عبد الحميد شومان، ط1، 2005.
15. عبد الناصر جندلي: التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية. ط1. دار الخلدونية للنشر والتوزيع الجزائر، 2007.
16. فاروق عمر العمر: صناعة القرار والراي العام، دار النشر والتوزيع، القاهرة.
17. فريد زكرياء: من النور إلى الثورة، الجذور الفريدة لدول أمريكا العالمي القاهرة، شركة الأهرام للتوجيه والنشر: 1990.
18. لويد جونسون: تفسير السياسة الخارجية، ترجمة محمد بن أحمد مفتي، محمد السيد سليم، الرياض، عمادة شؤون المكتبات، جامعة الملك سعود، 1989.
19. محمد السيد سليم: تحليل السياسة الخارجية، ط1، مكتبة النهضة العربية، القاهرة، 1998.
20. محمد السيد سليم: تحليل السياسة الخارجية، ط2، دار الجيل، بيروت، 2001.
21. محمد طه بدوي: مدخل إلى علم العلاقات الدولية، بيروت، دار النهضة.
22. محمد نصر مهنا: مدخل إلى علم العلاقات الدولية في عالم متغير، الإسكندرية، المكتبة الجامعية، 1998.
23. مروان قبلان: روسيا والتغيرات الجيوستراتيجية في الوطن العربي في أحمد سعيد نوفل وآخرون: التداعيات الجيوستراتيجية للثورات العربية، المركز العربي للأبحاث والدراسات، بيروت، 2014.
24. ممدود محمود مصطفى منصور: الصراع الأمريكي السوفياتي في الشرق الأوسط، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1995.
25. ناصيف يوسف حتى: النظرية في العلاقات الدولية، دار الكتاب العربي، لبنان 1995.
26. نومكن فيتالي: العلاقات الروسية مع أوروبا والولايات المتحدة، انعكاسات على الأمن العالمي: ط1، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، 2006.
27. هانس بيترمانوهاوارد شومان: فخ العولمة، المجلس الوطني للثقافة، الكويت، 1998.

2-الدوريات والمجلات:

1. أحمد النوري النعيمي: البنوية العصرية في العلاقات الدولية، النظريات، مجلة العلوم السياسية، العدد 46.
2. أحمد دياب: روسيا والغرب، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد 149، يونيو 2002.
3. أحمد عارف الكفارنة: العوامل المؤثرة في اتخاذ القرار في السياسة الخارجية، مجلة الدراسات الدولية، العدد 42.
4. إسكندر عمر: سورية أزمة نظام وثورة شعب، مركز أمية للبحوث والدراسات، الوحدة العربية.
5. أيمن طلال يوسف: روسيا البوتينية بين الأوتوقراطية الداخلية والأولويات الجيوبوليتيكية الخارجية، مجلة المستقبل العربي، ع358، ديسمبر 2008.
6. بكر علي: بؤرة جهادية جديدة، دور التنظيمات المسلحة في أزمة سوريا، السياسة الدولية، القاهرة، العدد 190، أكتوبر 2012.
7. بلخيرات حوسين: مستقل النظام الدولي رؤية استشرافية بنائية، دراسات سياسية، المعهد المصري للدراسات، 2017/02/06.
8. تشارلز ليتسرر: الأزمة مستمرة تحليل المشهد العسكري في سوريا، مركز بو كنجر، الدوحة، ماي 2014.
9. تشيفي ماغين: روسيا في الشرق الأوسط سياسة في الامتحان، معهد دراسات الأمن القومي الإسرائيلي، جوان 2012، 2014.
10. خالد المصري: النظرية البنائية في العلاقات الدولية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 30 العدد 02، 2014.
11. خالد ممدوح العزي، روسيا والطاقة الجديدة في البحر المتوسط المصالح فوق كل اعتبار، صحيفة المستقبل العربي، العدد 21، 4694، ماي 2013.
12. خالد وليد محمود: الأزمة السورية قراءة في مواقف الدول العربية المجاورة، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسة، قطر، 2013.

13. سهيل فرح: الجيوپولتيك الروسي ملامح القوة والضعف، شؤون الأوسط، مركز الدراسات الاستراتيجية، بيروت، العدد 12، خريف 2003.
14. شذى زكي حسن: حلف شمال الأطلسي والتوازنات الإقليمية في الشرق الأوسط، دراسة في الأزمة السورية، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد 45.
15. عاطف عصمت عبد الحميد: روسيا والعرب أوان البراغماتية ونهاية الأيديولوجية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، معهد الدوحة، أكتوبر 2011.
16. عبد العزيز مهدي الراوي: توجهات السياسة الخارجية الروسية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، سلسلة دراسات دولية، العدد 35.
17. علي أزيد أحمد وآخرون: خلفيات الثورة السورية، دراسات سورية، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسة، بيروت، لبنان.
18. فيوذر لوكيا نوف: التدخل الروسي في سوريا ضد داعش ومع إسرائيل، صحيفة الحياة اللندنية، 16 سبتمبر 2015.
19. قبلان مروان: العلاقات السعودية الأمريكية انفرط عقد التحالف أم إعادة تعريفه، مجلة السياسات العربية، العدد 06، جانفي 2014.
20. ماسية محمد مدني: التدخل الروسي في الأزمة السورية، مجلة كلية الاقتصاد العلمية، جامعة النيلين، العدد 40.
21. مايكل هدلسون: تحولات جيوسياسية، صعود آسيوي وتراجع أمريكي في الشرق الأوسط المستقبلي العربي، العدد 314، 2013.
22. محمد السيد سليم، التحولات الكبرى في السياسة الخارجية الروسية، مجلة السياسة الدولية، العدد 170، أكتوبر 2007، المجلد 42.
23. وليام نصار: روسيا والنظام الدولي، المجلة العربية للعلوم السياسية، ع20، بيروت، 2008.

رسائل التخرج:

1. أسماء بلجهم: الدور الأمني لروسيا في سوريا بعد ثورات الربيع العربي، رسالة ماجستير، تخصص دراسات أمنية واستراتيجية، جامعة ورقلة، 2015-2016.

2. أكرم محسن كساب: الأبعاد الدولية والإقليمية للعلاقات الروسية السورية (2000-2012)، رسالة ماجستير، كلية الآداب والعلوم السياسية، جامعة غزة، 2013-2014.
3. العطري ميلود: الإطار المفهوماتي والنظري للسياسة الخارجية، جامعة باتنة، 2006-2007.
4. العمري منير: الاستمرارية والتغيير في السياسة الخارجية الجزائرية بعد فترة الأزمة الأمنية، 2013/1999، رسالة ماستر في العلوم السياسية تخصص تحليل السياسة الخارجية، جامعة الجلفة، 2014/2013.
5. الملحم بسام محمد: السياسة الخارجية الروسية اتجاه منطقة الشرق الأوسط بعد عام 2000، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية، جامعة دمشق، سوريا، 2014.
6. بالمكاحل إبراهيم: تأثير تحولات ومتغيرات البيئة الداخلية على السياسة الخارجية الروسية نحو الاتحاد الأوروبي بعد الحرب الباردة، مذكرة ماجستير، علاقات دولية، جامعة باتنة، 2009.
7. بو الريب محمد الصالح: سياسة روسيا الاتحادية في الشرق الأوسط، رسالة ماجستير تخصص علاقات دولية، جامعة الجزائر، 2008-2009.
8. بوناب خولة: تأثير البعد الطاقوي للسياسة الخارجية الروسية اتجاه الاتحاد الأوروبي، رسالة ماجستير، تخصص السياسة المقارنة، جامعة المسيلة، 2016.
9. حبيبة زلاقي: تأثير التحولات الدولية لما بعد الحرب الباردة على السياسة الخارجية الإيرانية، مذكرة ماجستير، جامعته باتنة، 2010.
10. حمدوش رياض، تأثير السياسة الخارجية الأمريكية على عملية صنع القرار في الاتحاد الأوروبي بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، رسالة دكتوراه تخصص علاقات دولية، قسنطينة.
11. دالع وهيبة: دور العوامل الخارجية في السياسة الخارجية الجزائرية، 2006-1999، رسالة ماجستير في العلاقات الدولية، 2007-2008.
12. رابح زاغوني: الحوار العقلاني، المعيار في تحليل السياسة الخارجية دراسة امبريقية في خيارات السياسة العربية لفرنسا، رسالة دكتوراه في تخصص العلاقات الدولية، جامعة باتنة، 2014-2015.

13. رابح زغوني: تفسير السياسة الخارجية الفرنسية اتجاه العراق منذ حرب الخليج الثانية، فحص المقترحات النظرية، رسالة ماجستير، جامعة باتنة، 2007-2008.
14. سهام فتحي سليمان أبو مصطفى: الأزمة السورية في ظل تحول التوازنات الإقليمية والدولية ما بين 2011 و 2013، رسالة ماجستير، تخصص دراسات الشرق الأوسط، جامعة الأزهر، غزة، 2015.
15. شكلاط وسام، الاستراتيجية في عهد بوتين من 2000 إلى 2014 دراسة حالة جنوب المتوسط: رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، تخصص متوسطة ومغربية، 2016.
16. عامر عبد الفتاح أحمد عبد الغفار: السياسة الخارجية الدولية تجاه ليبيا وسوريا وأثرها على التحولات والتنمية السياسية في البلدين منذ 2011-2014، رسالة ماجستير في التخطيط والتنمية السياسية، فلسطين، 2015.
17. عبد الرزاق بوزيدي: التنافس الأمريكي الروسي في منطقة الشرق الأوسط دراسة حالة الأزمة السورية (2010-2014)، رسالة ماجستير، تخصص علاقات دولية ودراسات استراتيجية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014-2015.
18. عبد القادر أسامة: مقاربة الثورات العربية والمصالح الأجنبية: نموذج سوريا والبحرين، بحث مقدم لنيل شهادة الجدارة في علم الاجتماع، الجامعة اللبنانية، لبنان، 2012-2013.
19. فاطمة حمولة: البعد الثقافي في السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي اتجاه منطقة المغرب العربي بعد الحرب الباردة، رسالة ماجستير، تخصص دراسات مغربية، جامعه بسكرة، 2010.
20. لزه وناسي، رابح زغوني: صنع السياسة الخارجية الروسية لما بعد الحرب الباردة، بحث مقدم في السياسة الخارجية، جامعة باتنة، 2006/2007.

مواقع الإنترنت:

1. مجهول: نظام عالمي جديد سقوط حلب كتب نهاية النظام القديم ورسم ملامح مرحلة تقودها روسيا وإيران، بتاريخ 2017/01/13 على الموقع:

<http://m.huffpost.com/ar/entry/13932160>

2. عقيل الشيخ حسين: النظام العالمي الجديد يبدأ من دمشق، أكتوبر 2015 على الموقع. <http://www.alahednews.com.lb/116293>
3. مازن غزي: التدخل الروسي في سوريا والجيوسياسية الأوراسية، مجلة الجمهورية بتاريخ 23 ماي 2016 على الموقع: <http://www.aljumhuriya.net/35028>
4. مازن غزي: التدخل الروسي في سوريا والجيوسياسية الأوراسية، مجلة الجمهورية، بتاريخ 23 ماي 2016 على الموقع <http://www.lajumhurig.net/35028>
5. جوان همو: سوريا في المعايير الجيوسياسية الروسية وموقع كرد سوريا فيها بتاريخ 2017/01/01م، مركز حرمون للدراسات المعاصرة على الموقع: www.harmonn.org/archives/4391
6. صالح بن محمد الحتلان: الدين في السياسة الخارجية الروسية، مركز صناعة الفكر للدراسات والاستراتيجيات على الموقع www.kikercentre.com/studieshtm
7. معن طلاع: السياسة تجاه سوريا منذ أحداث الثورة، مجلة عمران للدراسات الاستراتيجية، بتاريخ 08 جوان 2015 على الموقع: www.omrandirasat.org
8. شدوى محمد إبراهيم بسيوني: السياسة الخارجية الروسية تجاه الأزمة السورية في الفترة 2011-2016، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية على الموقع: <http://www.hupso.com/shme>
9. لوند أرون: الصراع من أجل التكيف جامعة الإخوان المسلمين في سوريا الجديدة، مركز كارينجي 23 جانفي 2013 على الموقع: <http://www.carnegie-mec.org/publications/?fr=48396>
10. كويش عمر: حصاد المعارضة السورية، عودة المجتمع السوري إلى السياسة بتاريخ على الموقع <http://www.orient-news.net/indesc-php?page=news.show&id=83853>
11. سعد محيو: روسيا والربيع العربي، ارتباك وحيرة، بتاريخ 30 سبتمبر 2012، على الموقع: <http://www.swissinfo.ch/ara/D8/D8/htm>
12. عاطف معتمد: روسيا بوتين مراجعات عند المنعطف، الجزيرة نت 2004 <http://www.aljaera.net/NR/esceres/E7229/16DE4879D112F23.html>
13. عاطف معتمد: استعادة روسيا مكانة القطب الدولي. أزمة المرحلة الانتقالية، الدار العربية للعلوم ومركز الجزيرة للدراسات، بيروت، 2009.

14. جورجي بوفت: عشرون سنة من سقوط الاتحاد السوفياتي، ماذا بعد على الموقع،
<http://www.NR2ru/moskow/335092html>
15. جلال الورغي: العلاقات التركية الروسية ثقل التاريخ ومحددات الجغرافية، 26 جويلية 2016،
موسوعة السياسة والاستراتيجية على الموقع:
<http://www.politucs.dz.com/threads/alzrm-alrusi-altrki-iduargdid-s322>
16. أحمد علو: روسيا قلب العالم يخفق من جديد، مجلة الحسين، العدد 262، 2007 ليبيا،
نقلا عن الموقع: <http://www.lebrry.gov.lb/print.article.asp?id=13966>.
17. محمد عبد الفتاح الحمزاوي: أثر الحادي عشر سبتمبر على النسق الدولي، 15 سبتمبر
2008 على الموقع <http://www.blogger.com/profile/0500007.htm>.
18. عبد الجليل زيد المرهون: العلاقات الدولية: آفاق ما بعد 11 سبتمبر جريدة الرياض، بتاريخ
19 أبريل 2017 على الموقع: <http://www.alriyadh.com/file/265.htm>
19. عبد الله صالح، مستقبل السياسة الخارجية الروسية موقع عجلة العصر نقلا عن الموقع:
<http://www.alasr.ws/index.cfm?method=homeconscontented=6708>.
20. عبير ياسين: روسيا والإعداد لمرحلة ما بعد بوتين، تحليلات عربية ودولية، مركز الأهرام
للدراستات السياسية والاستراتيجية نقلا عن موقع:
<http://www.ahram.org.eg/acpps/ahram/2001/s/1/amal691.htm>.
21. إبراهيم غرايبي: الاستراتيجية الثقافية للولايات المتحدة بعد سبتمبر. www.aljazeera.net
22. محمد شفيق علام: القوى الكبرى وضوابط التغيرات الاستراتيجية، شبكة الوكالة، بتاريخ
2011/04/16 على الموقع <http://www.alukah.net/culture/0/31089>
23. محمد سلمان صالح: السياسة الخارجية تغيرات منضبطة. ومصالح دائمة على الموقع
www.siyassa.org.eg/newsq/2094.aspx.
24. محمد حمشي: الاستمرارية والتغيير في السياسة الخارجية الأمريكية حالة الصين على الموقع
<http://politics.ar.com/ar2/?p=3096>
25. فهد بن ناصر الدرسوني: السياسة الخارجية ونظريات العلاقات الدولية بين المفهوم والتطبيق
مدونة فهد بي ناصر الدرسوني: 24/05/2016 على الموقع:
<http://Fahadaldarsony.Blogspot.com/2016/05/blog-pos6-24htm?n=1>
26. مؤمن سلام النحو به الليبرالية في العلاقات الدولية مجلة مصر المدينة على الموقع:
<http://www.civicegupt.or/n=57390>

27. حسن الحاج علي أحمد: دراسة في البناء الاجتماعي للسياسة العالمية على الموقع:
<http://www.hawariboumadian-1520.Maklooblog.com>
28. مفهوم السياسة الخارجية والنظريات المرتبطة بها: الأكاديمية السورية الدولية للتدريب والتطوير، نقلا عن، theory and themes :foreognpolicy على الموقع :www-sia-sy-net/sia/view-article.php !9
29. ستيفن وولت: العلاقات الدولية عالم واحد، نظريات متعددة، ترجمة عادل زقاغ ، زيدان زيباني 11/03/2007
<http://www.geocities.com/adelzegagh/bridg.html>
30. سهام نور الدين جبريل: المحددات الفردية والسمات الشخصية المؤثرة في صناعة السياسة الخارجية، مجلة شمس المستقبل على الموقع:
www.newsparrow.blogspot.com/2014/07/blog-post.506.html
31. غراهم ايفانز، جيفري نوينهام: القومية قاموسبنغرين للعلاقات الدولية، على الموقع
<http://elibrary.grc.io/Ar/béguin.htm>
32. أمير حداد نور: مصطلح علم الجيوبوليتيك والفرق بينه وبين الجغرافيا السياسية،
2012/05/22 على موقع: بوابة الجغرافيا السياسية -
<http://www.geopolitics-hadad.blogfa.com/category/1>

باللغة الأجنبية

1. Alexander A Sergunin: « Russian post-communist Foreign policy thinking at the cross-roads-changing parading's journal of international relations and developments. Volume3.No 3.Speptembre 2000.
2. Anne de timguy: Vladimir Poutine et l'accident l'heureest au pragmatism politique etrangere.31 (mars 2001).
3. Azuolas bagdonas, "Russia's interests in the syrian conflict pouer prestige and profit" Europen journal of Economic and political studies, Fatih university turkey, vol.5, N°2, Winter, 2012.
4. Dimitri Tremin : the end of Eurasia : Russisa on the border between geopolitics and globalization Washington : Carnegie Moscow. Center. 2001.
5. Dmétri trenin "the Mythical Alinace Russia" a syria Policy, the caeeige papers february. 2013 // <http://carnegiendowment.org/files/mythical.pdf>

6. Elena morenkova parrier principes fondamentaux de la pensée stratégique Russe.
7. Etleng B: "the Russian Media Ecosystem and the Arab. Spring Media cloud.org.May.2 .2011.
8. Igor Delance: "Le partenariat stratégique russo-syrien: la clef du disposity naval russe en méditerranée, fondation pour la recherche stratégique N°6, Ukraine Février 2013.
9. James Rosenau: World politics: an introduction (New York the free press 1976.
10. John Bailys and Steve smith. The globalizations of world politics: Oxford University. Press/ 2002.
11. Joseph Henkel: the making of foreign policy 'Oxford university press. New York, 1963.
12. Joseph.R. Stromlring." the New world instiationsm 03/03/2011 الموقع على: www.mises.org.
13. Kavakaz centre: " Arabrevolution to reirtalizeis lamicmovements to of Tatarstan and Bashkortostan, 30 March 2011. <http://www.Kavakaz.tv/eng/content/2011/03/30/13989html>
14. Margaret Klein "Russein's policy on the way to isolation" aralable from. www.sefss.org/bles/sfaw/uploads/file/policy/03/30-2012-ressia.s-policy-on.syria.
15. Margret. G.Herman and Joe Dhagan: International Decision-making leadership mattes (the frontières of knowledge) in site http://articles.findartcles .com./p/articles/m_n1181/is_n110/ai/20492570.
16. Olena Boyno-Moldavsky, Russian Foreign policy in the Middle East: No change in the offinij strategic Assessment vol15, N°4-usa january, 2013.
17. Paul.R.Viotti. International theory' Steed London pearson.2012.
18. William Jacksons, Imagining Russia in western international relations theory in set, <http:// casnoves.cas.muohio.edu/bevrig Hurst center/papers/jackson.p.b.F>.
19. zhongping feng «an analysis of Europe's Approaches. Towards the US, A contemporary international relations (Beijing)13/5/ May 2003.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الصفحة

المحتوى

إهداء

تشكرات

أ..... مقدمة

الفصل الأول

الإطار النظري للسياسة الخارجية

15..... المبحث الأول: محددات السياسة الخارجية

15..... المطلب الأول: المحددات الداخلية

16..... الفرع الأول: الموقع الجغرافي للدولة

17..... الفرع الثاني: المحددات السياسية

18..... الفرع الثالث: المحددات المجتمعية

20..... الفرع الرابع: المحددات الاقتصادية

20..... المطلب الثاني: المحددات الخارجية

22..... المطلب الثالث: المحددات الشخصية

24..... المبحث الثاني: النظريات المفسرة للسلوك الخارجي

26..... المطلب الأول: الواقعية الجديدة لتفسير السياسة الخارجية

29..... المطلب الثاني: المقرب الليبرالي

33..... المطلب الثالث: المقاربة البنائية

37..... المبحث الثالث: التغير والاستقرار في السياسة الخارجية

38..... المطلب الأول: الاستمرار في السياسة الخارجية

40..... المطلب الثاني: التغير في السياسة الخارجية

الفصل الثاني

السياسة الخارجية الروسية من انتهاء الحرب الباردة حتى الحراك العربي

المبحث الأول: السياسة الخارجية الروسية من انتهاء الحرب الباردة حتى أحداث 11 سبتمبر

2001 46

المطلب الأول: النظرية إلى الواقعية وأنصار روسيا القومية..... 46

المطلب الثاني: السياسة الخارجية من منظور الليبراليين 49

المطلب الثالث: المنظور البنائي في تفسير السياسة الخارجية الروسية 50

المبحث الثاني: السياسة الخارجية الروسية من أحداث 11 سبتمبر حتى الحراك العربي..... 54

المطلب الأول: أحداث 11 سبتمبر وأثرها على النظام الدولي..... 54

المطلب الثاني: تداعيات 11 سبتمبر على السياسة الخارجية الروسية..... 57

المبحث الثالث: السياسة الخارجية الروسية بعد الحراك العربي 59

المطلب الأول: جيوبولتيك الشرق الأوسط والحراك العربي 59

المطلب الثاني: السياسة الخارجية الروسية والحراك العربي 62

الفصل الثالث

السياسة الخارجية الروسية تجاه الأزمة السورية وأثر العقيدة النظامية عليها

المبحث الأول: النزاع السوري والموقف الروسي منه..... 68

المطلب الأول: أسباب النزاع السوري..... 68

المطلب الثاني: أطراف النزاع السوري 71

المطلب الثالث: تطور الموقف الروسي من الأزمة السورية..... 75

المبحث الثاني: المصالح الروسية في سوريا 78

المطلب الأول: المصالح الاقتصادية 78

المطلب الثاني: المصالح الجيوستراتيجية 80

المطلب الثالث: المصالح العسكرية الروسية 83

المبحث الثالث: العقيدة النظامية الروسية وأثرها على السياسة الخارجية الروسية اتجاه الأزمة السورية	
84.....	
85.....	المطلب الأول: العقيدة النظامية الروسية
87.....	المطلب الثاني: أثر العقيدة النظامية على السياسة الخارجية الروسية اتجاه الأزمة السورية
93.....	خاتمة
97.....	قائمة المراجع
108.....	فهرس المحتويات
	ملخص

ملخص

لقد عانت روسيا الاتحادية بعد انهيار الاتحاد السوفياتي من عدة مشاكل اقتصادية واجتماعية وسياسية في ظل جوار غير مستقر امنيا بفعل التركة النووية التي خلفها سقوط الاتحاد في العديدي من الجمهوريات المستقلة عنه وظهر الخلاف حول التوجه الجديد للدولة الفتية المتخبطة في ركاب الانهيار السوفياتي بين التطلع غربا او شرقا او التوفيق بين التوجهين غير ان وصول الرئيس فلاديمير بوتين للحكم كان نقطه فارقة في تاريخ روسيا فقد سعى الى مراجعة التوجهات الكبرى للسياسة الخارجية الروسية التي انتهجها سلفه يلتسن الذي توجه غربا لكسب للدعم المالي وهو ما اعتبره بوتين انقاصا من حجم روسيا واذلالا لها، أعاد بوتين رسم المعالم الكبرى للمصالح الروسية وجعلها أكثر براغماتية وواقعية من خلال استنادها على مبدأ المن القومي والمصلحة الوطنية مع السعي الى الاستفادة من الجيوبولتيك الجغرافي لروسيا كدولة اوراسية وتعتبر الثورات العربية من اهم المحطات التي تؤكد استعادة روسيا لمكانتها الدولية فقد تعاملت ببراغماتية واضحة تبالي او تتدخل الا في الثورات التي تمس مصالحها، وهو ما ترسخ مع الازمة السورية من خلال الدعم المطلق اقتصاديا دبلوماسيا وسياسيا للنظام السوري باعتباره اهم حليف لها لإقامه المشروع الاوراسي

لقد ابانت الازمة السورية للعالم ككل وللغرب بقيادة الولايات الامريكية صلابة الموقف الروسي واستماتته في الدفاع عن النظام السوري الرغبة الملحة لدى صناع القرار الروسي لتغيير الأحادية القطبية الى تعددية قطبية، وليس ذلك فقط بل ترسيخ العقيدة النظامية الروسية والسعي الى الاستفادة من العولمة لنشر النموذج الروسي الاوراسي كبديل عن الديمقراطية الغربية المتباهية بحقوق الانسان والاعتماد المتبادل كأسس لنشر السلام، فالقادة الروسين يصرون ان هذه الثقافة الغربية هي السبب وراء تعاظم حالة الفوضى وللاستقرار العالمي، ليس ادل على ذلك مما يحصل في سوريا التي يعتقد الروس انها مكن التغيير العالمي وان شكل النظام العالمي الجديد متعلق بكيفية اهاء الازمة التي تعتبر الفرصة الوحيدة لروسيا لتحقيق حلمها الامبريالي الاوراسي.

Abstract

I've lived the Russian Federation after the collapse of the Soviet Union, several economic problems and social and Political in the shadow of the vicinity is the level of security by the nuclear legacy left behind by the fall of the Union in many of the Autonomous republics and the back of the controversy about the new orientation of the young state specialized in the rubble of the Soviet collapse between the development of the West or East or compatibility between the two approaches is that the arrival of President **Vladimir Putin's** government was a turning point in the history of Russia has sought to review the major trends of Russian foreign policy he pursued his predecessor **Yeltsin**, who headed west to earn financial support, and is what I think **Putin** ings of the size of Russia and humiliating him, The **Putin** drawing Major Russian interests and make them more pragmatic and realistic by basing them on the principle of national security and national interest while seeking to take advantage of the geopolitical geography of the Russia's status as auratic and considered the Arab revolutions from the most important shops, which confirm the restoration of Russia's international status has teamed pragmatic clear care or intervene except in revolutions affecting their interests, which is communicated with the Syrian crisis through absolute support economically, diplomatically and politically to the Syrian regime as the most important ally for the project, Russia has shown the Syrian crisis for the world as a whole strangers led by the States of America hardened the Russian position is stifling in the defense of the Syrian regime The urgent desire to have the makers of the Russian decision to change the unipolar to the plurality of polarity ,and not only that, but solidifying the Creed Russian regular and seek to take advantage of globalization to spread Russian model Russia as an alternative to Western democracy - human rights and mutual recognition as the basis for the spread of peace ,the Russians insist that this western culture is the reason behind Chaos and stability global ,is not evidence that what happens in Syria, the Russians believe it is where the global change and that form the new world order about how to end the crisis that you think the only chance for Russia to achieve her dream of imperialist Eurasian.